

الْحَقِيقَةُ التَّعْلِيمِيَّةُ
لِمَتْنِ
جَمْعُ الْجَوَامِعِ
(تَشْجِيرَاتٌ وَتَذَرِيكَاتٌ)

ح) عامر محمد فداء بهجت ، 1443هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بهجت ، عامر محمد فداء

الحقيبة التعليمية لمتن جمع الجوامع

عامر محمد فداء بهجت - الرياض، 1443 هـ

4 مج 448 ص؛ 24×17 سم

ردمك: 978-603-03-164-5 (مجموعة)

ردمك: 978-603-03-016-52 (ج1)

1- الفقه الحنبلي أ. العنوان

1440/6479

ديوي 251

رقم الإيداع: 1440/6479

ردمك: 978-603-03-164-5 (مجموعة)

ردمك: 978-603-03-016-52 (ج1)

مخفوف الطبع ومحفوظة

الطبعة الثالثة (1443هـ - 2022م)

يمكنكم طلب الكتب



حيثما كنت يصلك طلبك



جميع ملفات



العرض التقديمي، الصوتيات

f dar.taibagreen123

dar.taiba

@dar_tg

dar_tg

M dartaibagreen@gmail.com

@ yyy.01@hotmail.com

012 556 2986

055 042 8992

مكة المكرمة - العزيزة - خلف مسجد فقيه

الحَقِيبَةُ التَّعْلِيمِيَّةُ

لِمَثْنٍ

جَمْعُ الْجَوَامِعِ

(تَشْجِيرَاتٌ وَتَدْرِيبَاتٌ)

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

الإِشْرَافُ الْعَامُّ

د. حَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بُخَارِيٍّ

أُسْتَاذُ أَصُولِ الْفِقْهِ بِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى
وَالْمُدَرِّسُ بِالسَّجْدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ

إِعْدَادُ الْقُرَيْبَاتِ النَّظَرِيَّةِ

د. عَامِرُ بْنُ مُحَمَّدٍ فِدَاءٌ بِهِجَتَ

إِعْدَادُ الْمَشْجَرَاتِ وَالْأَشْجَلَةِ النَّظَرِيَّةِ

وَعَدْبَتُ عَبْدِ اللَّهِ الْفَهْدِ

الْمُرَاجَعَةُ وَالتَّدْقِيقُ الْعِلْمِيُّ

عَبْدُ اللَّهِ شَرْفُ الدِّينِ الدَّاعِسْتَانِي د. يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَايِدِ

تَحْكِيمُ

الْجَمْعِيَّةُ
الْفَقْهِيَّةُ
السَّعُودِيَّةُ



لِلْفَقْهِ وَالْفَتْوَى
عَلَى رَأْسِهَا
مَجْلِسُ الْفَقْهِاءِ
السَّعُودِيِّينَ



إِدَارَةُ

مُفَهِّمَاتُ التَّدْرِيبِ
وَالِاسْتِشَارَاتِ

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ
وَبِحَمْدِكَ
وَبِحَمْدِكَ
وَبِحَمْدِكَ

تَقْدِيرٌ

فضيلة الشيخ الدكتور

حسن بن عبد الحميد بخاري

- حفظه الباري -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على فضله وإحسانه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، والصلاة والسلام على خير خلقه وخاتم أنبيائه ورسله سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن تقريب العلم الشرعي لأبناء الجيل من أسمى المطالب المهمة التي ينهض بها اليوم ثلّة من أهل العلم المعاصرين، في استشرافٍ واعٍ لتطوّرات أنماط الحياة، والبحث عن الأمثل لتحقيق المراد.

وإنّ كتاب (جمع الجوامع) في أصول الفقه للإمام تاج الدّين عبد الوهاب بن عليّ بن عبد الكافي السّبكي (٧٧١هـ) ﷺ معدودٌ في صفوة متون علم أصول الفقه، التي يَرَقَى إليها المتقدّمون من شُداة هذا العلم الجليل؛ لِمَا حوَاه من استيعابٍ وتحريرٍ وشمولٍ لمسائلِ الأصول، حتّى غدا لدى المتأخّرين محطّ الرّحال، ووجهة الأنظار، فنُظِمَتْ له المتون، وأُفردت الشروح، وعُلّقت الحواشي.

ويأتي هذا المشروعُ العلميُّ الفريدُ ليضيف حلقةً في سلسلة هذا التابع المنهجِيَّ لخدمة (جمع الجوامع) بما يَلِيْقُ بمكانته، وبما يقدِّمُ إضافةً نوعيَّةً في الساحة الأصولية، من الجهات التالية:

(١) تحقيقُ متن الكتاب (جمع الجوامع) علميًّا، وإخراجُ النصِّ محرَّرًا؛ وهو جهدُ فضيلة الشيخ أبي عامر عبد الله الداغستاني.

(٢) تقسيمُ مسائلِ المتن وتفقيرُها في شكلٍ مشجَّراتٍ تعليميَّة؛ لضبطِ التصوُّر، واستيعابِ المسائل؛ وهو جهدُ الأستاذة وعد بنت عبد الله الفهد.

(٣) توزيعُ أبيات منظومة (الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع) للإمام جلال الدِّين السيوطي رحمته الله على مواضعها من تقسيم مسائلِ الكتاب وتشجيرها؛ إعانةً لحافظ النِّظم -أو قاصده- على فَهْمِهِ ومعرفة معانيه.

(٤) تذييلُ كلِّ فقرةٍ بأسئلةٍ أصولية على مسائلِ الكتاب؛ تقييماً للفهم والاستيعاب؛ من إعداد الأستاذة وعد بنت عبد الله الفهد.

(٥) اختتامُ كلِّ فقرةٍ من التقسيم السابق لمسائلِ الكتاب بتطبيقاتٍ فقهية، وتمارينٍ عمليةٍ عليها؛ تجسيرًا للفجوة بين الفقه وأصوله، وتحقيقًا للغاية من علم الأصول؛ وهو جهدُ فضيلة الشيخ د. عامر بن محمد فداء بهجت.

(٦) مُلَحَقٌ بالكتاب روابط إلكترونية، يحوي شرحًا صوتيًّا لمتن (جمع الجوامع)، من دروس المسجد الحرام لعامي ١٤٣٧/ ١٤٣٨ هـ، لكاتبِ هذا التقديم.

وَحَسْبُ الْمُطَّلَعِ عَلَى مَكُونَاتِ هَذَا الْمَشْرُوعِ: أَنْ يُدْرِكَ حَدُودَ الْإِضَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ النَّوْعِيَّةِ لَخِدْمَةِ هَذَا الْكِتَابِ الْجَلِيلِ، فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنَ الْمَشْرُوعِ عَلَى حِدَةٍ، فَكَيْفَ بِهَا مَجْتَمِعَةٌ فِي عَمَلٍ وَاحِدٍ؟!

والفضل - بعد فضل الله تعالى - في هذا المشروع منذ فكرته حتى إنجازهِ لأخي فضيلة الشيخ د. عامر بهجت - وفقه الله - الذي رَتَّبَ لَهُ، وَكَوَّنَ فَرِيقَ الْعَمَلِ، وَتَابَعَ مَرَاهِلَ التَّنْفِيزِ، مُتَوَّجًا ذَلِكَ بِإِعْدَادِهِ لِلْجَانِبِ التَّطْبِيقِيِّ الْفِقْهِيِّ لِلْمَشْرُوعِ، فِي خُطَّةٍ عَمَلٍ مِنْهَجِيَّةٍ مَذْكُورَةٍ فِي الْمَقْدَمَةِ.

ولئن كَانَ تَاجُ الدِّينِ السُّبْكِيِّ رحمته الله قَدْ سَمَّى كِتَابَهُ: (جَمْعُ الْجَوَامِعِ)؛ قَاصِدًا اسْتِعَابَهُ وَجَمْعَهُ لِمَا سَبَقَهُ مِنَ الْمَصْنُفَاتِ الْأُصُولِيَّةِ: فَلَعَلَّ هَذَا الْمَشْرُوعَ أَنْ يَكُونَ مَجْمَعُ الْجُهُودِ الْعِلْمِيَّةِ لَخِدْمَتِهِ: تَحْقِيقًا لِنَصِّهِ، وَتَقْسِيمًا وَتَشْجِيرًا لِمَسَائِلِهِ، وَرِبْطًا لَهَا بِشَوَاهِدِهَا مِنْ نَظْمِ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ، وَتَقْيِيمًا لَهَا بِأَسْئَلَةٍ نَظَرِيَّةٍ، وَتَطْبِيقًا فِقْهِيًّا عَلَيْهَا، مَعَ شَرْحٍ صَوْتِيٍّ لِكَامِلِ الْكِتَابِ.

وَأَحَسَبُ أَنَّ هَذَا الْمَشْرُوعَ الْعِلْمِيَّ الْفَرِيدَ إِضَافَةً فِي الْمَكْتَبَةِ الْأُصُولِيَّةِ، وَإِثْرًا لِسَاحَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ، وَمَيْدَانِهِ التَّعْلِيمِيِّ الرَّحْبِ، يَجْدُ فِيهِ الْأَسَاتِذَةُ وَالطَّلَابُ بُغْيَتَهُمْ، وَيَحَقِّقُ مَقَاصِدَهُمْ.

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى الَّذِي يَسِّرَ وَأَعَانَ، وَوَفَّقَ وَهَدَى، سَبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ لَا نُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْهِ، هُوَ كَمَا أَثْنَى عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ الشُّكْرُ الْوَافِرُ وَالثَّنَاءُ الْعَاطِرُ لِفَرِيقِ الْعَمَلِ؛ إِعْدَادًا وَتَصْوِيبًا، وَمَرَاجَعَةً وَتَحْكِيمًا.

وَأَسْأَلُ اللَّهَ بِفَضْلِهِ وَكَرَمِهِ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا بِرَحْمَتِهِ، وَيَتَقَبَّلَ هَذَا الْعَمَلَ بِقَبُولِ حَسَنِ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَى نَبِينَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

وَكَتَبَهُ

حَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بَخَارِي



خطاب اعتماد التحكيم من الجمعية الفقهية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
Ministry of Higher Education
Al-Imam Muhammad Ibn Saud
Islamic University



رقم الصاعقة: 128954
تاريخها: 1440/08/08
إرسالها: 1440/08/08
المرفقات: بدون
بمهر الجمعية: 083
XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX



للمملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الجمعية الفقهية السعودية

الرقم: التاريخ: المشفوعات:

فضيلة الشيخ الدكتور/ عامر بن محمد فداء بمجت

رئيس مكتب فقهاء للتدريب والاستشارات وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،، أما بعد

فأسأل الله تعالى أن يمدكم بعونه وتوفيقه..

وإشارة إلى المشروع الذي تقدمتم به إلى الجمعية الفقهية السعودية

لتحكيمه بعنوان: (الحقيقية التعليمية لمن جمع الجوامع)، نفيذكم باحتياز

هذا المشروع التحكيم بعد عرضه على المختصين، واستيفائه المعايير المقررة

في مجال التحكيم العلمي.

سائلين الله تعالى لكم التوفيق والإعانة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مؤرخ

مجلس إدارة الجمعية الفقهية السعودية

أ. د. سعد بن تركي الخثلان



مقدمَةُ الحَقِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلِّل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وصفيُّه وخليله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن مكانةَ علم أصول الفقه العالية، ومنزلته الرفيعة: مما لا يخفى على المشتغلين بالعلوم الشرعية، ومكانة متن "جمع الجوامع" بين متون أصول الفقه أمرٌ معلومٌ لدى أهل الأصول.

ومع كثرة الكتب الأصولية، والشروح العلمية على متن "جمع الجوامع": لم تعد الحاجة الحقيقية داعيةً إلى إعادة كتابة شرح علمي عليه. فالساحة العلمية الأصولية أكثر حاجةً إلى تقريب هذا العلم بالخدمات التعليمية منها إلى الخدمات العلمية.

ومن هنا، اتجه اهتمامنا إلى إعداد الحقائق التعليمية الخادمة لهذه العلوم، وتلك المتون؛ ليكون العمل في خدمة العلم في المجال الذي تدعو إليه الحاجة في عصرنا.

فكم سمعنا من شكاوى الطلاب والمعلمين عن جمود علم الأصول، وصعوبته، وقلة أمثلته، وبُعْد دروسه عن الأمثلة والتطبيق!

وفي هذا السياق، جاء العملُ على متن "جمع الجوامع"، وخدمته بهذه الحقيقة التعليمية، الحاوية لما يأتي:

[١] روابط إلكترونية فيها:

(١) عرضٌ تقديمي لمتن جمع الجوامع، فيه:

أ. نص المتن بتحقيق فضيلة الشيخ / أبي عامر عبد الله شرف الدين الداغستاني - حفظه الله.

ب. وتشجير ملوّن لكل مسألة من مسأله، من إعداد الأستاذة / وعد بنت عبد الله الفهد - وفقها الله.

(٢) روابط فيديوهات تعليمية مقسّمة لشرح الكتاب، دمجت بين:

أ. الشرح الصوتي للكتاب لفضيلة الشيخ / د. حسن بخاري - حفظه الله - مدرّس أصول الفقه بالمسجد الحرام.

ب. والعرض التقديمي السابق.

(٣) قراءة صوتية للنظم بصوت الأخ خالد الهديان - حفظه الله.

[٢] كتاب الطالب، فيه:

(١) متن جمع الجوامع للعلامة / ابن السبكي رحمته الله بتحقيق فضيلة الشيخ /

أبي عامر عبد الله شرف الدين الداغستاني - حفظه الله -:

أ. مضبوطاً بالشكل.

ب. مقسّماً على المسائل.

(٢) وتحت كل مسألة من مسائل المتن: ما يناسبها من نظم الكوكب الساطع

للعلامة/ جلال الدين السيوطي رحمه الله بتحقيق فضيلة الشيخ/ علي بن حمد

الصالحى - مفظه الله -.

أ. محققاً.

ب. مع تمييز زيادات السيوطي على جمع الجوامع بلونٍ مخالفٍ.

(٣) ثم تحتها في كل فقرة: تشجيرٌ ملونٌ لكل مسألة من مسائله، من إعداد

الأستاذة/ وعد بنت عبد الله الفهد - وفقرها الله -.

(٤) ثم تحتها في كل فقرة: أسئلة نظرية تفصيلية على جميع فقرات

الكتاب، من إعداد الأستاذة/ وعد بنت عبد الله الفهد - وفقرها الله -.

أ. يتمكن الطالب من خلالها من مراجعة المتن مراجعة تفصيلية.

ب. وتعدُّ بنكاً من الأسئلة الأصولية، يستفيد منه المدرسون أيضاً.

ج. وهذه الأسئلة روعي فيها تغطية الجانب المعرفي المباشر لمسائل

المتن.

(٥) ثم التدريبات والتطبيقات على الفقرة من إعداد الشيخ/ عامر بهجت - مفظه

الله - تهدف إلى:

أ. نقل المتن من الجانب النظري إلى ميدان التطبيق.

ب. وإثراء الدرس الأصولي بأمثلة وفروع يستفيد منها الدارس

والمدرّس.



خطوات العمل:

- (١) مرحلة الإعداد: تُعدُّ فيها العُرُوض والمشجَّرات والأسئلة والتطبيقات من المتخصِّصين المشار إليهم.
- (٢) مرحلة المراجعة: وفيها يُعرَّضُ العملُ على متخصِّصٍ لمراجعته، وحصل ذلك بالتزامن مع الإعداد؛ فكلُّ مشجَّرة يُنتهى من إعدادها تُعرَّضُ على المراجع: د. عامر بهجت، وتتم إجازتها للعرض على المحكِّمين، أو تعديلها بعد مراجعة المتن والشروح، والتدقيق العلمي فيها.
- (٣) مرحلة التحكيم: وفيها يُرسل العمل المنجَزُ إلى محكِّمين متخصِّصين في أصول الفقه، وفي كتاب جمع الجوامع تحديداً؛ وهما: الشيخ/ عبد الله الداغستاني محقِّق جمع الجوامع، وتشنيف المسامع، والشيخ د. يوسف بن محمد الفايذ، وهو من حُفَاطِ الكوكب الساطع، والمعتنين به، وتم هذا أيضاً على مدار عدة أشهر، بحيث يحكِّمُ المحكِّمان مشجَّرةً مشجَّرةً، ثم تمريناً تمريناً، فإما أن تجاز أو تُعدَّل.
- (٤) مرحلة الطباعة والنشر الإلكتروني: وفيها وصل الكتابُ إلى يدك أيُّها القارئ الكريم.
- (٥) مرحلة إقامة البرامج العلمية في الكتاب: حيث يهدف المشروعُ إلى إقامة برامج تعليمية أصولية (عن بُعدٍ) أو (حضورياً) في المتن، باعتماد الفيديوهات التعليمية والأسئلة المعدَّة؛ فليس هذا الكتابُ كتابَ قراءة، وإنما هو كتاب تعلُّم؛ فليجرِّد القارئُ قلمَهُ للإجابة عن الأسئلة، ودراسة الكتاب، والتعليق على نسخته.

مدة العمل:

استغرق العمل على المشجرات والتمارين بمراحله السابقة قرابة عشرة أشهر.



ضوابط التشجير:

- (١) يقتصر التشجير على مسائل المتن.
- (٢) يدخل في التشجير منطوق المتن، ومفهومته.
- (٣) يستوعب التشجير جميع ما في المتن، ما عدا: تسمية القائلين بالأقوال المختلفة، ويقتصر على (قيل)، أو: (خلافًا لـ...).
- (٤) في حال وجود مسائل مستدركة على المتن، فالتشجير يشجرها على ما ذكره المتن، ويكون الاستدراك وظيفة الشراح.
- (٥) يُراعى في التشجير الاختصار في العبارة ما أمكن.



ضوابط الأسئلة النظرية:

١. تقتصر الأسئلة على مسائل المتن فقط.
٢. تشمل منطوق المتن، ومفهومته.
٣. تستوعب جميع ما في المتن.
٤. في حال وجود مسائل مستدركة، فالأسئلة تتوجه بالدرجة الأولى لما في المتن، ويكون بيان الاستدراك وظيفة المدرّس والشارح.



ضوابط إعداد التدريبات والتطبيقات:

- [١] تستوعب التطبيقات كل مسائل المتن القابلة للتطبيق.
- [٢] المسائل النظرية والكلامية والمتعلقة بالتصوُّف: لا توضع لها أسئلة تطبيقية.
- [٣] تركيز التطبيقات في المقام الأول على:
 ١. التطبيقات الفقهية.
 ٢. ثم على التطبيقات على النصِّ الشرعي في غير نصوص الأحكام، إن لم تكفِ التطبيقات الفقهية.
 ٣. فإن لم يوجد -حسب بحث الكاتب- ينتقل إلى تطبيقات افتراضية خارج ذلك.
- [٤] قد تكثر التطبيقات على بعض المسائل، وتقلُّ في بعضها، بحسب حجم المسألة، وأثرها الفقهي، وكثرة أمثلتها وتطبيقاتها.
- [٥] لا يلتزم فيها ما يلتزم في البحث العلمي من التخريج للأحاديث.
- [٦] بعض التطبيقات منقولة بنصّها من كتب تخريج الفروع على الأصول، وغيرها، لكن وُضعت على شكل أسئلة.
- [٧] تُركت الإحالة إلى المصادر التي أُخذت منها التطبيقات -غالبًا- لأن الإحالة دلالة على الإجابة، والغرض أن يُعمل الطالب ذهنه، ويفكر في الإجابة، ويربطها بمتن جمع الجوامع.
- [٨] لم يلتزم في الأسئلة موافقة مذهب بعينه؛ إذ الغرض تطبيق القاعدة، والتمثيل عليها، (والشأن لا يُعترض المثل).



الجهات المتعاونة:

[١] مكتب فقهاء للتدريب والاستشارات (التنسيق بين فريق العمل، ومع دار النشر لطباعة الكتاب، ومع الجهة الداعمة).

[٢] الجمعية الفقهية السعودية (التحكيم العلمي النهائي للمشروع).

[٣] المكتب العلمي للشيخ د. حسن بن عبد الحميد بخاري، وبرنامج معاهد الأصول (تنفيذ البرامج التعليمية عن بُعد)، وقد شرعاً في رفع فيديوهات شرح الشيخ حسن بخاري على جمع الجوامع مع ربطه بالمشجرات.



فريق المشروع:

الوصف	الاسم
المشرف العام على المشروع	فضيلة (الشيخ) د. حسن بخاري
إعداد المشجرات، والعروض، والأسئلة النظرية	أ. وعد بنت عبد الله الفهد
إعداد التمارين والتطبيقات ومراجعة المشجرات	د. عامر بهجت
إنتاج الفيديو التعليمي	أ. خليل علي يوسف
محقق نص جمع الجوامع مراجع علمي للمشروع	فضيلة (الشيخ) عبد الله داغستاني

الوصف	الاسم
مراجع علمي للمشروع	فضيلة الشيخ د. يوسف الفايذ
محقق متن الكوكب الساطع	فضيلة الشيخ علي بن حمد الصالحي
التحكيم العلمي النهائي للمشروع	الجمعية الفقهية السعودية
التنسيق بين فريق العمل، ومع دار النشر	مكتب فقهاء للتدريب والاستشارات

وكتَّبه

عامر بن محمد فداء بهجت

Amfb1428@gmail.com



المقدمة

نص جمع الجوامع

نَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ عَلَى نِعَمٍ يُؤْذِنُ الْحَمْدُ بِازْدِيَادِهَا، وَنُصَلِّي عَلَى نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ
هَادِي الْأُمَّةِ لِرَشَادِهَا، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ مَا قَامَتِ الطُّرُوسُ وَالسُّطُورُ لِعُيُونِ
الْأَلْفَاظِ مَقَامَ بَيَاضِهَا وَسَوَادِهَا.

وَنَضْرَعُ إِلَيْكَ فِي مَنَعِ الْمَوَانِعِ، عَنْ إِكْمَالِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ، الْآتِي مِنْ قَنِّ
الْأُصُولِ بِالْقَوَاعِدِ الْقَوَاطِعِ، أَلْبَالِغِ مِنَ الْإِحَاطَةِ بِالْأَصْلَيْنِ مَبْلَغَ ذَوِي الْحِجْدِ
وَالشَّشْمِيرِ، الْوَارِدِ مِنْ زُهَاءِ مِائَةِ مُصَنَّفٍ مِنْهَا يُرْوِي وَيُمِيرُ، الْمُحِيطِ بِزُبْدَةِ مَا فِي
شَرْحِي عَلَى الْمُخْتَصَرِ وَالْمِنْهَاجِ مَعَ مَزِيدٍ كَثِيرٍ.

نص الكوكب الساطع

يُؤْذِنُ بِازْدِيَادِ مَنِّ أَبَدًا	لِلَّهِ حَمْدٌ لَا يَزَالُ سَرْمَدًا
صَلَاتُهُ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ	ثُمَّ عَلَى نَبِيِّهِ وَجِبِّهِ
أَبْيَاتُهَا مِثْلُ النُّجُومِ مُزْهِرَةٌ	وَهَذِهِ أَرْجُوزَةٌ مُحَرَّرَةٌ
حَوَى أَصُولَ الْفَقْهِ وَالِدِّينِ الشَّذِي	ضَمَّتْهَا «جَمْعُ الْجَوَامِعِ» الَّذِي

إِذْ لَمْ أَجِدْ قَبْلِي مَنْ أَبْدَاهُ
وَلَمْ يَكُنْ مَنْ قَبْلَهُ قَدْ أَلْفَا
وَرُبَّمَا غَيَّرْتُ أَوْ أَزِيدُ
فَلْيَدْعُهَا قَارِئُهَا وَالسَّامِعُ
وَاللَّهُ فِي كُلِّ أُمُورٍ أَرْتَجِي
نَظَّمَا وَلَا بَعْدَ حَالَهُ
كَمِثْلِهِ وَلَا الَّذِي بَعْدُ اقْتَفَى
مَا كَانَ مَنْقُوصًا وَمَا يُفِيدُ
بِـ «كَوَكَبٍ» وَلَوْ يُزَادُ «السَّاطِعُ»
وَمَا يُنُوبُ فَإِلَيْهِ أَلْتَجِي



تشجير المسألة



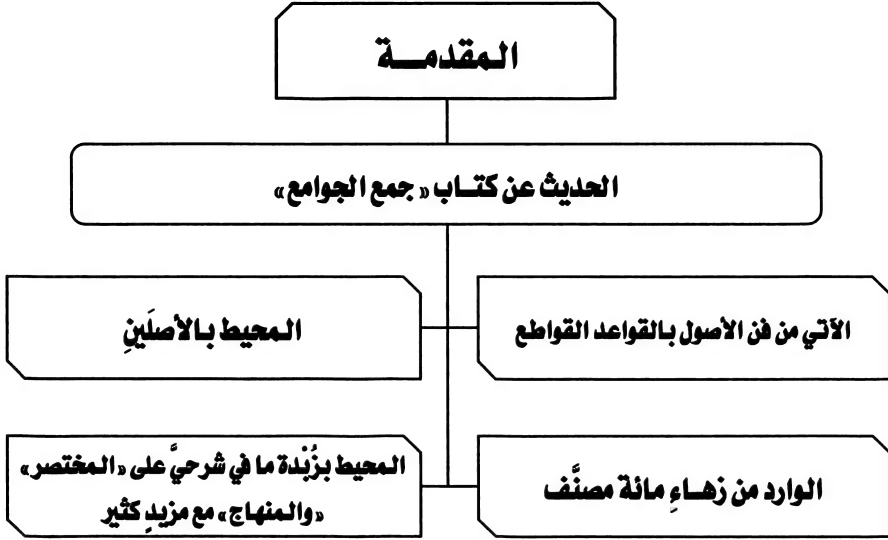
المقدمة

الحمدلة

الصلاة على النبي ﷺ وآله وصحبه

التضرع إلى الله ﷻ

الحديث عن كتاب «جمع الجوامع»



الأسئلة النظرية



١. ما مضمون مقدمة المتن؟
٢. بماذا وصف المصنف كتابه؟ ومن أين استمدّه؟



التمارين والتطبيقات



لا يوجد.





نص جمع الجوامع

لَهُ وَيَنْحَصِرُ فِي مُقَدِّمَاتٍ، وَسَبْعَةٍ كُتِبَ.



نص الكوكب الساطع

يُخَصِّرُ هَذَا النَّظْمُ فِي مُقَدِّمَةٍ وَبَعْدَهَا سَبْعَةٌ كُتِبَ مُحْكَمَةٌ



تشجير المسألة



ينحصرني

سبعة كتب

مقدمات

(الثاني: في السنة

(الأول: في القرآن ومباحث الأقوال

(الرابع: في القياس

(الثالث: في الإجماع

(الساوس: في التعادل والتراجيح

(الخامس: في الاستدلال

(السابع: في الاجتهاد



الأسئلة النظرية



٣. قَسَمَ المصنَّفُ ﷺ كتابه إلى مقدمات وسبعة كتب، اذكرها.



التمارين والتطبيقات

[١] ما وجه قسمة الكتاب إلى مقدّماتٍ وسبعة كتب؟

[٢] ما الفرق بين مقدمة الكتاب ومقدمة العلم؟

[٣] ارجع كلّ مسألة من المسائل الآتية إلى الكتاب الذي تتبّعهُ من جمع الجوامع:

١. حُجَّةُ القراءة الشاذة.
٢. وذو النفس الأبيّة يربأُ بها عن سَفْسافِ الأمور، وَيَجْنَحُ إلى معاليها.
٣. مفهوم الموافقة: حُجَّة.
٤. الإخبارُ عن عامٍّ لا تَرافُع فيه الرواية، وخلافهُ الشَّهادة.
٥. الاستحسانُ قال به أبو حنيفة، وأنكره الباقر.
٦. المصيبُ في العقليّاتِ واحدٌ.
٧. وحديثُ النفسِ ما لم تَتَكَلَّمْ أو تَعْمَلْ، والهمُّ .. مغفوران.
٨. حُجَّةُ خبر الآحاد.
٩. جاحدُ المُجمَعِ عليه، المعلوم من الدِّينِ بالضرورة: كافرٌ قطعاً.
١٠. انقراض العصر في الإجماع.
١١. مسالك العِلَّة.
١٢. «المنطوق»: ما دَلَّ عليه اللفظُ في محلِّ النُّطقِ؛ وهو «نَصٌّ» إن أفاد معنى لا يحتملُ غيرَهُ؛ كزيد، «ظاهرٌ» إن احتملَ مرجوحاً؛ كالأسد.
١٣. لا يُطالَبُ النافي بالدليل.
١٤. يمتنعُ تعادلُ القاطعين.

١٥. و«الحُكْمُ»: خِطَابُ اللَّهِ الْمُتَعَلِّقُ بِفَعْلِ الْمَكْلَفِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَكْلَفٌ.
١٦. «فَرْضُ الْكِفَايَةِ»: مُهِمٌّ، يُقْصَدُ حَصُولُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ بِالذَّاتِ إِلَى فَاعِلِهِ.
١٧. وَيَجُوزُ تَقْلِيدُ الْمَيِّتِ.
١٨. خَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يَفِيدُ الْعِلْمَ إِلَّا بِقَرِينَةٍ.
١٩. اللُّغَاتُ تَوْقِيفِيَّةٌ.
٢٠. يُرْجَّحُ بَعْلُو الْإِسْنَادِ، وَبِفَقْهِ الرَّاويِ، وَلُغَتِهِ.
٢١. «الِاشْتِقَاقُ»: رَدُّ لَفْظٍ إِلَى آخَرَ - وَلَوْ مُجَازًا - لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى، وَالْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ.
٢٢. حُرُوفُ الْمَعَانِي.
٢٣. «الْعَامُّ»: لَفْظٌ يَسْتَغْرِقُ الصَّالِحَ لَهُ مِنْ غَيْرِ حَصْرِ.
٢٤. الْمَطْلُوقُ وَالْمَقْيَّدُ.
٢٥. الْكَسْرُ قَادِحٌ عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهُ نَقْضُ الْمَعْنَى.



المسألة

تعريف أصول الفقه

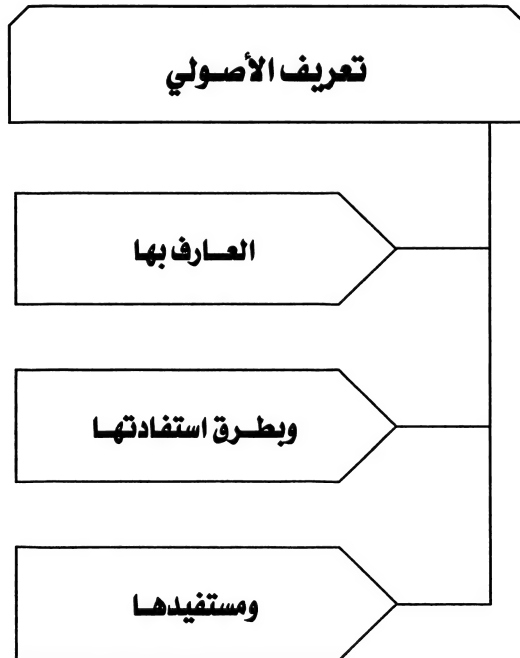
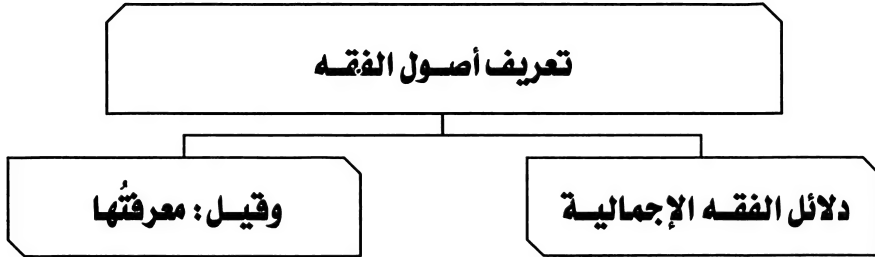
نص جمع الجوامع

❦ "أُصُولُ الْفِقْهِ": دَلَائِلُ الْفِقْهِ الْإِجْمَالِيَّةُ، وَقِيلَ: مَعْرِفَتُهَا.
❦ "وَالْأُصُولِيُّ": الْعَارِفُ بِهَا، وَيَطْرُقُ اسْتِفَادَتُهَا، وَمُسْتَفِيدُهَا.

نص الكوكب الساطع

أَدِلَّةُ الْفِقْهِ الْأُصُولُ مُجْمَلَةٌ -وَقِيلَ: مَعْرِفَةُ مَا يَدُلُّ لَهُ-
وَطُرُقُ اسْتِفَادَةٍ وَالْمُسْتَفِيدُ. وَعَارِفٌ بِهَا الْأُصُولِيُّ الْعَتِيدُ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٤. ما تعريفُ أصولِ الفقه؟ وهل فيه خلافٌ؟ اذكرهُ إن وُجد.
٥. مَنْ الأصوليُّ؟ وما شروطُ كونه أصولياً؟

التمارين والتطبيقات

- [٤] ما وجهُ تفریقِ المصنّفِ بين تعريفِ أصولِ الفقه وتعریفِ الأصوليِّ؟
- [٥] لماذا بدأ المصنّفُ بتعريفِ أصولِ الفقه؟
- [٦] ميّز ما يدخلُ في أصولِ الفقه من المسائل الآتية بناءً على تعريفه:
 ١. القرآن: حُجَّة.
 ٢. الصلاة: واجبة.
 ٣. أكّد الرواتب: راتبةُ الفجر.
 ٤. القياس: دليلٌ.
 ٥. ﴿وَأَقِمْوْا الصَّلَاةَ﴾: دليلٌ على وجوب الصلاة.
 ٦. الأمر: يقتضي الوجوب.
 ٧. مفهوم المخالفة: حُجَّةٌ.
 ٨. الدليلُ على جواز البيع: القرآن، والسُّنة؛ أما القرآن فقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾، وأما السُّنة فحديث: «البَّيْعَانِ بِالْخِيَارِ».

[٧] حَدِّدِ الْأَبْوَابَ والمسائل التي لا بد من معرفتها ليكونَ الشخصُ أصولياً:

١. باب صلاة التطوُّع.
٢. باب القياس.
٣. باب زكاة النِّقْدَيْنِ.
٤. حملُ المطلق على المقيّد.
٥. باب مقادير دِيَّات النفس.
٦. باب المجتهد والمقلّد.
٧. باب الأمر.
٨. باب النّهي.
٩. باب شروط البيع.
١٠. باب المنطوق والمفهوم.
١١. باب الإجماع.
١٢. تقديم الخاصّ على العام.



المسألة

تعريف الفقه

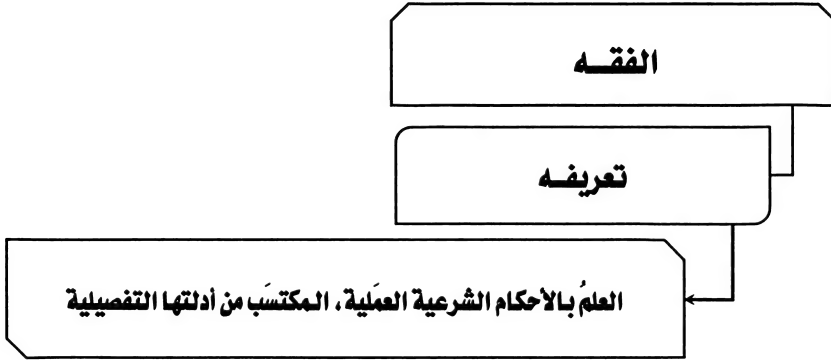
نص جمع الجوامع

لله "وَالْفَقْهُ": الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ، الْمَكْتَسَبُ مِنْ أَدْلَتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ.

نص الكوكب الساطع

وَالْفَقْهُ: عِلْمُ حُكْمٍ شَرَعَ عَمَلِيٍّ مَكْتَسَبٌ مِنْ طُرُقٍ لَمْ تُجْمَلِ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٦. ما تعريف الفقه؟ وما محترزات التعريف؟

التمارين والتطبيقات

[٨] هل قولُ العالم: (لا أدري) في مسألةٍ دليلٌ على أنه ليس بفقيه؟

[٩] ميِّز ما يُعَدُّ من مسائلِ الفقه، وما يُعَدُّ من مسائلِ أصولِ الفقه مما يأتي:

١. الإجماع: حُجَّة.
٢. البيع: جائزٌ بالإجماع.
٣. القياس: من أدلة الأحكام.

٤. وجوب الصلوات الخمس.
٥. تجب التسمية في الغُسل؛ قياساً على التسمية في الوُضوء.
٦. قول الصحابي: حُجَّة.
٧. يجب التيمُّ لكل صلاة؛ لِمَا وَرَدَ عن الصحابة رضي الله عنهم في ذلك.
٨. مفهوم المخالفة: حُجَّة.
٩. لا تجب الزكاة في الأنعام المعلوفة؛ لمفهوم المخالفة في حديث: «الغَنَمُ؛ في سائمتها: الزكاة».
- [١٠] مَيِّزُ ما يَدْخُلُ في تعريف الفقه، وما لا يدخل، مع التعليل:
 ١. عِلْمُ الإمام أحمدَ بتحريم بيع العينة.
 ٢. علم الهندسة.
 ٣. العلم بكونِ الله خالقَ كُلِّ شيء.
 ٤. علم الله بأفعال عباده.
 ٥. عِلْمُ الرسول ﷺ بتحريم الربا.
 ٦. علم الملائكة بأفعال بعض العباد.
 ٧. علم المقلِّد لمذهب الإمام أحمدَ بصحة الوقوف بعرفة في يومها قبل الزوال.
- [١١] إذا قال الواقفُ: (هذا وَقْفٌ على الفقهاء)، فَمَنْ المستحقُّ مِنَ الوقفِ؟
[أجب، ثم راجع "التمهيد" للإسنوي].



المسألة

تعريف الحُكم الشرعيّ

نص جمع الجوامع

لله "وَالْحُكْمُ": خِطَابُ اللَّهِ الْمُتَعَلِّقُ بِفِعْلِ الْمُكَلَّفِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُكَلَّفٌ.
لله وَمِنْ ثَمَّ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ.

نص الكوكب الساطع

ثُمَّ خِطَابُ اللَّهِ بِالْإِنْشَاءِ اعْتَلَقَ بِفِعْلِ مَنْ كُلفَ حُكْمٌ. فَالْأَحَقُّ -
لَيْسَ لِغَيْرِ اللَّهِ حُكْمٌ أَبَدًا. وَالْحُسْنُ وَالْقُبْحُ إِذَا مَا قَصِدَا -

تشجير المسألة



الحُكْمُ

تعريفه

خطابُ الله المتعلِّقُ بفعل المكلف من حيث إنه مكلف

الحاكم

لا حُكْمَ إِلَّا لله



الأسئلة النظرية



٧. ما تعريف الحُكْمِ الشرعيّ؟ وما محترزاتُه؟

٨. الحكم الشرعيّ متعلّق بفعل المكلف بأيّ اعتبار؟



التمارين والتطبيقات

[١٢] اشرح قول المصنّف: "مِنْ ثَمَّ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ".

[١٣] مسألة: (إِذَا وَطِئَ أَجْنَبِيَّةً عَلَى ظَنِّ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ مَثَلًا، هَلْ يَوْصَفُ وَطْؤُهُ بِالْحِلِّ أَوِ الْحُرْمَةِ وَإِنْ انْتَفَى عَنْهُ الْإِثْمُ، أَوْ لَا يَوْصَفُ بِشَيْءٍ مِنْهَا؟)، فَرَّعْهَا الْإِسْنَوِيُّ عَلَى تَعْرِيفِ الْحُكْمِ، فَمَا وَجْهُ ذَلِكَ؟

[١٤] بِنَاءً عَلَى تَعْرِيفِ الْحُكْمِ بِأَنَّهُ: (خَطَابُ اللَّهِ الْمُتَعَلِّقُ بِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ) أَوِ (الْعِبَادِ)، اخْتَلَفَ فِي أَكْلِ الْمَضْطَرِّ لِلْمَيْتَةِ؛ هَلْ يَوْصَفُ بِالْحُرْمَةِ أَوْ لَا؟ مَا وَجْهُ ذَلِكَ؟

[١٥] بَيِّنْ مَا يَدْخُلُ فِي الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ وَمَا لَا يَدْخُلُ فِيهِ، فِي ضَوْءِ التَّعْرِيفِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ ﷺ، مَعَ التَّعْلِيلِ لِمَا تَذَكَّرْ:

١. الصلاة واجبة.

٢. قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾.

٣. قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ اللَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾.

٤. قوله ﷺ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا».

٥. قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ، قَالَ رَبِّ ارْنِي إِلَيْكَ﴾.

٦. قوله ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَلَا فَخْرَ».

٧. قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾.

٨. قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ الَّتِي كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ مَضْغَفَةً

وَأَنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

[١٦] مِنْ مَبَاحِثِ عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ: مَبْحَثُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَعِلْمُ الْفَقْهِ
يَبْحَثُ فِي: الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَهَلْ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ بَحْثِ عِلْمِ الْفَقْهِ فِي الْأَحْكَامِ
الشَّرْعِيَّةِ، وَبَحْثِ عِلْمِ الْأَصُولِ فِيهَا؟



المسألة

التحسين والتقبيح العقليّان

نص جمع الجوامع

لِلَّهِ وَالْحُسْنُ وَالْقُبْحُ بِمَعْنَى مُلَاءَمَةِ الطَّبَعِ وَمُتَأَفَّرَتِهِ، وَصِفَةِ الْكَمَالِ وَالنَّقْصِ.. عَقْلِيٌّ،
وَبِمَعْنَى تَرْتُّبِ الذَّمِّ عَاجِلًا وَالْعِقَابِ آجَلًا.. شَرْعِيٌّ؛ خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ.

نص الكوكب الساطع

لَيْسَ لِغَيْرِ اللَّهِ حُكْمٌ أَبَدًا. وَالْحُسْنُ وَالْقُبْحُ إِذَا مَا قُصِدَا-
وَضَدُّهُ عَقْلِيٌّ، وَإِلَّا شَرْعِيٌّ. وَضَفُّ الْكَمَالِ أَوْ نُفُورُ الطَّبَعِ

تشجير المسألة

مسألة التحسين والتقبيح العقليين

بمعنى ملائمة الطبع ومنافرته

عقلي

صفة الكمال والنقص

عقلي

ترتب الذم عاجلاً، والعقاب أجلاً

الجمهور

شرعي

المعتزلة

عقلي



الأسئلة النظرية

٩. الحُسْنُ والقُبْحُ يُطْلَقَانِ بَعْدَ مَعَانٍ، اذْكُرْهَا، ثُمَّ اذْكُرِ الْخِلَافَ فِيهَا، إِنْ وُجِدَ.

التمارين والتطبيقات

[١٧] ما عَلاَقَةُ مَسْأَلَةِ التَّحْسِينِ والتَّقْبِيحِ الْعَقْلِيِّينِ بِمَسْأَلَةِ الْحُكْمِ؟

[١٨] بَيِّنْ نَوْعَ التَّحْسِينِ والتَّقْبِيحِ فِيمَا يَأْتِي:

المسألة	شرعي	عقلي
١. تركُ صلاةِ الظُّهْرِ قَبِيحٌ.		
٢. اللونُ الأحمرُ حَسَنٌ.		
٣. البصرُ للعينِ أَحْسَنُ مِنَ الْعَمَى.		
٤. كثرةُ المِلْحِ فِي الطَّعَامِ قَبِيحٌ.		
٥. التَّوَرُّكُ فِي التَّشْهَدِ الْأَخِيرِ حَسَنٌ.		
٦. قول: «سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى» فِي السَّجُودِ حَسَنٌ.		
٧. الطَّبُّ تَخَصُّصٌ حَسَنٌ.		
٨. قِرَاءَةُ قِصَارِ الْمَفْصَلِ فِي الْمَغْرَبِ حَسَنٌ.		



نص جمع الجوامع



لله وَشُكْرُ الْمُنْعِمِ وَاجِبٌ بِالشَّرْعِ، لَا بِالْعَقْلِ،



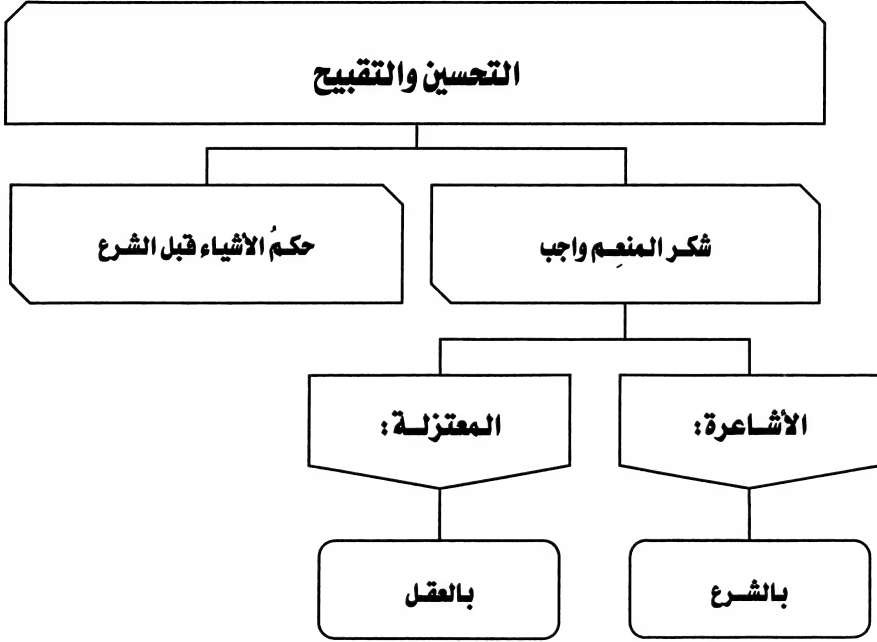
نص الكوكب الساطع



بِالشَّرْعِ لَا بِالْعَقْلِ شُكْرُ الْمُنْعِمِ حَتْمٌ. وَقَبْلَ الشَّرْعِ لَا حُكْمَ تُمَيِّزُ



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٠. ما الموجب لشكر المُنعم؟ وهل في ذلك خلاف؟ اذكره إن وُجد.



التمارين والتطبيقات



[١٩] ما المراد بشكر المُنْعِم؟

[٢٠] ما علاقة مسألة شكر المُنْعِم بمسألة التحسين والتقبيح؟

[٢١] في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾، كيف تستدلُّ بهذه الآية على أن شكر المُنْعِم واجبٌ؟



المسألة

حُكْمُ الْأَشْيَاءِ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ

نص جمع الجوامع

لَا وَلَا حُكْمَ قَبْلَ الشَّرْعِ، بَلِ الْأَمْرُ مَوْقُوفٌ إِلَى وَرُودِهِ، وَحَكَمَتِ الْمُعْتَزِلَةُ الْعَقْلَ، فَإِنْ لَمْ يَقْضِ.. فَثَالِثُهَا لَهُمْ: الْوَقْفُ عَنِ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ.

نص الكوكب الساطع

بِالشَّرْعِ لَا بِالْعَقْلِ شُكْرُ الْمُنْعِمِ	حَتْمٌ. وَقَبْلَ الشَّرْعِ لَا حُكْمَ نُمِي
وَفِي الْجَمِيعِ خَالَفَ الْمُعْتَزِلَةُ	وَحَكَمُوا الْعَقْلَ فَإِنْ لَمْ يَقْضِ لَهُ
فَالْحَظَرُ، أَوْ إِبَاحَةٌ، أَوْ وَقْفُ	عَنْ ذَيْنِ تَحْيِيرًا لَدَيْهِمْ خُلْفُ.

تشجير المسألة



حُكْمُ الْأَشْيَاءِ قَبْلَ الشَّرْعِ

لَا حُكْمَ

المعتزلة: تحكيم العقل

فإن لم يقض؛ فاقوال

الحظر

الإباحة

الوقف



الأسئلة النظرية



١١. ما حُكْمُ الأشياء قبل ورود الشرع؟ اذكر الخلاف إن وُجد.
١٢. اختلف المعتزلة على أقوال فيما بينهم فيما إذا لم يقض العقل بحُكْم شيء قبل ورود الشرع؛ فما هي؟ وما سبب الخلاف؟



التمارين والتطبيقات



- [٢٢] ما المقصود بتحكيم المعتزلة العقل في الحُكْم على الأشياء قبل ورود الشرع؟
- [٢٣] إذا وقعت واقعة ولم يوجد من يفتي فيها، فما الحكم فيها؟ وما المسألة الأصولية المفيدة في هذه الحال؟
- [٢٤] بنى بعض العلماء مسألة أصولية؛ وهي: (هل الإقرار النبوي دالٌّ على الجواز من جهة الشرع أم من جهة البراءة الأصلية؟) على مسألة أصولية أخرى؛ فما هي؟ وفرّعوا على القاعدة نفسها: أن الثابت على خلاف دليل الإقرار ليس نسخاً.



المسألة

تكليف الغافل، والمُلجأ، والمُكره

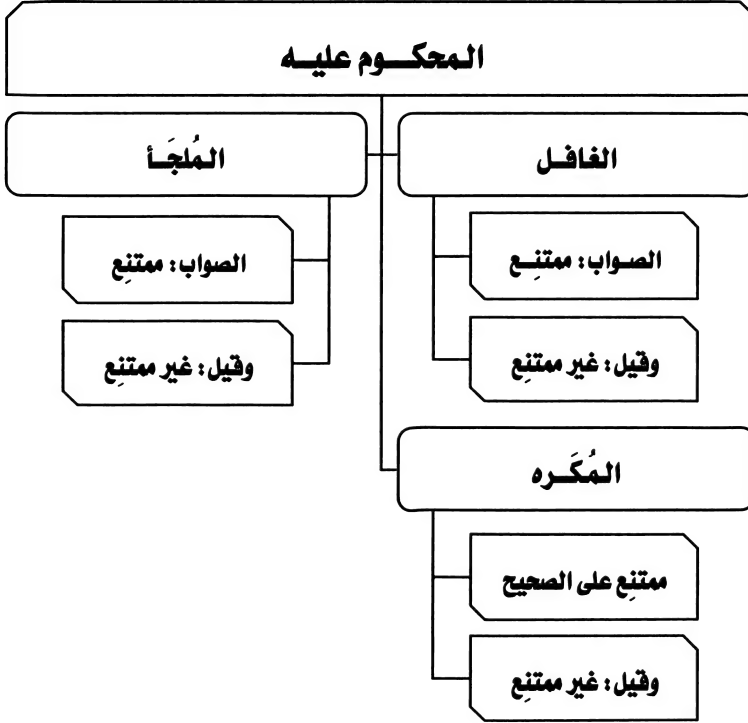
نص جمع الجوامع

لَهُ وَالصَّوَابُ: امْتِنَاعُ تَكْلِيفِ الْغَافِلِ، وَالْمُلْجَأِ، وَكَذَا الْمُكْرَهُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَوْ عَلَى الْقَتْلِ، وَأَثَمَ الْقَاتِلُ؛ لِإِثَارِهِ نَفْسَهُ.

نص الكوكب الساطع

وَصَوَّبَ امْتِنَاعُ أَنْ يُكَلَّفَ دُوْ غَفْلَةٍ وَمُلْجَأٌ، وَاخْتُلِفَا-
فِي مُكْرِهِ؛ فَمَذْهَبُ الْأَشَاعِرَةِ: جَوَازُهُ، وَقَدْ رَأَاهُ آخِرُهُ

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية



١٣. ما حُكْمُ تكليف الغافل؟ اذْكُرِ الخلافَ إن وُجد.
١٤. ما حكم تكليف المُلْجَأ؟ اذْكُرِ الخلافَ إن وُجد.
١٥. ما حكم تكليف المُكْرَه؟ اذْكُرِ الخلافَ إن وُجد.
١٦. ما أقسام الإكراه؟



التمارين والتطبيقات

[٢٥] ما الفرق بين الغافل، والمُلَجَّأ، والمُكْرَه؟

[٢٦] ما وجهُ منع المصنَّف تعلُّق الأمر بالغافل والمُلَجَّأ والمُكْرَه مع قوله بتعلُّقه بالمعدوم؟

[٢٧] بَيِّنْ مَنْ يُعَدُّ مَكَلَّفًا مِمَّنْ لَا يُعَدُّ مَكَلَّفًا مِمَّنْ يَأْتِي ذِكْرُهُمْ، مع التعليل:

١. رَجُلٌ كَانَ يَمْشِي غَيْرَ مُتَّبِعٍ، فَدَاسَ عَلَى جِهَازِ جَوَالٍ لغيره، فَأَتْلَفَهُ،

فهل يأثم؟ وهل يَضْمَنُ بهذا الإِتْلَافَ أم لا؟

٢. جاء شخص قويٌّ وأخذ رجلاً ضعيفاً، فألقاه على آخرَ فقتله، فهل

يأثم الرجلُ الضعيف الذي رُمِيَ؟

٣. شخصٌ هُدِّدَ بأنه إن لم يقتلَ زيداً، فسيُقتلَ، فقتلَ زيداً، فهل يأثم؟

٤. شخصٌ هُدِّدَ بالسلاح والقتل إن لم يُفطِرَ في نهار رمضان، فأفطرَ،

فهل يكون أثماً؟

[٢٨] مَنْ أَكْرَهَ عَلَى الْأَكْلِ فِي حَالِ صَوْمِهِ، هل يبطلُ صومه؟ ما المسألة

الأصولية المؤثرة هنا؟

[٢٩] إِذَا أُكْرِهَ عَلَى وَطْءٍ حَائِضٍ، فهل تَلَزَمَ كَفَارَةٌ؟ مع الربط بالمسألة الأصولية.

[٣٠] مَنْ أَكْرَهَ عَلَى نُطْقِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ، فنطقَ بها، هل يكفُرُ؟



المسألة

تعلُّق الأمر بالمعدوم

نص جمع الجوامع

لَمْ يَتَعَلَّقْ الْأَمْرُ بِالْمَعْدُومِ تَعَلُّقًا مَعْنَوِيًّا؛ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ.

نص الكوكب الساطع

وَالْأَمْرُ بِالْمَعْدُومِ - وَالنَّهْيُ - اِعْتَلَقَ أَي: مَعْنَوِيًّا، وَأَبَى بَاقِي الْفِرَقِ

تشجير المسألة



تعلُّق الأمر بالمعدوم

خلافًا للمعتزلة

الاشاعرة؛ يتعلَّق به تعلُّقًا معنويًا



الأسئلة النظرية



١٧. ما حُكْمُ تعلُّق الأمر بالمعدوم؟ اذكرِ الخلافَ إن وُجد.

١٨. بيِّنْ صورةَ مسألة تعلُّق الأمر بالمعدوم.



التمارين والتطبيقات



لا يوجد.



المسألة

الحُكْمُ التَّكْلِيفِيُّ

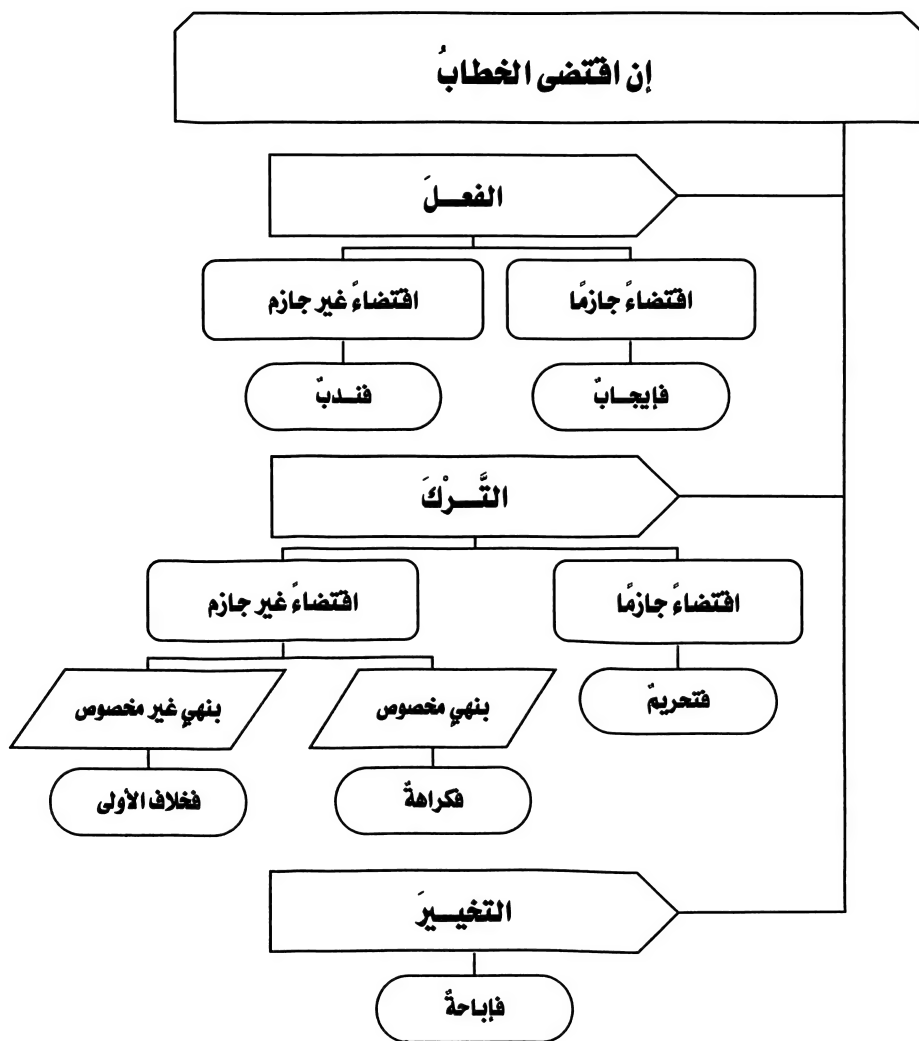
نص جمع الجوامع

لِإِنْ اِقْتَضَى الْخِطَابُ الْفِعْلَ اِقْتِضَاءً جَازِمًا.. فَإِجَابٌ، أَوْ غَيْرَ جَازِمٍ.. فَتَذَبُّ، أَوْ التَّرْكَ جَازِمًا.. فَتَحْرِيمٌ، أَوْ غَيْرُ جَازِمٍ يَنْهِي مَخْصُوصٍ.. فَكَرَاهَةٌ، أَوْ بَغَيْرِ مَخْصُوصٍ.. فَخِلَافُ الْأُولَى، أَوْ التَّخْيِيرُ.. فَإِبَاحَةٌ.

نص الكوكب الساطع

إِنْ اِقْتَضَى الْخِطَابُ فِعْلًا مُلْتَزِمًا فَوَاجِبٌ، أَوْ لَا فَتَذَبُّ، أَوْ جَزَمَ-
تَرَكَ فَتَحْرِيمٌ، وَإِلَّا وَوَرَدَ نَهَى بِهِ خُصَّ فِكْرُهُ، أَوْ فُقِدَ-
فَضِدُّ الْأُولَى، وَإِذَا مَا خَيْرًا إِبَاحَةٌ، وَحَدُّهَا قَدْ قُرِّرَا

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٩. ما أقسام الحُكْمِ التكليفي؟ وما وجه القسمة؟
٢٠. عرّف كلّاً مما يأتي:
 ١. النَّذْبُ.
 ٢. الكراهة.
 ٣. التحريم.
 ٤. خلاف الأولى.
 ٥. الإباحة.
٢١. ما الفرق بين المكروه وخلاف الأولى؟



التمارين والتطبيقات

[٣١] انظر في النصوص الآتية، واربط كلّ واحد منها بحُكْمٍ من الأحكام التكليفية الستة:

م	النص	الحكم التكليفي
١	قال ﷺ: «مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»؛ (حُكْمُ ادِّعَاءِ الْمَرْءِ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ).	
٢	قال ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ، مَنْ حَافَظَ عَلَيْهِنَّ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَحَافِظْ عَلَيْهِنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ؛ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ»؛ (حُكْمُ الصَّلَاةِ).	

م	النص	الحكم التكليفي
٣	قال النبي ﷺ: «رُكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا»؛ (حُكْمُ رَاتِبَةِ الْفَجْرِ).	
٤	«نُهِينَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعَزَّمْ عَلَيْنَا»؛ (حُكْمُ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ لِلْمَرْأَةِ مِنْ خِلَالِ هَذَا الْحَدِيثِ).	
٥	قال النبي ﷺ: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ، لَمْ يَمْتَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ»؛ (حُكْمُ تَرْكِ قِرَاءَةِ آيَةِ الْكُرْسِيِّ بَعْدَ الصَّلَاةِ).	



المسألة الحُكْمُ الْوَضْعِيُّ

نص جمع الجوامع

لَوْ وَإِنْ وَرَدَ سَبَبًا، وَشَرْطًا، وَمَانِعًا، وَصَحِيحًا، وَفَاسِدًا: فَوَضِعُ، وَقَدْ عُرِفَتْ حُدُودُهَا.

نص الكوكب الساطع

أَوْ سَبَبًا أَوْ مَانِعًا شَرْطًا بَدَا فَالْوَضْعُ أَوْ ذَا صِحَّةٍ أَوْ فَاسِدًا.

تشجير المسألة



الحكم الوضعي

سبباً

شرطاً

مانعاً

صحيحاً

فاسداً



الأسئلة النظرية



٢٢. ما أقسام الحكم الوضعي؟

٢٣. عرّف كلّاً مما يأتي:

١. السبب.

٢. الشرط.

٣. المانع.

٢٤. ما معنى كون العبادة صحيحة؟

٢٥. ما معنى كون المعاملة صحيحة؟

٢٦. ما معنى كون العبادة فاسدة؟

٢٧. ما معنى كون المعاملة فاسدة؟



التمارين والتطبيقات



[٣٢] مِيزَ الْحُكْمَ التَّكْلِيفِيَّ مِنَ الْحُكْمِ الْوَضْعِيِّ فِيمَا يَأْتِي:

- (١) الصلاة: واجبة؛ فَمَنْ تَرَكَهَا أَثِمَ.
- (٢) دخول الوقت: لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ بِدُونِهِ.
- (٣) الحيض: مانعٌ من صحة الصلاة.
- (٤) إذا انعدمت الطهارة: فالصلاة غيرُ صحيحة، وإذا وُجِدَتْ وَلَمْ يَوْجَدْ غَيْرُهَا مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ وَشُرُوطِهَا: لَمْ تَصِحَّ الصَّلَاةُ.
- (٥) أَكَلَ الْمَيْتَةِ: مُحَرَّمٌ مِنْ حَيْثُ الْأَصْلُ، وَلَكِنْ الْمَضْطَرُ إِذَا اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ الْمَيْتَةِ: جَازَ لَهُ أَكْلُهَا.
- (٦) مَنْ صَلَّى رَاتِبَةَ الْمَغْرَبِ: فَإِنَّهُ يَثَابُ، وَمَنْ تَرَكَهَا: فَلَا يَأْثِمُ.
- (٧) لَابَسَ الْخُفَّيْنِ: يَجُوزُ لَهُ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا؛ اسْتِثْنَاءً مِنَ الْأَصْلِ؛ الَّذِي هُوَ وَجُوبُ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ.



المسألة الفرض والواجب

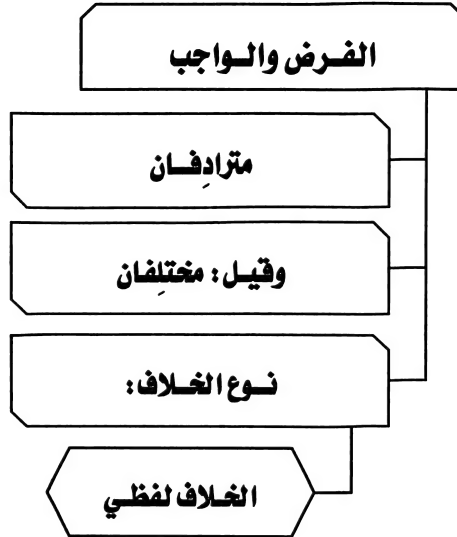
نص جمع الجوامع

لَمْ "وَالْفَرَضُ" وَ"الْوَاجِبُ": مُتَرَادِفَانِ؛ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ؛ وَهُوَ لَفْظِيٌّ.

نص الكوكب الساطع

وَالْفَرَضُ وَالْوَاجِبُ ذُو تَرَادُفٍ وَمَالَ نُعْمَانَ إِلَى التَّخَالُفِ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٢٨. هل الفرض والواجب مترادفان؟ بيّن خلاف الأصوليين في ذلك، ثم بيّن نوع الخلاف.

التمارين والتطبيقات

[٣٣] ما معنى تراذفِ الفرضِ والواجب؟

[٣٤] قال بعضُ الفقهاء من الحنابلة: إن زكاةَ الفِطْرِ واجبةٌ، وقال آخرون من الحنابلة: إنها فرضٌ، وقال في المنتهى: (زكاةُ الفِطْرِ: واجبةٌ، وتُسَمَّى: فَرَضًا)، فهل بين هذه الأقوال خلافٌ فقهيٌّ؟

[٣٥] قال فقهاء الحنفية رحمهم الله: إن قراءةَ الفاتحة في الصلاة: واجبٌ من واجباتها، والسجود: فرضٌ من فروضها، فهل بينهما فرقٌ في الحُكْم عندهم؟

[٣٦] قال السَّرَخْسِيُّ في المبسوط عن زكاةِ الفِطْرِ: (ثم الشافعي رحمهم الله أخذَ بحديث ابنِ عُمرَ، وقال: إنها فريضةٌ ... وعندنا هي واجبةٌ)، ما سبب الخلاف في المسألة؟



المسألة

أسماء المندوب

نص جمع الجوامع

لله "وَالْمَنْدُوبُ"، "وَالْمُسْتَحَبُّ"، "وَالْتَطَوُّعُ"، "وَالسُّنَّةُ": مُتَرَادِفَةٌ؛ خِلَافًا لِبَعْضِ
أَصْحَابِنَا؛ وَهُوَ لَفْظِيٌّ،

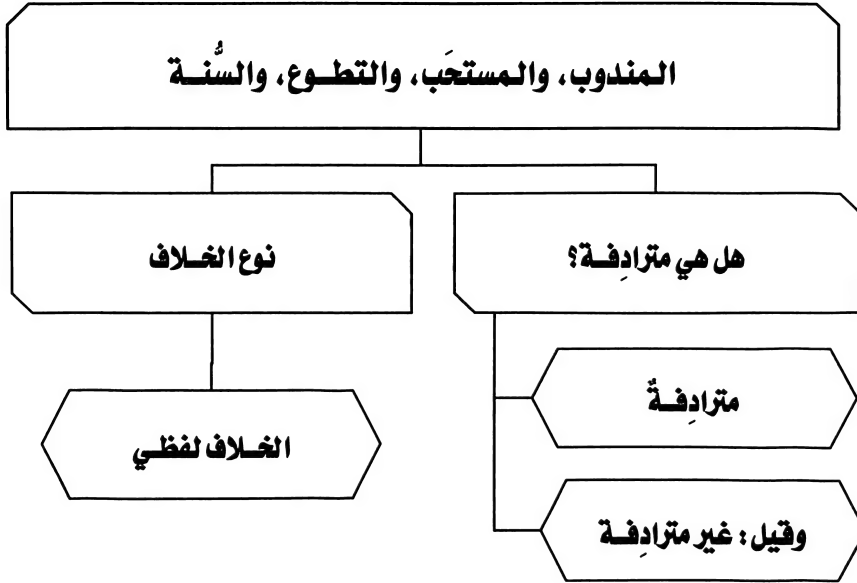


نص الكوكب الساطع

وَالنَّذْبُ وَالسُّنَّةُ وَالتَّطَوُّعُ وَالْمُسْتَحَبُّ بَعْضُنَا قَدْ نَوَّعُوا
وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ. وَبِالشُّرُوعِ لَا تُلْزِمُهُ، وَقَالَ نَعْمَانُ: بَلَى



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٢٩. ما الأسماء التي تُطلقُ على المندوب؟

٣٠. هل المندوب والمستحبُّ مترادفان؟ اذكر الخلافَ في هذه المسألة مع بيانٍ مَنْ خالف فيها، ونوع الخلاف.

٣١. ما الفرق بين المصطلحات الأربعة: "المندوب"، "المستحبُّ"، "والتطوع"، "والسنة" عند القائلينَ بالتفريق بينها؟

التمارين والتطبيقات



[٣٧] مَثَلٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَدْبُوبِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْمُسْتَحَبِّ، وَالتَّطَوُّعِ.

[٣٨] يَعْبُرُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ بِقَوْلِهِمْ: سَجُودُ التَّلَاوَةِ: تَطَوُّعٌ، وَآخَرُونَ يَقُولُونَ:

سَجُودُ التَّلَاوَةِ: مُسْتَحَبٌّ، وَآخَرُونَ يَقُولُونَ: سَجُودُ التَّلَاوَةِ: مَدْبُوبٌ، فَهَلْ

اِخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ سَجُودِ التَّلَاوَةِ أَوْ لَا؟



المسألة

هل يجب المندوب بالشروع؟

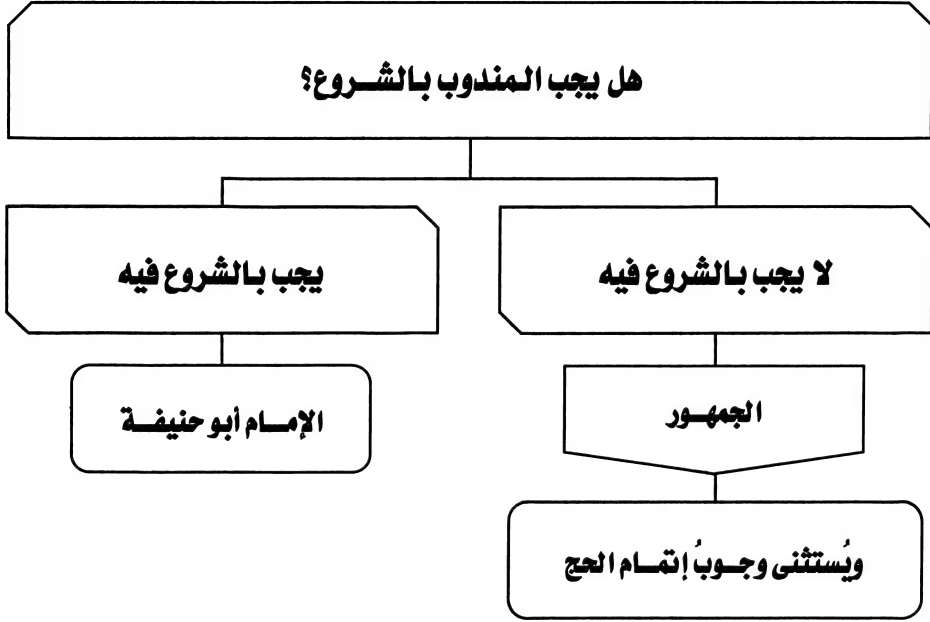
نص جمع الجوامع

لَا وَلَا يَجِبُ بِالشُّرُوعِ؛ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَوُجُوبُ إِتْمَامِ الْحَجِّ؛ لِأَنَّ نَفْلَهُ كَفَرَضِهِ؛
نِيَّةً، وَكَفَّارَةً، وَغَيْرَهُمَا.

نص الكوكب الساطع

وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ. وَبِالشُّرُوعِ لَا نُلْزِمُهُ، وَقَالَ نُعْمَانُ: بَلَى،
وَالْحَجُّ أَلْزَمٌ بِإِتْمَامِ الشُّرْعَا؛ إِذْ لَمْ يَقَعْ مِنْ أَحَدٍ تَطَوُّعًا.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٣٢. هل يجب المندوب بالشروع فيه؟ اذكر الخلاف إن وُجد.

٣٣. كيف يُردُّ على مَنْ استدلَّ بوجوب المندوب بالشروع على وجوب إتمام حجِّ النفل؟

التمارين والتطبيقات

[٣٩] بدأ زيدٌ صلاةَ الضحى، وفي أثنائها تذكَّرَ موعدًا له في المستشفى، فأراد أن يقطعَ صلاته، فهل له ذلك أو لا؟

[٤٠] ذهب عمروٌ إلى مكةَ لحجٍّ تطوُّع، وقد أدَّى حَجَّةَ الإسلام قبل ذلك، فلما وصل إلى مكةَ ورأى الزحامَ، أراد أن يرجعَ إلى بلده ليرك المجالَ لغيره، فما الحُكْمُ في ذلك؟

[٤١] صام سعيدٌ يوم الاثنين، وفي أثناء صيامه دُعِيَ إلى الغداء، فقرَّرَ أن يقطعَ صومه، فما الحُكْمُ؟

[٤٢] في الحديث: «الصائم المتطوُّعُ أميرٌ نفسه؛ إن شاء صام، وإن شاء أفطَرَ»، ما وجهُ علاقة مسألة لزوم المندوبِ بالشروع بهذا النصِّ الشرعيِّ؟



المسألة

أقسام الأحكام الوضعية - السبب

نص جمع الجوامع

لِـ "وَالسَّبَبُ": مَا يُضَافُ الْحُكْمُ إِلَيْهِ؛ لِتَعَلُّقِ بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُعَرَّفٌ، أَوْ غَيْرُهُ،



نص الكوكب الساطع

وَالسَّبَبُ: الَّذِي أُضِيفَ الْحُكْمُ لَهُ لِعُلُقَةٍ مِنْ جِهَةِ التَّعْرِيفِ لَهُ.



تشجير المسألة



السبب

تعريفه:

هو ما يُضاف الحُكْمُ إليه للتعلُّقُ به من حيث إنه معرَّف أو غيرُه



الأسئلة النظرية



٣٤. عددُ أقسامِ الحُكْمِ الوضعيِّ.

٣٥. عرِّف السببَ، واذكُرْ محترَراتِ التعريف.



التمارين والتطبيقات

[٤٣] وجوب صلاة الظُّهْرِ يكونُ إذا زالت الشمسُ، فماذا يسمى زوالُ الشمسِ بالنسبة لصلاة الظُّهْرِ؟

[٤٤] وجوب الزكاة مرتبطٌ بِمِلْكِ النَّصَابِ، وتَمَامِ الْحَوْلِ، فإذا لم يَمْلِكْ نِصَابًا، فلا زكاةٌ عليه، فماذا يسمى مِلْكُ النَّصَابِ وتَمَامُ الْحَوْلِ بالنسبة للزكاة؟ وما الفرق بين سبب الحُكْمِ وشرطِ السبب؟

[٤٥] قطعُ يدِ السارقِ حُكْمٌ يضاف إلى وجودِ وصفِ السرقة، فماذا تسمى السرقةُ بالنسبة للقطع؟

[٤٦] بيِّنْ ما يدخلُ في تعريفِ السببِ وما لا يدخلُ:

- (١) الزَّنا: لوجوب الجَلْدِ.
- (٢) الحيضُ: بالنسبة للصلاة.
- (٣) الإسكار: لحُرْمَةِ الخمر.
- (٤) الطلاق: بالنسبة للعِدَّة.
- (٥) الدَّيْنُ: بالنسبة للزكاة.
- (٦) السفرُ: بالنسبة لجواز الفِطْرِ.



المسألة

الأحكام الوضعية - الشرط، والمانع

نص جمع الجوامع



لـ "وَالشَّرْطُ": يَأْتِي، "وَالْمَانِعُ": الْوَصْفُ الْوُجُودِيُّ الظَّاهِرُ الْمُنْضَبِطُ الْمُعَرَّفُ
نَقِضَ الْحُكْمِ؛ كَالْأُبُوءِ فِي الْقِصَاصِ.



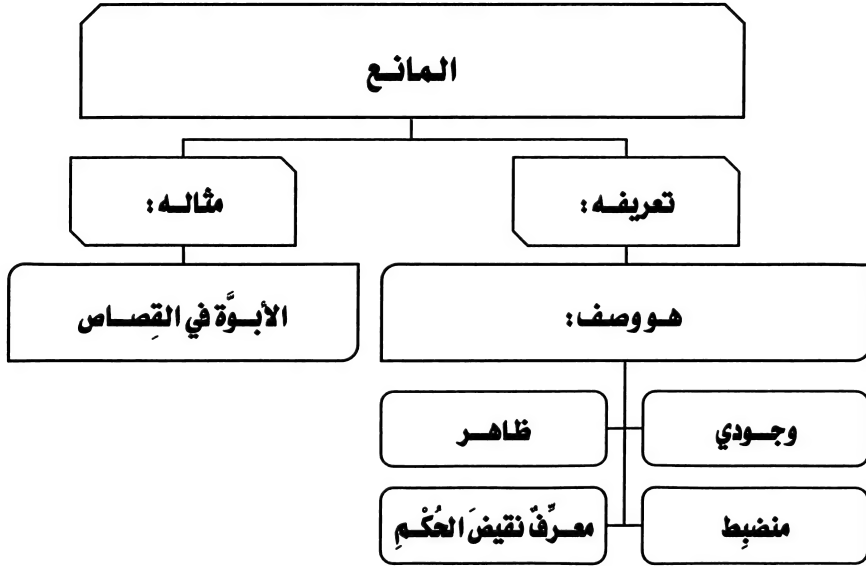
نص الكوكب الساطع



وَالْمَانِعُ: الْوَصْفُ الْوُجُودِيُّ الظَّاهِرُ
مُنْضَبِطًا عَرَّفَ مَا يُغَايِرُ -
الْحُكْمَ مَعَ بَقَاءِ حِكْمَةِ السَّبَبِ.
وَالشَّرْطُ يَأْتِي حَيْثُ حُكْمُهُ وَجَبَ.



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٣٦. عرّف المانع، واذكر مثالا له، ثم بيّن شروطه.

التمارين والتطبيقات



[٤٧] بَيِّنْ مَا يُعَدُّ مَانِعًا مِمَّا يَأْتِي:

- (١) الحيض: بالنسبة لوجوب الصَّوم.
- (٢) السَّفَر: بالنسبة لوجوب الصلاة.
- (٣) الحَدَث: بالنسبة لوجوب الصلاة.
- (٤) مِلْكُ النَّصَاب: بالنسبة لوجوب الزكاة.
- (٥) الرِّق: بالنسبة لصحة الحج.
- (٦) الرِّق: بالنسبة للميراث.
- (٧) الدَّيْن: بالنسبة لوجوب الزكاة.
- (٨) الجنون: بالنسبة لوجوب الزكاة.

[٤٨] ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ﷺ مَانَعَ الْعِلَّةِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ كِتَابِهِ، فَأَيْنَ ذَكَرَهُ؟ وَبِمَ عَرَّفَهُ؟ وَمَا مِثَالُهُ؟



المسألة

الأحكام الوضعية - الصحة

نص جمع الجوامع



«وَالصَّحَّةُ»: مُوَافَقَةُ ذِي الْوَجْهَيْنِ الشَّرْعَ، وَقِيلَ: فِي الْعِبَادَةِ إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ،



نص الكوكب الساطع

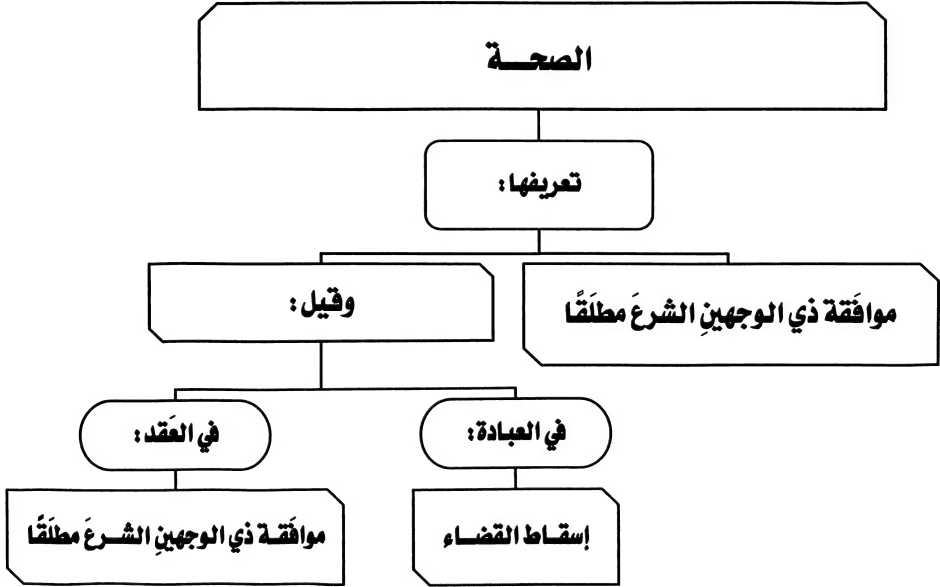


وَصِحَّةُ الْعَقْدِ أَوْ التَّعَبُّدِ: وَفَاقُ ذِي الْوَجْهَيْنِ شَرْعَ أَحْمَدٍ،

وَقِيلَ فِي الْأَخِيرِ: إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ، وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ الرِّضَا.



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٣٧. ما تعريف الصحة في العبادات؟ وهل هناك فرق بين الصحة في العبادات والصحة في المعاملات؟ بين ذلك.

٣٨. لماذا قُيِّدَت الصحة بموافقة ذي الوجهين؟

التمارين والتطبيقات



[٤٩] بَيِّنْ ما يوصف بالصحة مما لا يوصف بها مما يأتي:

١. معرفة الله تعالى.

٢. رَدُّ الودِعة لأصحابها.

٣. الشُّرك.

٤. سَبُّ الله.

٥. شُرْبُ الخمر.



المسألة

الإجزاء

نص جمع الجوامع

لله وَبِصَحَّةِ الْعَقْدِ: تَرْتُبُ أَثَرِهِ، وَالْعِبَادَةَ: إِجْزَاؤُهَا؛ أَيُّ: كِفَايَتُهَا فِي سُقُوطِ التَّعَبُّدِ،
وَقِيلَ: إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ، وَيَخْتَصُّ الْإِجْزَاءُ بِالْمَطْلُوبِ، وَقِيلَ: بِالْوَاجِبِ.

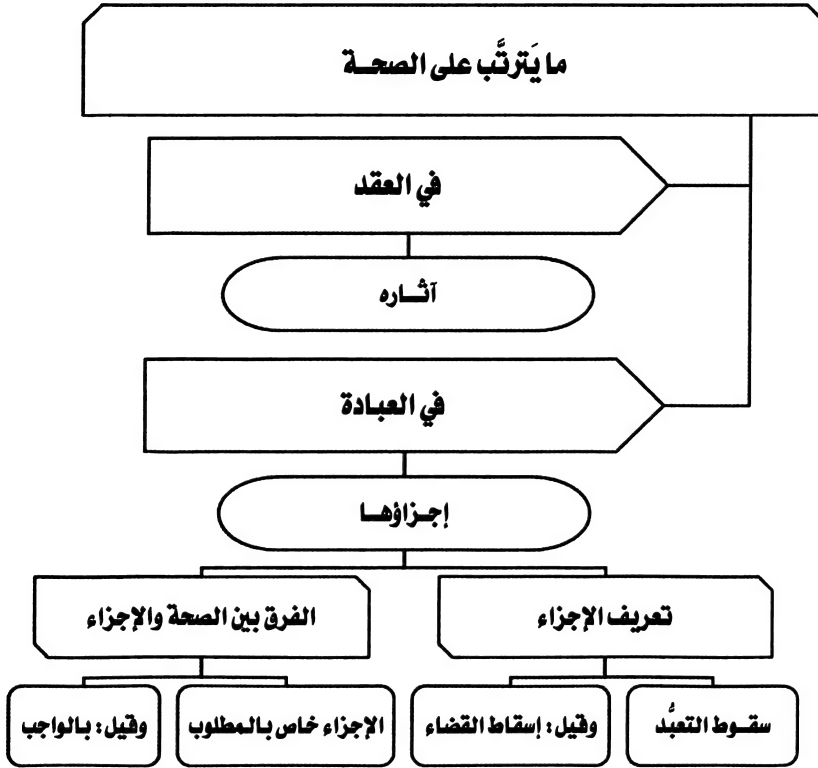


نص الكوكب الساطع

بِصَحَّةِ الْعَقْدِ اعْتَقَابُ الْغَايَةِ وَالِدَيْنِ الْإِجْزَاءُ؛ أَيُّ: الْكِفَايَةِ -
بِالْفِعْلِ فِي إِسْقَاطِ أَنْ تُعَبَّدَا وَقِيلَ: إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ أَبَدًا.
وَلَمْ يَكُنْ فِي الْعَقْدِ بَلْ مَا طُلِبَا يَخُصُّهُ، وَقِيلَ: بِاللَّذْ وَجَبَا.



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٣٩. ما علاقة الإجزاء بالصحة؟
٤٠. ماذا يترتب على صحة العقد وصحة العبادة؟ وما الفرق بينهما؟
٤١. متى يقال عن العبادة: إنها مُجزئة؟
٤٢. هل يُطلق على المندوب أنه مُجزئ؟ وهل هناك خلاف في ذلك؟ اذكره إن وُجد.

التمارين والتطبيقات



[٥٠] في الحديث: «أربعٌ لا تُجزئُ في الأُضحى»، ما معنى الإجزاء في الحديث؟

[٥١] في الحديث: «لا تُجزئُ صلاةٌ لا يُقرأُ فيها بأَمِّ القرآن»، طَبَّقْ معنى الإجزاء اصطلاحًا على الحديث.

[٥٢] بَيِّنْ ما يصحُّ وصفُه بالإجزاء وما لا يصحُّ مما يأتي، مع بيانِ الخلاف:

١. صلاة الضُّحَى.

٢. صلاة الظُّهر.

٣. الأُضحى.

٤. البيع.

٥. النكاح.

٦. الاستجمار.

٧. الأكل.

٨. الرِّبَا.

٩. الحج.

١٠. الشُّرب قائمًا.





المسألة الفساد والبطلان

نص جمع الجوامع



لَهُ وَيُقَابِلُهَا "الْبُطْلَانُ"؛ وَهُوَ "الْفَسَادُ"؛ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ.



نص الكوكب الساطع



قَابَلَهَا الْفَسَادُ وَالْبُطْلَانُ، وَالْفَرْقَ لَفْظًا قَدْ رَأَى النُّعْمَانُ.



تشجير المسألة

مقابل الصحة (البطلان)

وهو الفساد

عند الجمهور

خلافًا للحنفية



الأسئلة النظرية



٤٣. قال المصنّف: (وَيُقَابِلُهَا "البُطْلَانُ") إلى أيّ شيءٍ يعود الضميرُ في قوله: "يُقَابِلُهَا"؟

٤٤. ما تعريف البطلان؟

٤٥. هل البطلانُ والفساد مترادفان؟ اذكرِ الخلافَ إن وُجد.



التمارين والتطبيقات

[٥٣] الشافعيةُ مع قولهم بترادُفِ البطلانِ والفسادِ فرَّقوا بينهما في باب الحجِّ، والعاريةِ، والخُلْعِ، والكتابةِ، فما وجهُ التبايُنِ بين الشافعيةِ والحنفيةِ في ذلك؟

[٥٤] جاء في ردِّ المحتار من كتب الحنفيةِ في مسألة رَهْنِ المُشَاعِ: ((لا يصحُّ رَهْنُ مُشَاعٍ) ... والصحيحُ: أنه فاسدٌ)، وقيل: باطلٌ)، هل هناك فرقٌ بين القولين؟

[٥٥] استدَلَّ الحنابلةُ على اشتراطِ الوليِّ في النكاحِ بحديثٍ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، بَاطِلٌ، بَاطِلٌ»، ومع هذا حَكَمُوا بِأَنَّ النِكَاحَ بِغَيْرِ وَلِيٍّ فَاسِدٌ، ما السببُ في رأيك؟



المسألة الأداء، والوقت

نص جمع الجوامع

﴿ وَالْأَدَاءُ ﴾: فِعْلٌ بَعْضٍ - وَقِيلَ: كُلٌّ - مَا دَخَلَ وَقْتُهُ قَبْلَ خُرُوجِهِ، وَالْمُؤَدَّى: مَا فُعِلَ، "وَالْوَقْتُ": الزَّمَانُ الْمُقَدَّرُ لَهُ شَرَعًا مُطْلَقًا.



نص الكوكب الساطع

ثُمَّ الْأَدَاءُ: فِعْلٌ بَعْضٍ مَا دَخَلَ - قَبْلَ الْخُرُوجِ - وَقْتُهُ، وَقِيلَ: كُلٌّ
وَالْوَقْتُ: مَا قَدَّرَهُ الَّذِي شَرَعَ مِنْ الزَّمَانِ ضَيِّقًا أَوْ اتَّسَعًا



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية



٤٦. بماذا عرّف المصنّف ﷺ الأداء؟ وهل في تعريفه خلاف؟ اذكره إن وُجد.

٤٧. ما تعريف الوقت؟ وما محترّزات التعريف؟



التمارين والتطبيقات



[٥٦] اذكر أمثلةً للمؤدّي (ما يوصف بالأداء).



المسألة القضاء

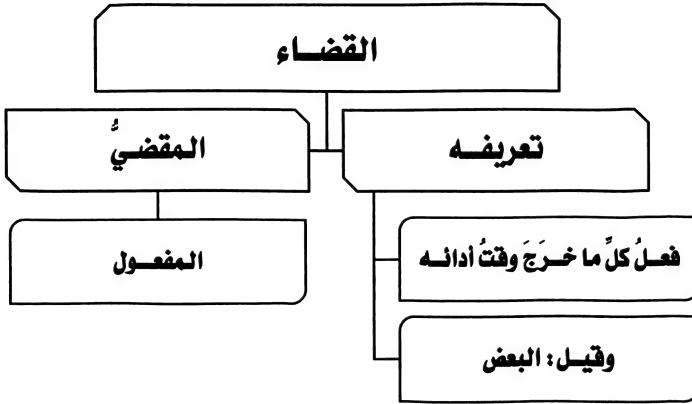
نص جمع الجوامع

لله "وَالْقَضَاءُ": فِعْلٌ كُلٌّ - وَقِيلَ: بَعْضٌ - مَا خَرَجَ وَقْتُ أَدَائِهِ؛ اسْتَدْرَاكَ لِمَا سَبَقَ لَهُ
مُقْتَضٍ لِلْفِعْلِ مُطْلَقًا، "وَالْمَقْضِيُّ": الْمَفْعُولُ.

نص الكوكب الساطع

وَفِعْلٌ كُلٌّ - أَوْ فَبَعْضٍ - مَا مَضَى وَقْتُ لَهُ مُسْتَدْرِكًا بِهِ الْقَضَا.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٤٨. اذكر الخلاف في تعريف القضاء، وما الذي رجّحه المصنّف رحمه الله؟

٤٩. لماذا قيّد تعريف القضاء في آخره بقوله: "مطلقاً"؟

التمارين والتطبيقات

[٥٧] إذا أَحْرَمَ بِالْحَجِّ، ثُمَّ أَفْسَدَهُ، فَهَلِ الْمَأْتِيُّ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ يَكُونُ قِضَاءً؟ اِرْبِطْ
جَوَابَكَ بِتَعْرِيفِ الْقِضَاءِ.

[٥٨] إذا أَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا، ثُمَّ أَفْسَدَهَا، وَأَتَى بِهَا ثَانِيًا فِي الْوَقْتِ، فَهَلِ
يَكُونُ قِضَاءً؟ مَعَ رِبْطِ الْجَوَابِ بِتَعْرِيفِ الْقِضَاءِ.





نص جمع الجوامع

لله "وَالْإِعَادَةُ": فِعْلُهُ فِي وَقْتِ الْأَدَاءِ، قِيلَ: لِخَلَلٍ، وَقِيلَ: لِعُذْرٍ، فَالصَّلَاةُ الْمُكَرَّرَةُ مُعَادَةٌ.

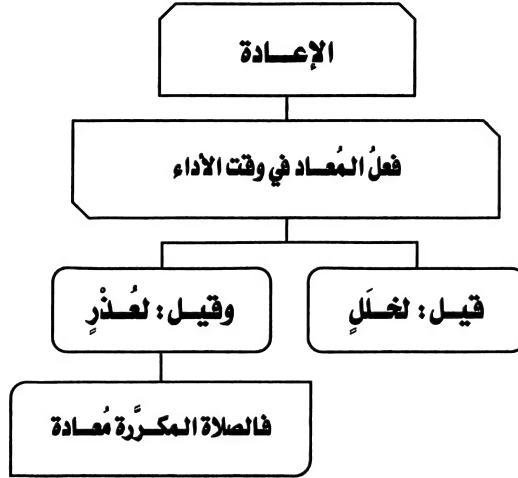


نص الكوكب الساطع

وَفِعْلُهُ وَقْتُ الْأَدَاءِ ثَانِيًا إِعَادَةُ لِخَلَلٍ أَوْ خَالِيًا



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٥٠. ما تعريف الإعادة؟

٥١. اذكر الخلاف في سبب "الإعادة"، واذكر مثلاً لكل قول.

التمارين والتطبيقات

[٥٩] مَيِّزْ ما يوصف بالقضاءِ مما يوصف بالأداءِ مما يوصف بالإعادة مما يأتي:

١. كَبَّرَ لصلاة الظُّهر قبل مصيرِ ظلِّ الشيء مثله، ولكنه سلَّم منها بعد مصيرِ ظلِّ الشيء مثليه.
٢. صلى العصرَ ورجَعَ البيتَ فرأى على ثوبه نجاسةً كانت موجودةً في أثناء الصلاة، فصلَّى العصرَ مرةً ثانية.
٣. صلى الظُّهر ثم رأى جماعةً، فصلَّى معهم مرةً ثانية.
٤. أفطَرَ في رمضان عمدًا، ثم صام ما عليه في شَوَّالٍ.
٥. أفطَرَ في رمضان بعُدْرٍ، ثم صام ما عليه في شَوَّالٍ.



المسألة الرخصة

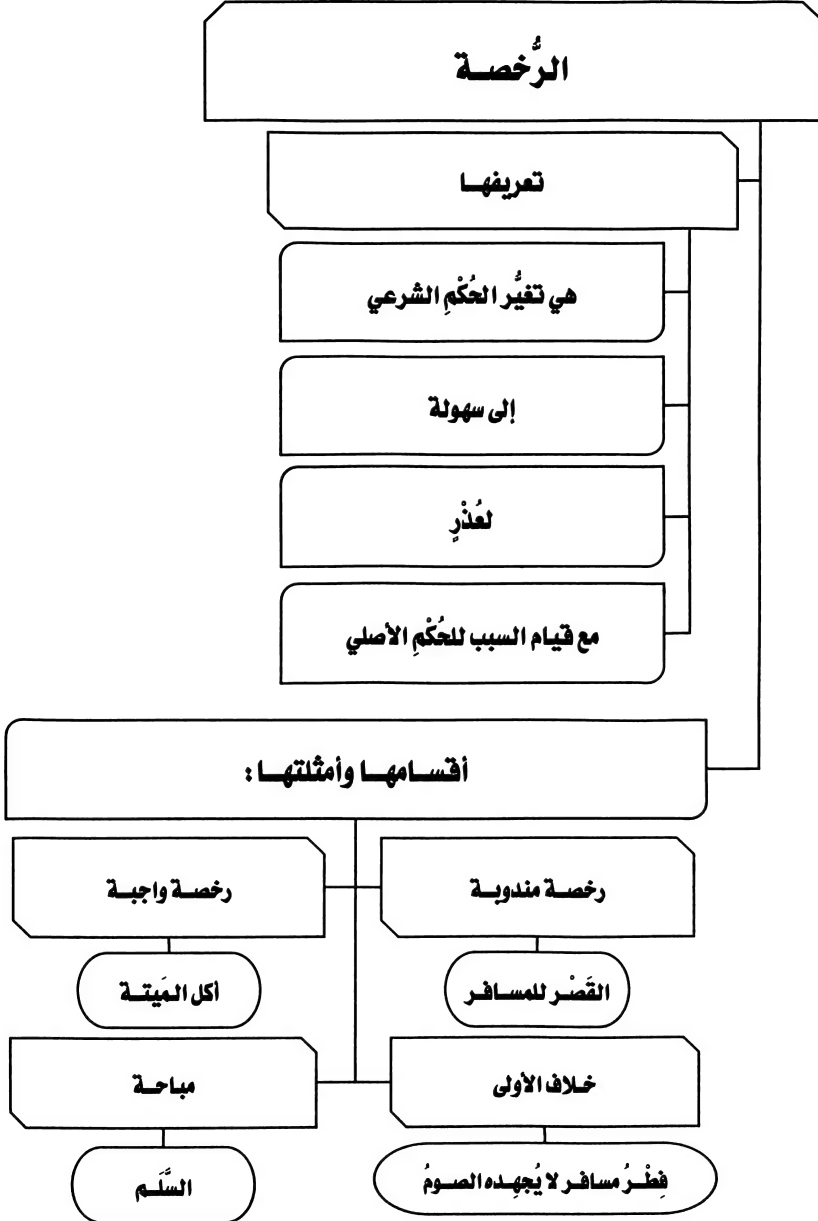
نص جمع الجوامع

لَهُ وَالْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ إِنْ تَغَيَّرَ إِلَى سُهُولَةٍ لِعُذْرِ مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ لِلْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ ..
فَرُخْصَةٌ؛ كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ، وَالْقَصْرِ، وَالسَّلَامِ، وَفَطْرِ مُسَافِرٍ لَا يُجْهِدُهُ الصَّوْمُ، وَاجِبًا،
وَمَنْدُوبًا، وَمُبَاحًا، وَخِلَافَ الْأَوَّلَى،

نص الكوكب الساطع

وَحُكْمُنَا الشَّرْعِيُّ إِنْ تَغَيَّرَ إِلَى سُهُولَةٍ لِأَمْرِ عَذْرَا-
مَعَ قِيَامِ سَبَبِ الْأَصْلِيِّ سَمَ وَقَبْلَ وَقْتِ الزَّكَاةِ أَدَى،
بِرُخْصَةٍ، كَأَكْلِ مَيْتٍ، وَالسَّلَامِ وَالْقَصْرِ، وَالْإِفْطَارِ إِذَا لَا جَهْدًا
أَوَّلَى. وَالْأَفْزَعِيَّةُ تُضَافُ حَتْمًا مُبَاحًا مُسْتَحَبًّا وَخِلَافَ
كَالْقَصْرِ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ قُلْتُ: وَقَدْ تَقَرَّنَ بِالْكَرَاهَةِ

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٥٢. عرّف الرخصة، وما شروط كونها رخصة؟

٥٣. لماذا قيّد المصنّف ﷺ الحُكْمَ في تعريف الرخصة بالتغيير؟

٥٤. ما أقسام الرخصة باعتبار حُكْمِها التكليفي؟ مع التمثيل لكل قسم.



التمارين والتطبيقات



تأتي.





المسألة العزيمة

نص جمع الجوامع



﴿ وَإِلَّا .. فَعَزِيمَةٌ. ﴾



نص الكوكب الساطع



حَتَّمَا مُبَاحًا مُسْتَحَبًّا وَخِلَافَ أَوَّلَى. وَإِلَّا فَعَزِيمَةٌ تُضَافُ



تشجير المسألة

العزيمة

تعريفها:

إن لم يتغير الحكم

أو تغير، ولكن لا لعذر، على وجه التيسير

الأسئلة النظرية

٥٥. ما تعريف العزيمة؟

٥٦. ما الفرق بين الرخصة والعزيمة؟

التمارين والتطبيقات

[٦٠] ما وجه ارتباط الرخصة والعزيمة بالحكم الشرعي؟

[٦١] بين الرخصة من العزيمة فيما يأتي (مع بيان الحكم التكليفي):

١. إتمام الصلاة في الحضر.

٢. الصيام في الحضر.

٣. القصر في السفر.

٤. الْفِطْرُ فِي السَّفَرِ.
 ٥. غَسْلُ الرَّجُلَيْنِ فِي الْوُضُوءِ.
 ٦. مَسْحُ الْخُفَّيْنِ فِي الْوُضُوءِ.
 ٧. الْفِطْرُ فِي الْمَرَضِ.
 ٨. الْعَرَايَا.
 ٩. تَحْرِيمُ بَيْعِ الرُّطَبِ بِالتَّمْرِ.
 ١٠. الْأَكْلُ مِنَ الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَرِّ.
 ١١. السَّلَامُ.
 ١٢. الْإِسْتِجْمَارُ.
 ١٣. وَجُوبُ غَسْلِ النِّجَاسَةِ بِالمَاءِ.
 ١٤. الْمَسْحُ عَلَى الْجَبِيرَةِ.
 ١٥. الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ.
 ١٦. أَدَاءُ كُلِّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا.
 ١٧. التَّيَمُّمُ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْمَاءِ مَعَ وَجُودِهِ.
 ١٨. الْفِطْرُ لِلْمَسَافِرِ إِذَا خَشِيَ مِنَ الصَّوْمِ الْهَلَكَ.
- [٦٢] بَيِّنْ نَوْعَ الْحُكْمِ فِيمَا يَأْتِي:

الْحُكْمُ	السَّأَلُ	
	﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾.	١
	الحَيْضُ: بِالنِّسْبَةِ لَصِحَّةِ الصَّلَاةِ.	٢
	الحَيْضُ: بِالنِّسْبَةِ لَوْجُوبِ الصَّلَاةِ.	٣
	الْوَقْتُ: بِالنِّسْبَةِ لَوْجُوبِ الصَّلَاةِ.	٤

الْحُكْمُ	المسألة	
	سَتْرُ الْعَوْرَةِ: بالنسبة لصحة الصلاة.	٥
	الطهارة: بالنسبة لصحة الصلاة.	٦
	الدَّيْنُ: بالنسبة لوجوب الزكاة.	٧
	﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾.	٨
	إِذَا وُجِدَ الزَّانَا، وَجَبَ الْحَدُّ.	٩
	راتبة الفجر.	١٠
	النوم قبل صلاة العشاء.	١١
	ترك أذكار الصباح والمساء.	١٢
	قَصْرُ الصَّلَاةِ بالنسبة للمسافر من جهة الحُكْمِ الوضعيِّ، والحُكْمِ التكليفيِّ.	١٣



المسألة الدليل

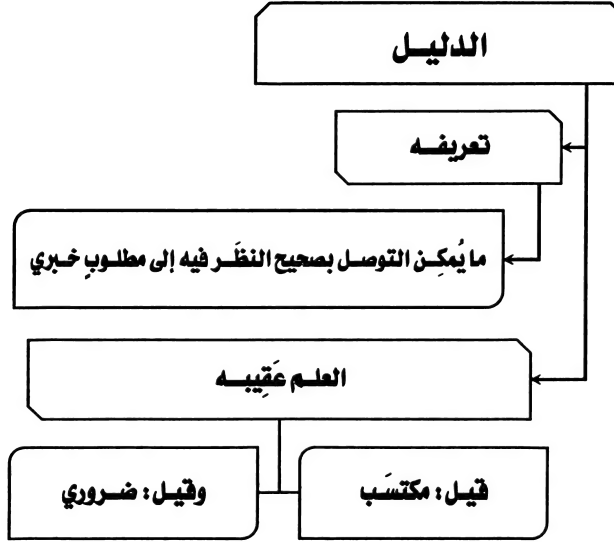
نص جمع الجوامع

لله "وَالدَّلِيلُ": مَا يُمَكِّنُ التَّوَصُّلُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى مَطْلُوبِ خَبَرِيٍّ، وَاخْتَلَفَ
أَيُّمَتُنَا هَلِ الْعِلْمُ عَقِيْبُهُ مُكْتَسَبٌ؟

نص الكوكب الساطع

ثُمَّ الدَّلِيلُ مَا صَحِيحُ النَّظَرِ فِيهِ مُوَصَّلٌ لِقَصْدِ خَبَرِيٍّ
وَاخْتَلَفُوا هَلِ عِلْمُهُ مُكْتَسَبٌ عَقِيْبُهُ؟ فَالْأَكْثَرُونَ صَوَّبُوا

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٥٧. عرّف الدليل مع ذكر محترزاته.

٥٨. هل الدليل يفيد العلم ضرورةً أو اكتساباً؟

التمارين والتطبيقات

[٦٣] لماذا تكلم المصنّف عن الدليل في هذا الموضع؟

[٦٤] قال الطّوْفِيُّ رحمه الله في مختصر الروضة: (كقولنا: يصلح أن يستدلّ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، على أن حكم الحاكم لا يحيل الشيء عن صفته في الباطن؛ لأنه رحمه الله سمى الأموال مأكولة بالباطل، مع الإدلاء بها إلى الحكّام)؛ هذا مثال على تعريف (.....).

[٦٥] جاء في تفسير الجلالين: (﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ من المحاربين والقطّاع، ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ تَقْدَرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ﴾ لهم ما أتوه، ﴿رَحِيمٌ﴾ بهم، عبّر بذلك دون: فلا تحدّوهم؛ ليفيد أنه لا يسقط عنه بتوبته إلا حدود الله دون حقوق الأدميين؛ كذا ظهر لي، ولم أر من تعرّض له، والله أعلم)، قبل أن يستنبط الشّيوطي رحمه الله هذا المعنى، هل الآية تُعدّ دليلاً اصطلاحاً على المعنى المذكور إذا لم يستدلّ به أحد؟ اربط هذا بما درسته في جمع الجوامع في تعريف الدليل.





نص جمع الجوامع

لـ "وَالْحَدُّ": الْجَامِعُ الْمَانِعُ، وَيُقَالُ: الْمُطَرِّدُ الْمُنْعَكِسُ.

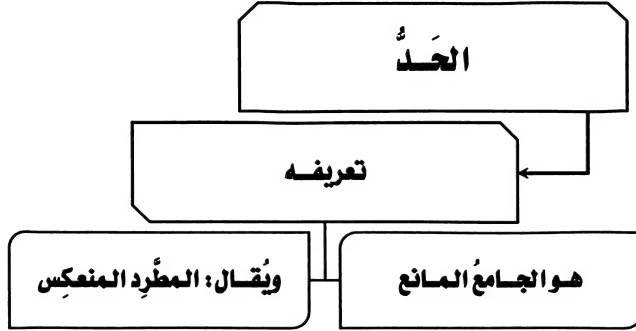


نص الكوكب الساطع

الْجَامِعُ الْمَانِعُ حَدُّ الْحَدِّ أَوْ ذُو انْعِكَاسٍ إِنْ تَشَأْ وَالطَّرْدُ



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٥٩. عرّف "الحدّ".

٦٠. هل الجامع يرادف المطرد أو لا؟ وهل في ذلك خلاف؟ اذكره إن وجد.

التمارين والتطبيقات

- [٦٦] رأى زيدٌ أسدًا، فسأله ابنُه: ما هذا؟ فقال: أسد، فقال الابنُ: ما معنى أسد؟ فقال زيدٌ: الغَضَنَفَرُ أو القَسُورَةُ، هل يُعَدُّ تعريفُه حدًّا للأسد؟
- [٦٧] عَرَفَ معلِّمُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ الكَلِمَةَ بِأَنَّهَا: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ؛ هل يُعَدُّ حدًّا؟
- [٦٨] هل ما يَأْتِي يُعَدُّ حدًّا؟ ولماذا؟

١. الحجُّ: هو الذَّهَابُ إلى مَكَّةَ وَبَيْتِ اللَّهِ الحَرَامِ.
٢. الصَّوْمُ: هو تَرْكُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ.
٣. البَيْعُ: هو الْأَخْذُ وَالْإِعْطَاءُ.
٤. أصولُ الفقه: هو العِلْمُ بِالْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ.



المسألة الكلام في الأزل

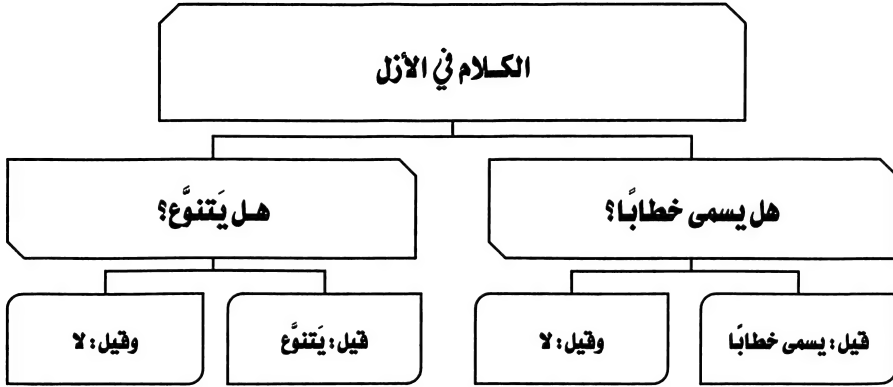
نص جمع الجوامع

لله والكلام في الأزل .. قيل: لا يُسمَّى خطابًا، وقيل: لا يتنوع.

نص الكوكب الساطع

وصحَّحوا أنَّ الكلام في الأزل يُسمَّى خطابًا، ومُنوعًا حصَّل

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٦١. الكلام في الأزل هل يسمى خطاباً؟
٦٢. هل الكلام في الأزل يتنوع؟ وما المراد بالتنوع؟
٦٣. ما المراد بالكلام في مسألة: (الكلام في الأزل)؟

التمارين والتطبيقات

لا يوجد.

المسألة النَّظَرُ

نص جمع الجوامع

لله «وَالنَّظَرُ»: الْفِكْرُ الْمُوَدِّي إِلَى عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ.

نص الكوكب الساطع

وَالنَّظَرُ: الْفِكْرُ مُفِيدُ الْعِلْمِ وَالظَّنُّ. وَالْإِدْرَاكُ دُونَ حُكْمٍ

تشجير المسألة

النَّظَر

تعريفه

هو الفكر المؤدي إلى

أو ظنٍّ

علمٍ

الأسئلة النظرية

٦٤. عرّف النظر، مع شرح التعريف.

٦٥. ما الفرق بين الفكر المؤدي إلى علم، والفكر المؤدي إلى ظنٍّ؟

التمارين والتطبيقات

[٦٩] تفكّر المجتهد في مسألة: (حُكْمُ التَّوَرُّكِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ)، ورجّح أنه لا

يتورّك، فهل يسمّى نظراً بالاصطلاح الأصولي؟

[٧٠] سُئِلَ شَخْصٌ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَخَمَّنَ الْجَوَابَ، فهل جوابه صدرَ عن نظيرٍ

بالمعنى الأصولي؟

المسألة الإدراك

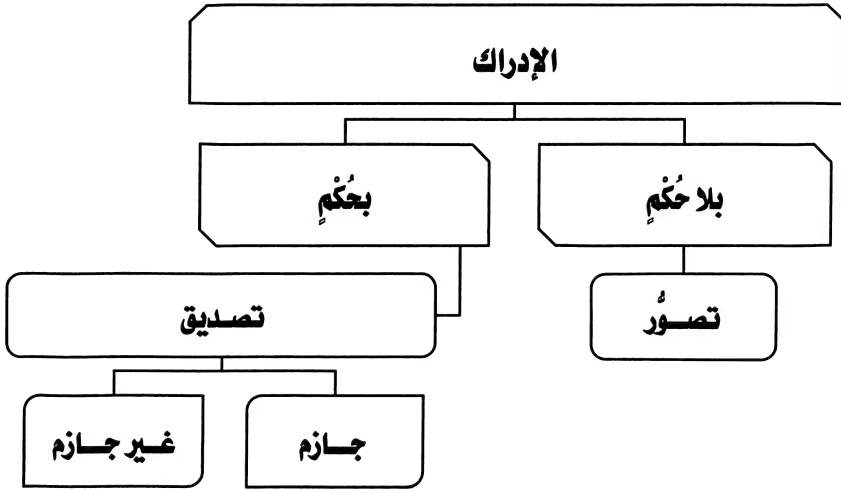
نص جمع الجوامع

لَّهِ وَالْإِدْرَاكُ: بِإِلَاحُكُمِ.. «تَصَوُّرٌ»، وَبِحُكْمِ.. «تَصْدِيقٌ»،

نص الكوكب الساطع

وَالنَّظَرُ: الْفِكْرُ مُفِيدُ الْعِلْمِ وَالطَّنُّ: وَالْإِدْرَاكُ دُونَ حُكْمِ-
تَصَوُّرٌ، وَمَعَهُ تَصْدِيقٌ جَلِيٌّ. جَازِمُهُ التَّغْيِيرُ إِنْ لَمْ يَقْبَلِ

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٦٦. الإدراك بلا حُكْمٍ ماذا يسمى؟

٦٧. ما الفرق بين التصوُّر والتصديق؟

التمارين والتطبيقات

[٧١] مَيِّزْ بَيْنَ التَّصَوُّرِ وَالتَّصَدِيقِ فِيمَا يَأْتِي:

١. أصول الفقه.
٢. أصول الفقه سهلٌ.
٣. الإنسان.
٤. العالم حادثٌ.
٥. الواحد نصفُ الاثنَينِ.
٦. زيد قائم.
٧. جمع الجوامع.
٨. السماء فوقنا.





نص جمع الجوامع

لله وَجَازِمُهُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ التَّغْيِيرُ.. «عِلْمٌ»، وَالْقَابِلُ.. «اعْتِقَادٌ»؛ صَحِيحٌ إِنْ طَابَقَ، فَاسِدٌ
إِنْ لَمْ يُطَابَقِ،

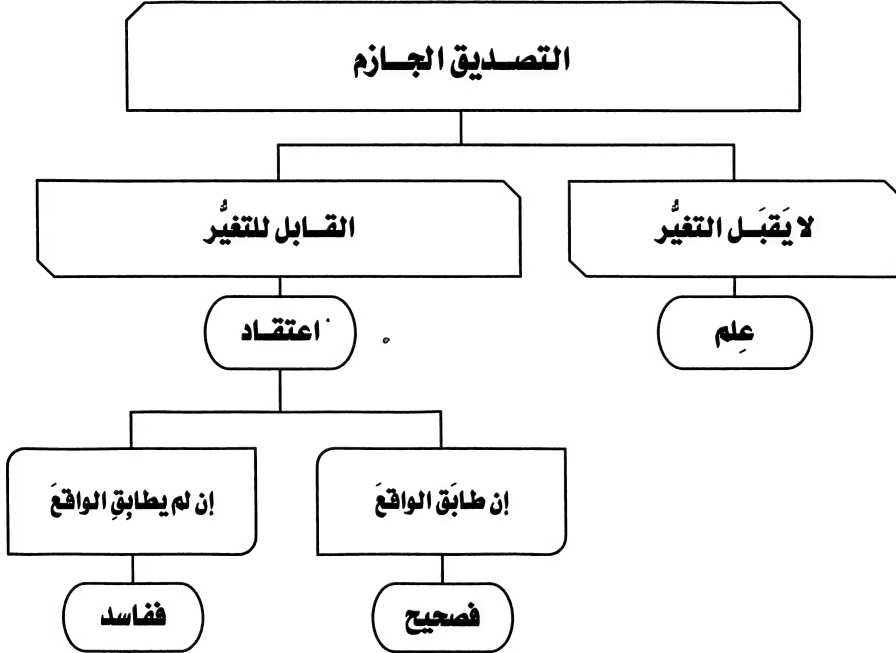


نص الكوكب الساطع

تَصَوُّرٌ، وَمَعَهُ تَصَدِيقٌ جَلِيٌّ. جَازِمُهُ التَّغْيِيرُ إِنْ لَمْ يَقْبَلِ -
عِلْمٌ، وَمَا يَقْبَلُهُ فَلَا اعْتِقَادَ صَحِيحٌ أَنْ طَابَقَ، أَوْ لَا ذُو فَسَادَ.



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٦٨. ما الفرق بين العلم والاعتقاد؟
٦٩. ما أقسام الاعتقاد؟ وعلى ماذا ينبنى التقسيم؟
٧٠. إلى ماذا يعود الضمير في قوله: (وَجَازِمُهُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ التَّغْيِيرُ..)؟

التمارين والتطبيقات

[٧٢] مَيِّزِ الْعِلْمَ مِنَ الْاِعْتِقَادِ فِيمَا يَلِي:

١. الجزء أصغرُ من الكلِّ.
٢. الواحد نصف الاثنين.
٣. العالم قديم.
٤. الفقه سهلٌ.
٥. النار مُحْرِقَةٌ.
٦. الثلج ليس بحارٌّ.



المسألة
التصديق غير الجازم

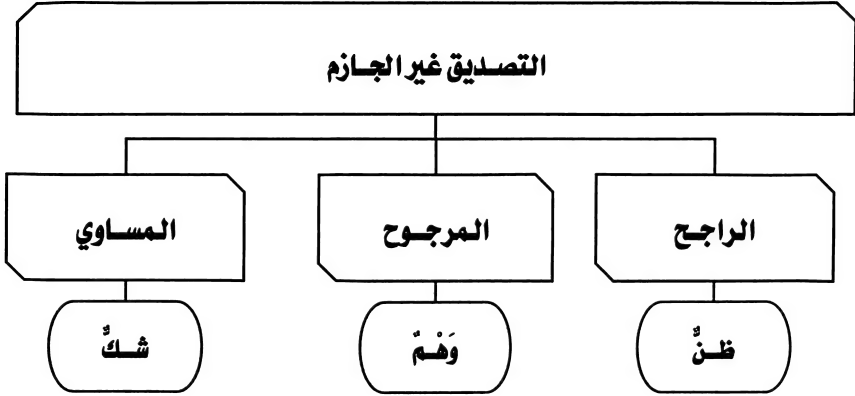
نص جمع الجوامع

لَمْ يَغَيِّرْ الْجَازِمِ.. «ظَنَّ»، «وَوَهَّم»، «وَشَكَّ»؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَاجِحٌ، أَوْ مَرْجُوحٌ، أَوْ مُسَاوٍ.

نص الكوكب الساطع

وَعَيَّرُهُ ظَنَّ لِرُجْحَانٍ سَلَكَ، وَضِدُّهُ الْوَهْمُ، وَمَا سَاوَى فَشَكَّ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٧١. ما أقسام التصديق غير الجازم؟

٧٢. ما الفرق بين الظن والوهم والشك؟

التمارين والتطبيقات

تأتي في مسألة السهو.

المسألة العلم

نص جمع الجوامع

لله «وَالْعِلْمُ»: قَالَ الْإِمَامُ: ضَرُورِيٌّ، ثُمَّ قَالَ: هُوَ حُكْمُ الذَّهْنِ الْجَازِمُ الْمُطَابِقُ
لِمُوجِبٍ، وَقِيلَ: ضَرُورِيٌّ فَلَا يُحَدُّ، وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: عَسِرٌ؛ فَالرَّأْيُ: الْإِمْسَاكُ عَنْ
تَعْرِيفِهِ، ثُمَّ قَالَ الْمُحَقِّقُونَ: لَا يَتَفَاوَتُ، إِنَّمَا التَّفَاوَتُ بِكَثْرَةِ الْمُتَعَلِّقَاتِ.

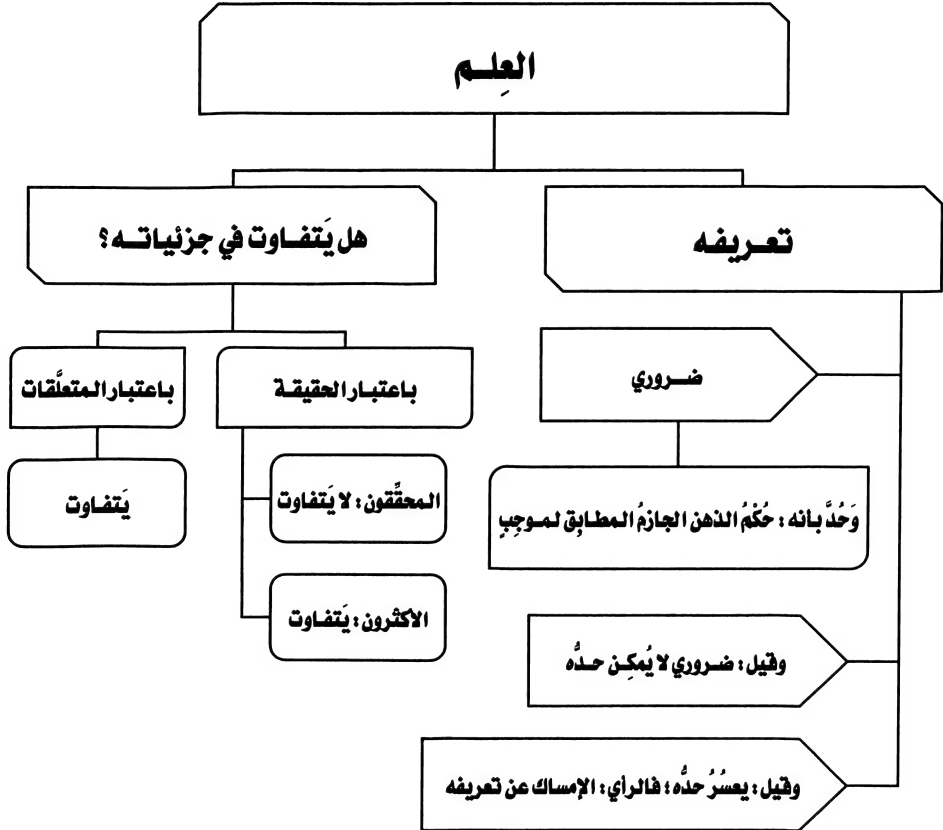


نص الكوكب الساطع

الْفَخْرُ: حُكْمُ الذَّهْنِ أَيْ ذُو الْجَزْمِ لِمُوجِبٍ طَابَقَ حَدُّ الْعِلْمِ.
ثُمَّ ضَرُورِيًّا رَأَاهُ يُسْفَرُ وَابْنُ الْجَوَيْنِيِّ: نَظَرِيٌّ عَسِرٌ.
ثُمَّ عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ يُطْلَقُونَ تَفَاوَتًا، وَرَدَّهُ الْمُحَقِّقُونَ.



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٧٣. اختلف في تفسير العلم بأنه ضروريٌّ، اذكر الخلاف وسببه، وماذا رجَّح المصنّف رحمه الله في ذلك؟

٧٤. هل العلم يتفاوت؟ وهل في ذلك خلافٌ؟ اذكره إن وُجد.

٧٥. من المراد بالإمام؟

٧٦. من إمام الحرمين؟

التمارين والتطبيقات

تأتي في مسألة السهو.

المسألة الجهل

نص جمع الجوامع

﴿وَالْجَهْلُ﴾: انْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ، وَقِيلَ: تَصَوُّرُ الْمَعْلُومِ عَلَى خِلَافِ حَيْثِيَّتِهِ،

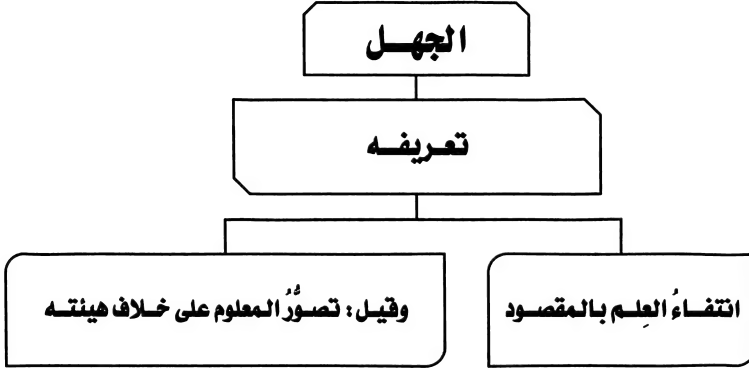


نص الكوكب الساطع

وَالْجَهْلُ: فَقْدُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ، أَوْ تَصَوُّرُهُ مُخَالَفًا لِحَقِّكَ حَكَمًا



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٧٧. اختلفَ في تعريف الجهل على قولين، اذكرهما، وماذا رجَّح المصنِّفُ
رحمة الله عليه؟

التمارين والتطبيقات

تأتي في مسألة السهو.



المسألة السَّهُوُ

نص جمع الجوامع

لله «وَالسَّهْوُ»: الذُّهُوْلُ عَنِ الْمَعْلُومِ.



نص الكوكب الساطع

وَالسَّهْوُ: أَنْ يَذْهَلَ عَنْ مَعْلُومِهِ. وَفَارَقَ النَّسِيَانَ فِي عُمُومِهِ



تشجير المسألة

السهو

تعريفه

الذُّهول عن المعلوم



الأسئلة النظرية

٧٨. عرّف السهو، وما الفرق بينه وبين الجهل؟

٧٩. ما الفرق بين السهو والنسيان؟



التمارين والتطبيقات

لله بَيِّنْ نَوْعَ الإدراك فيما يأتي:

[٧٣] جاء سؤالٌ في الاختبار يسأل عن مؤلّف (جمع الجوامع)، فكانت الإجاباتُ كالآتي:

١. أجب خالد: (الغزالي).

٢. أجب بكر: (لا أدري).

٣. أَجَابَ حُسَيْنٌ: (تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ)، ثُمَّ شَطَبَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ تَرَجَّحَ عِنْدَهُ بِنِسْبَةِ ٨٥٪ أَنَّهُ (تَاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ)، فَكَتَبَ ذَلِكَ.

٤. أَجَابَ فَهْدٌ: (تَاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ، أَوْ تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ)، احْتِمَالًا لِنِ
مُتَسَاوِيَانِ عِنْدَهُ.

٥. أَجَابَ عُمَرُ: (تَاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ)، ثُمَّ شَطَبَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ تَرَجَّحَ عِنْدَهُ بِنِسْبَةِ ٨٥٪ أَنَّهُ (تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ)، فَكَتَبَ ذَلِكَ.

٦. حَمْرَةٌ كَتَبَ مَبَاشَرَةً بَلَا تَرَدُّدٍ وَلَا تَفْكِيرٍ: (تَاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ ابْنُ تَقِيِّ
الدِّينِ السُّبْكِيِّ).

٧. يَاسِرٌ كَانَ حَافِظًا لِاسْمِ الْمُؤَلَّفِ، وَعَارِفًا بِهِ، لَكِنَّهُ وَقْتَ الْإِخْتِبَارِ لَمْ
يَسْتَطِيعَ اسْتِحْضَارَ الْمَعْلُومَةِ، فَتَرَكَ مَكَانَ الْجَوَابِ فَرَاغًا.

[٧٤] مِيزُ السَّهْوِ مِنَ النِّسْيَانِ فِيمَا يَلِي:

١. دَخَلَ زَيْدٌ مَكْتَبَتَهُ وَلَمْ يَدْرِ أَيْنَ وَضَعَ كِتَابَهُ.

٢. صَلَاةُ رُبَاعِيَّةٍ، قَامَ الْإِمَامُ فِي الثَّانِيَةِ وَلَمْ يَجْلِسْ لِلتَّشَهُدِ، وَقَبْلَ أَنْ
يَسْتَتِمَّ قَائِمًا ذَكَرَهُ الْمَصْلُونَ، فَجَلَسَ لِلتَّشَهُدِ.

٣. جَاءَ زَيْدٌ إِلَى الْفَصْلِ، فَأَخْرَجَ كِتَابَ الْفَقْهِ، فَدَخَلَ مَدْرَسُ الْعَقِيدَةِ،
فَتَذَكَّرَ أَنَّ الْحَصَةَ عَقِيدَةٌ.



المسألة الحسنُ الشرعيُّ

نص جمع الجوامع

مسألة

لله «الحَسَنُ»: الْمَأْدُونُ، وَاجِبًا، وَمَنْدُوبًا، وَمُبَاحًا، قِيلَ: وَفِعْلٌ غَيْرُ الْمُكَلَّفِ.



نص الكوكب الساطع

الحَسَنُ: الْمَأْدُونُ لَوْ أَجْرُ نَفِي
فَغَيْرُ مَنْهِي. وَالتَّبِيحُ: الْمَنْهِي
قِيلَ: وَفِعْلٌ مَا سِوَى الْمُكَلَّفِ؛
وَلَوْ عُمُومًا كَتَقْسِيمِ الْكُزَّةِ.



تشجير المسألة

الحَسَنُ

تعريفه

قيل: وفِعْلٌ غَيْرُ الْمَكْلَفِ

هو المأذون فيه

ويشمل:

الواجب

المندوب

المباح

الأسئلة النظرية

٨٠. عرّف "الحَسَنَ" في الاصطلاح الأصولي؟
٨١. ما الأحكام التكليفية التي تدخل في مسمى "الحَسَنِ"؟
٨٢. فِعْلٌ غَيْرُ الْمَكْلَفِ هل هو حَسَنٌ أو قبيحٌ؟ اذكر الخلاف إن وُجد.

التمارين والتطبيقات

تأتي.

المسألة

القبيح في الاصطلاح الأصولي

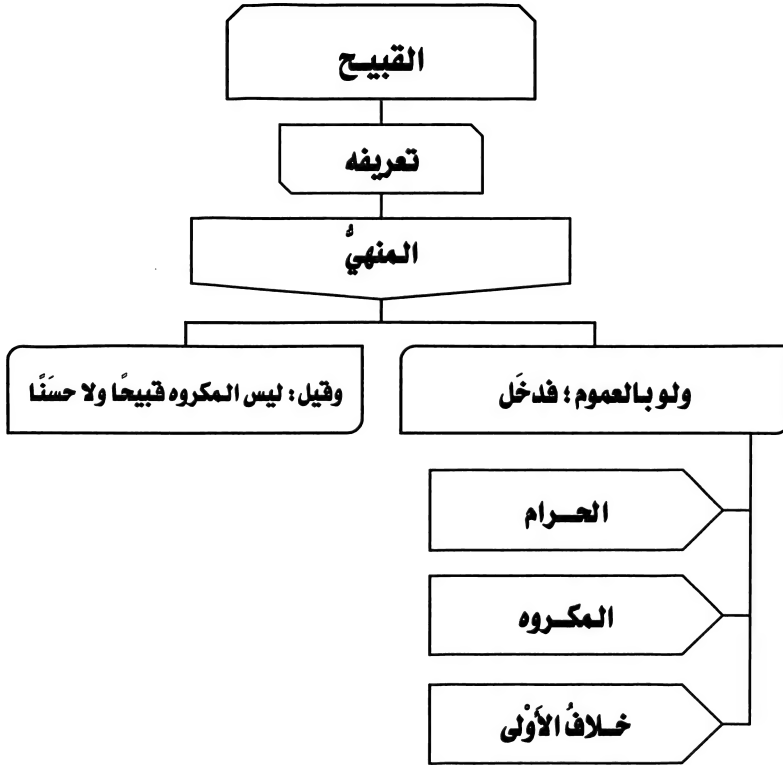
نص جمع الجوامع

لله «وَالْقَبِيحُ»: الْمَنْهِيُّ، وَلَوْ بِالْعُمُومِ؛ فَدَخَلَ خِلَافُ الْأَوَّلَى، وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: لَيْسَ الْمَكْرُوهُ قَبِيحًا وَلَا حَسَنًا.

نص الكوكب الساطع

فَغَيْرُ مَنْهِيٍّ. وَالْقَبِيحُ: الْمَنْهِيُّ
وَعَدٌّ ذَا وَاسِطَةٍ عَبْدُ الْمَلِكِ.
وَلَوْ عُمُومًا كَقَسِيمِ الْكُزْهِ.
وَفِي الْمُبَاحِ ذَا وَتَالِيهِ سُلُوكُ

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٨٣. عرّف القبيح في الاصطلاح الأصولي.
٨٤. هل خلاف الأولى من الحسن أو القبيح؟
٨٥. هل المكروه حسن أو قبيح؟ وما ترجيح إمام الحرمين الجويني رحمته الله في هذا؟

التمارين والتطبيقات

[٧٥] بَيِّنْ مَا يَسْمَى حَسَنًا وَمَا يَسْمَى قَبِيحًا مِمَّا يَأْتِي:

١. صلاة الفجر.
٢. البيع.
٣. تَرْكُ الْوُتْرِ.
٤. النكاح.
٥. صلاة الضُّحَى.
٦. الرِّبَا.
٧. النوم قبل صلاة العِشاء.
٨. تَرْكُ أَذْكَارِ الْمَسَاءِ.
٩. أَكْلُ الْبَصَلِ وَالثُّومِ قَبْلَ الصَّلَاةِ.
١٠. تشبيك الأصابع في الصلاة.
١١. لَعِبُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ.
١٢. الاقتصاص من الجاني.



المسألة

جائز التَّرك ليس بواجب

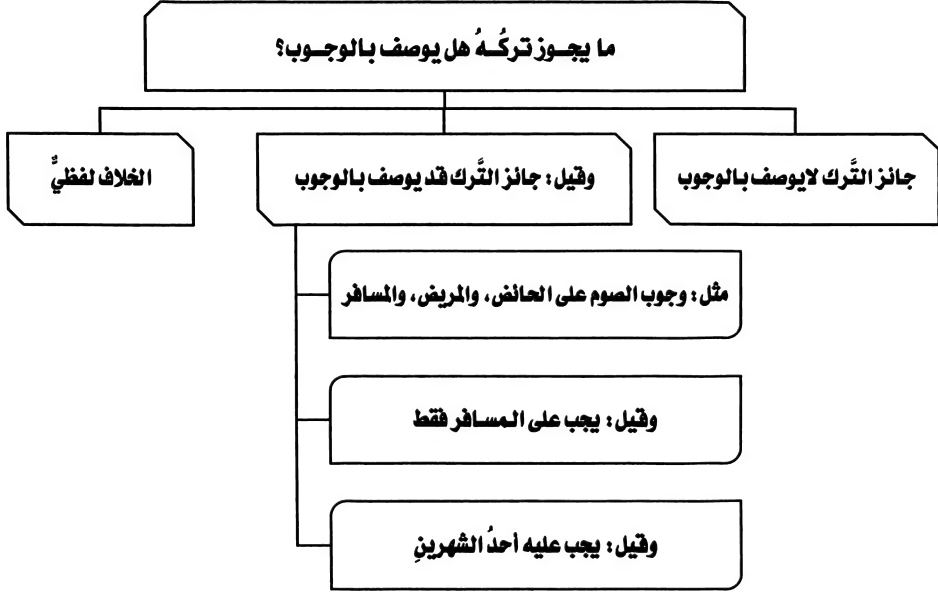
نص جمع الجوامع

لَمْ يَجَازِ التَّركَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَقَالَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ: يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى الْحَائِضِ،
وَالْمَرِيضِ، وَالْمُسَافِرِ، وَقِيلَ: الْمُسَافِرُ دُونَهُمَا، وَقَالَ الْإِمَامُ: عَلَيْهِ أَحَدُ الشَّهْرَيْنِ،
وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ.

نص الكوكب الساطع

لَيْسَ مُبَاحُ التَّركِ حَتْمًا؛ وَذَكَرَ
جَمَاعَةٌ وَجُوبَ صَوْمٍ مَنْ عَذَرَ-
مِنْ حَائِضٍ وَمُدْنَفٍ وَذِي مَغِيبٍ
وَقِيلَ: ذَا دُونَهُمَا، وَابْنُ الْخَطِيبِ
قَالَ: عَلَيْهِ أَحَدُ الشَّهْرَيْنِ
وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ بِغَيْرِ مَيْنِ.
قُلْتُ: وَفِي هَذَا الَّذِي زَادَ عَلَى
مُطْلَقِ الْإِسْمِ لَيْسَ حَتْمًا دَخَلًا.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٨٦. ما يجوز تركه هل يوصف بالوجوب؟ اذكر الخلاف في ذلك.

٨٧. ما نوع الخلاف في مسألة: (جائز الترك ليس بواجب)؟ وهل تنبني عليه ثمرة فقهية؟

٨٨. هل يجب الصوم على الحائض؟ ولم؟

التمارين والتطبيقات

[٧٦] عند الأصوليين مسألة؛ وهي: (الزائدُ على ما ينطلقُ عليه الاسمُ ليس بواجبٍ؛ لأنه يجوزُ تركُهُ)، فهل ذكرُها صاحبُ جمع الجوامع أو استغنى عن ذكرِها بمسألةٍ أخرى؟ مع التفصيل.

[٧٧] إذا طوّل القيامُ أو الركوعُ، فهل يوصف الزائدُ عن قدرِ الواجب بالوجوب أو لا؟ مع التعليل والربط بالمسألة المناسبة من جمع الجوامع.

[٧٨] مَنْ لَزِمَتْه شاةٌ في الزكاة، فأخرجَ عنها بدنَةً، فهل توصف البدنة بالوجوب؟ مع الربط بالمسألة الأصولية المناسبة.

[٧٩] مَنْ وَقَفَ بعرفاتٍ زيادةً على القدر الواجب، هل يوصف وقوفُهُ الزائد بالوجوب؟ مع ربطِهِ بالمسألة الأصولية المناسبة.

[٨٠] إذا زاد في الكفَّارة على المقدار الواجب، فهل يوصف الزائد بالوجوب؟ مع الربط بالمسألة الأصولية ذات الصلة.

[٨١] بَيِّنْ ما يوصَفُ بالوجوب وما لا يوصف به مما يأتي:

١. الصوم: في حقِّ المسافر.
٢. الصوم: في حقِّ الحائض.
٣. الصوم: في حقِّ المريض.
٤. الصوم: في حقِّ الحامل والمرضع اللتين تخافانِ على نفسيهما من الصوم.
٥. الصلاة: بالنسبة للمحدث حَدَثًا أصغرَ.

المسألة المندوب

نص جمع الجوامع

لله وفي كَوْنِ المَنْدُوبِ مَأْمُورًا بِهِ خِلَافٌ، وَالْأَصَحُّ: لَيْسَ مُكَلَّفًا بِهِ، وَكَذَا الْمُبَاحُ،

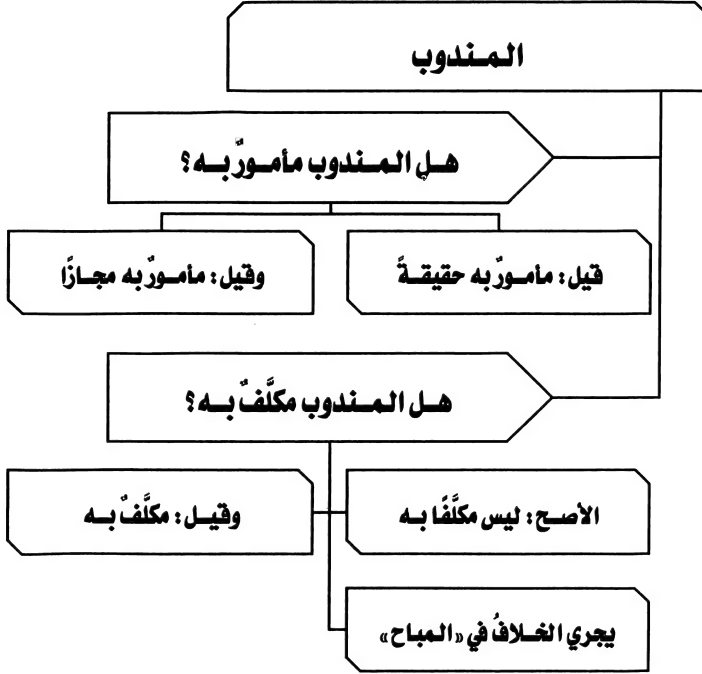


نص الكوكب الساطع

وَاخْتَلَفُوا فِي النَّدْبِ هَلْ مَأْمُورٌ حَقِيقَةً؟ فَكَوْنُهُ الْمَشْهُورُ.
وَلَيْسَ مَنْدُوبٌ وَكُزَّةٌ فِي الْأَصَحِّ مُكَلَّفًا. وَلَا الْمُبَاحُ؛ فَرَجَحَ-



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٨٩. هل المندوب مأمور به؟ اذكر الخلاف في ذلك، وماذا رجح المصنف رحمته الله؟
٩٠. هل المندوب مكلف به؟ اذكر الخلاف في ذلك، وماذا رجح المصنف رحمته الله؟
٩١. هل المباح مكلف به؟ اذكر الخلاف في ذلك، وماذا رجح المصنف رحمته الله؟

التمارين والتطبيقات



[٨٢] كَتَبْتَ كِتَابًا، وَذَكَرْتَ فِي أَحَدِ مَبَاحِثِهِ أَنَّ الْمَأْمُورَاتِ الشَّرْعِيَّةَ - كَالْوُتْرِ، وَصَلَاةِ الضُّحَى، وَصِيَامِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ - كُلُّهَا مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُحَافِظَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُ، فَاعْتَرَضَ عَلَيْكَ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَيْسَتْ مِنَ الْمَأْمُورَاتِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، فَمَا الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ؟

[٨٣] قَرَأْتَ فِي أَحَدِ الْكُتُبِ عِبَارَةً نَصَّهَا: "إِنَّ اللَّهَ ﷻ كَلَّفَنَا بِالْمُوَظَّابَةِ عَلَى أَذْكَارِ الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ"، فَمَا رَأْيُكَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ؟

[٨٤] خَطَبَ أَحَدُ الْخُطَبَاءِ قَائِلًا: إِنَّ الْبَيْعَ مِمَّا كَلَّفَنَا اللَّهُ ﷻ بِهِ؛ لِأَنَّهُ ﷻ قَالَ: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾، مَا رَأْيُكَ فِي هَذَا الْكَلَامِ؟



المسألة حدُّ التكليف

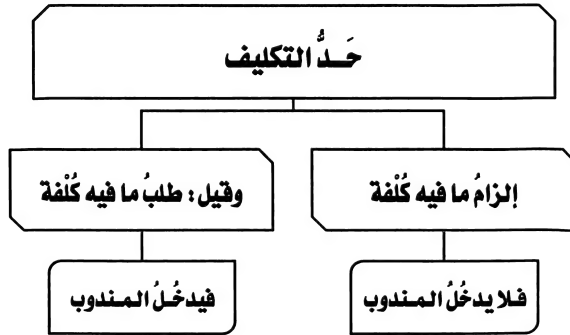
نص جمع الجوامع

لله وَمَنْ ثُمَّ كَانَ التَّكْلِيفُ إلْزَامَ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ، لَا طَلَبُهُ؛ خِلَافًا لِلْقَاضِي.

نص الكوكب الساطع

وَلَيْسَ مَنْدُوبٌ وَكُرْهُ فِي الْأَصَحِّ مُكَلَّفًا. وَلَا الْمُبَاحُ؛ فَرَجَحُ -
فِي حَدِّهِ إلْزَامُ ذِي الْكُلْفَةِ، لَا طَلَبُهُ. وَالْمُرْتَضَى عِنْدَ الْمَلَا -

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٩٢. هل حقيقة التكليف إلزام ما فيه كلفة أو طلب ما فيه كلفة؟ وما الذي يترتب على ذلك؟

٩٣. من الذي خالف في حدّ التكليف؟



التمارين والتطبيقات

[٨٥] ما الذي يدخل في حَدِّ التكليف مما يأتي؟

١. الأمر بصلاة ركعتين عند دخول المسجد.
٢. الأمر بأداء صلاة الظهر.
٣. الأمر بالزكاة في المال.
٤. إباحة البيع والشراء.
٥. تحريم البيع والشراء بعد نداء الجمعة الثاني.
٦. النهي عن الربا.
٧. الأمر بصلاة ركعتين بعد الطَّواف.



المسألة

المباح ليس بجنسٍ للواجب

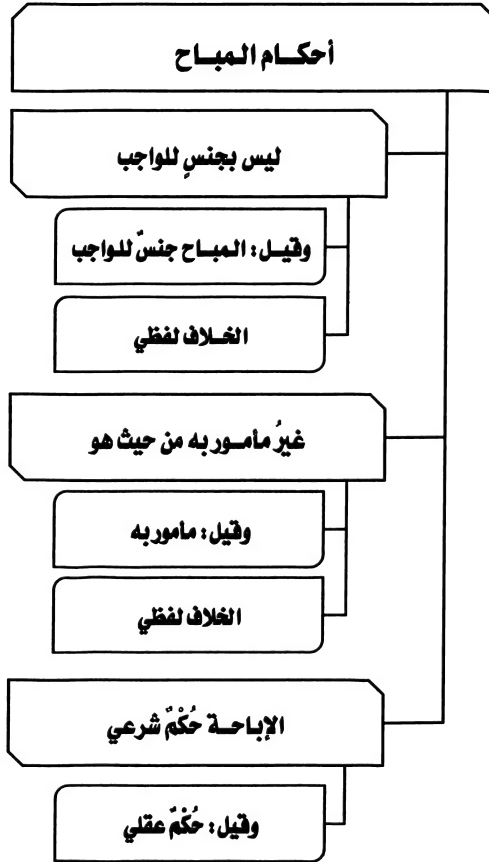
نص جمع الجوامع

لَهُ وَالْأَصَحُّ: أَنَّ الْمُبَاحَ لَيْسَ بِجِنْسٍ لِلْوَاجِبِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ،
وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ، وَأَنَّ الْإِبَاحَةَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ.

نص الكوكب الساطع

فِي حَدِّهِ الْإِزَامُ فِي الْكُلْفَةِ، لَا طَلْبُهُ. وَالْمُرْتَضَى عِنْدَ الْمَلَا-
أَنَّ الْمُبَاحَ لَيْسَ جِنْسَ مَا وَجَبَ. وَغَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ؛ إِذْ لَا طَلَبُ.
وَأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ. وَأَنَّ نَسْخَ وَاجِبٍ يَنْشُدُ عَنِ-

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٩٤. هل المباح جنسٌ للواجب؟ اذكر الخلاف في هذه المسألة، وعلى ماذا بُني الخلاف؟

٩٥. هل المباح مأمورٌ به؟ اذكرِ الخلافَ في ذلك، ثم ترجيحَ المصنِّفِ رحمته الله.

٩٦. ما نوع الخلاف في مسألة: (هل المباح مأمور به؟)؟

٩٧. هل الخلاف في مسألة: (المباح ليس جنسًا للواجب) لفظيٌّ أو معنويٌّ؟ ولم؟

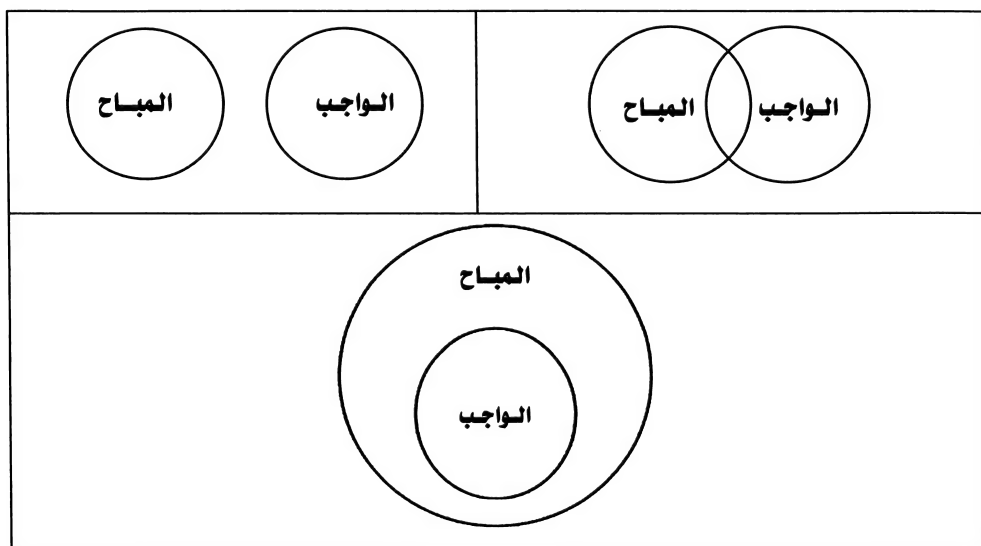
٩٨. هل الإباحة حُكْمٌ عقليٌّ أو شرعيٌّ؟ ولم؟



التمارين والتطبيقات



[٨٦] أيُّ الأشكال الآتية يُمثِّلُ بها للعلاقة بين الواجب والمباح؟



المسألة

الوجوب إذا نُسَخَ بَقِيَ الْجَوَازُ

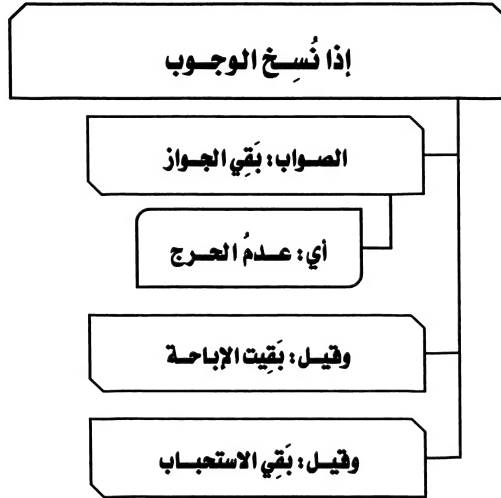
نص جمع الجوامع

لَهُ وَأَنَّ الْوُجُوبَ إِذَا نُسِخَ بِقِيَ الْجَوَازُ؛ أَيُّ: عَدَمُ الْحَرَجِ، وَقِيلَ: الْإِبَاحَةُ، وَقِيلَ: الْإِسْتِحْبَابُ.

نص الكوكب الساطع

وَأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ. وَأَنَّ نُسْخَ وَاجِبٍ يَسْتَدْعِي -
بَقَا جَوَازِهِ؛ أَيُّ: انْتِفَا الْحَرَجِ وَقِيلَ: فِي الْمُبَاحِ وَالنَّدْبِ انْدَرَجَ

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٩٩. إذا نُسخَ الوجوبُ، ما الذي يبقى؟ اذكرِ الخلافَ في ذلك، وما الذي رجَّحه المصنَّفُ ﷺ؟



التمارين والتطبيقات

[٨٧] قال البَغَوِيُّ في تفسير آية الدِّينِ في سورة البقرة: (وقال بعضهم: كانت كتابة الدِّينِ والإشهادِ والرَّهنِ فرضاً، ثم نُسِخَ الكلُّ بقوله: "فإن أمن بعضهم بعضاً فليؤد الذي ائتمن أمانته"؛ وهو قولُ الشَّعْبِيِّ)، فهل -بناءً على نُسْخِ فرضية الأمر المذكور- يُسْتَدَلُّ بالآية على استحبابها، أم يُبَحَثُ في الاستدلال على الاستحبابِ عن دليلٍ آخَرَ؟

[٨٨] قال بعض العلماء: إن عِدَّةَ المتوفَّى عنها زوجها أربعة أشهرٍ وعشرٍ وجوباً، وسَنَّةٌ استحباباً، والمشهور: أن آية الاعتدادِ بِحَوْلٍ منسوخةٌ، فهل يمكن أن يقال: إنها منسوخةٌ، ويُسْتَدَلُّ بها على الاستحبابِ؟

[٨٩] فَرَّعَ الإِسْنَوِيُّ على هذه المسألةِ الأصوليةِ مسائلَ فقهيةً كثيرةً -ثمانية عشر فرعاً-، ارجع إليها، وتأمل وجه ارتباطها بالقاعدة.



المسألة الواجب المخير

نص جمع الجوامع



مَسْأَلَةٌ

لِلْأَمْرِ بِوَاحِدٍ مِنْ أَشْيَاءٍ يُوجِبُ وَاحِدًا لَا بِعَيْنِهِ، وَقِيلَ: الْكُلُّ، وَيَسْقُطُ بِوَاحِدٍ، وَقِيلَ:
الْوَاجِبُ مُعَيَّنٌ، فَإِنْ فَعَلَ غَيْرَهُ سَقَطَ، وَقِيلَ: هُوَ مَا يَخْتَارُهُ الْمُكَلَّفُ.



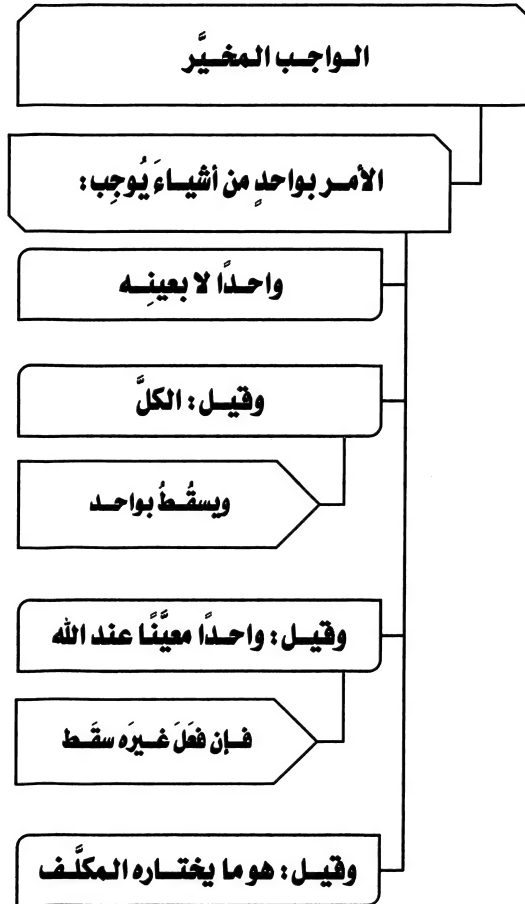
نص الكوكب الساطع



الْأَمْرُ مِنْ أَشْيَاءٍ بَفَرْدٍ عِنْدَنَا: يُوجِبُ مِنْهَا وَاحِدًا مَا عَيْنًا،
وَقِيلَ: كُلًّا؛ وَبِوَاحِدٍ حَصَلَ، وَقِيلَ: بَلْ مُعَيَّنًا؛ فَإِنْ فَعَلَ
خِلَافَهُ أَسْقَطَهُ، وَقِيلَ: مَا يَخْتَارُهُ مُكَلَّفٌ. فَإِنْ سَمَا-



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٠٠. اختلف في مسألة: (الواجب المخير) على أربعة أقوال، اذكرها، ثم بين ما الذي رجَّحه المصنَّف رحمته الله.

١٠١. ما هو الواجب المخير؟ فصلِّ الأقوال في المسألة، ثم اذكر مثلاً عليه.



التمارين والتطبيقات



تأتي.



المسألة

حُكْمُ فِعْلِ خِصَالِ الْوَاجِبِ الْمَخِيرِ كُلِّهَا أَوْ تَرْكِهَا

نص جمع الجوامع

لَهُ فَإِنْ فَعَلَ الْكُلَّ.. فَقِيلَ: الْوَاجِبُ أَعْلَاهَا، وَإِنْ تَرَكَهَا.. فَقِيلَ: يُعَاقَبُ عَلَى أَذْنَاهَا.

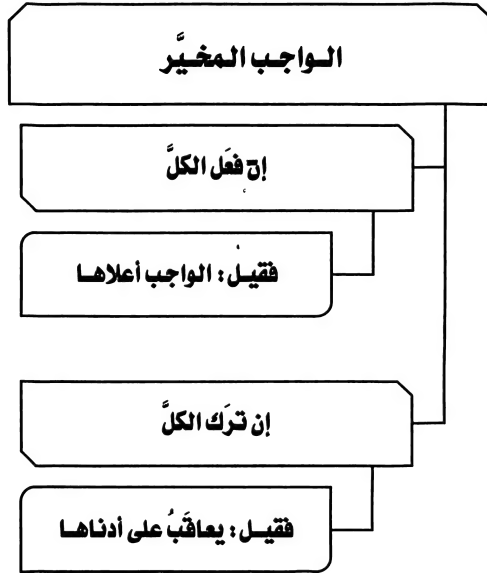


نص الكوكب الساطع

خِلَافَهُ أَمْسَقَتْهُ، وَقِيلَ: مَا يَنْتَارُهُ مُكَلَّفٌ. فَإِنْ سَمَا-
لِفِعْلِهَا فَوَاجِبٌ أَعْلَاهَا أَوْ تَرْكِهَا عُقُوبٌ فِي أَذْنَاهَا.



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٠٢. إن فعل المكلّف جميع خصال الكفّارة في وقتٍ واحد، فإنّها يسقطُ به الواجب؟ وعلى أيّها يثاب؟

١٠٣. إن ترك المكلّف جميع خصال الكفّارة، فإنه يستوجبُ العقوبةَ على أيّها؟

التمارين والتطبيقات

[٩٠] جاء في مفتاح الوصول: (وتظهر فائدة الخلاف في: العبد والمسافر، إذا كانا إمامين في الجمعة، هل تصح صلاة المؤتمنين بهما أو لا؟ فابن القاسم يرى: أنها لا تصح، وأشهب يرى: أنها تصح. ووجه قول ابن القاسم: أن الواجب في حق العبد غير معين؛ لأنه مخير بين الجمعة والظهر)، ربط التلمساني هذه المسألة بمسألة من مسائل الواجب، فما هي؟ وما وجه الارتباط؟

[٩١] حاج أخذ من شعره، ثم ذبح شاة فدية عن ذلك المحذور، فلما علم رفقته بذلك، حصل بينهم نقاش، فقال أحدهم: (إنه قد فعل الواجب عليه، ولما ذبح سقط الصيام والصدقة عنه)، وقال آخر: (كيف يسقطان عنه وهما أصلاً غير واجبين؟ إذا قلنا: قد فعل الواجب، فالصيام والصدقة غير واجبين، والواجب: هو الذبح)، وقال آخر: (ذمته تبرأ بالذبح، لكن لا نقول: إنه فعل الواجب؛ لأن كل واحد من الثلاثة قد يكون هو الواجب)، قال تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾، ثم احتكموا إليك لتحكم بينهم بما درسته في أصول الفقه، فما المسألة الأصولية التي تحكم بها بينهم؟

[٩٢] [سؤال تابع]: حاج آخر كان قد أخذ من شعره، وسمع النقاش السابق، فقرر أن يدفع لجمعية خيرية ليطعموا عنه، وشرع في الصيام، وفي لحظة غروب الشمس عند تمام صومه ذبح الشاة، وفي الوقت نفسه دفعت الجمعية الإطعام للمساكين، فجاء يسأل: ما الذي يُعدُّ منها الكفارة الواجبة؟ اربط ذلك بالمسألة الأصولية المناسبة.

[٩٣] [سؤال تابع]: حاجُّ ثالث أخذ من شعره، ولكنه لم يصم، ولم يُطعم، ولم يذبح شاةً مع علمه بوجوب ذلك، فمات على ذلك، فكان أحدُ أبنائه يقول: إن أعظمَ هذه الثلاثة هو الذَّبْحُ، وكان يدعو الله: (اللهم اغفرْ لأبي تركِ الذَّبْحِ)، وكان أخوه الآخرُ يقول: إن الله غفور رحيم، ولن يعاقبَ أبي على تركِ أعلاها، بل على تركِ أدناها - وكان يرى أن أدناها هو الصوم؛ لتعلقه بحقِّ الله، ولا حقَّ فيه لآدمي - فكان يدعو: (اللهم اغفرْ لأبي تركَهُ الصيامَ)، فما تعليقك الأصولي على هذه المسألة؟

[٩٤] لو اعتقَ مَنْ عليه كفارةٌ مخيرةٌ في مرضِ الموت، فهل تُعدُّ قيمةُ العبد من الثُّلثِ أو لا؟ مع ربطها بكلامِ الأصوليين، وخلافهم في الواجب المخير.

[٩٥] إذا أوصى شخصٌ في الكفارة المخيرة بخصلةٍ معينة، وكانت قيمتها تزيد على قيمة الخصلتين الأخريين، فهل تُعدُّ من الثُّلثِ أو من رأس المال؟ فيه وجهان، اربطهما بأصول الفقه.





نص جمع الجوامع

وَيَجُوزُ تَحْرِيمُ وَاحِدٍ لَا بِعَيْنِهِ؛ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ، وَهِيَ كَالْمُخَيَّرِ، وَقِيلَ: لَمْ تَرُدِّ بِهِ
اللُّغَةُ.

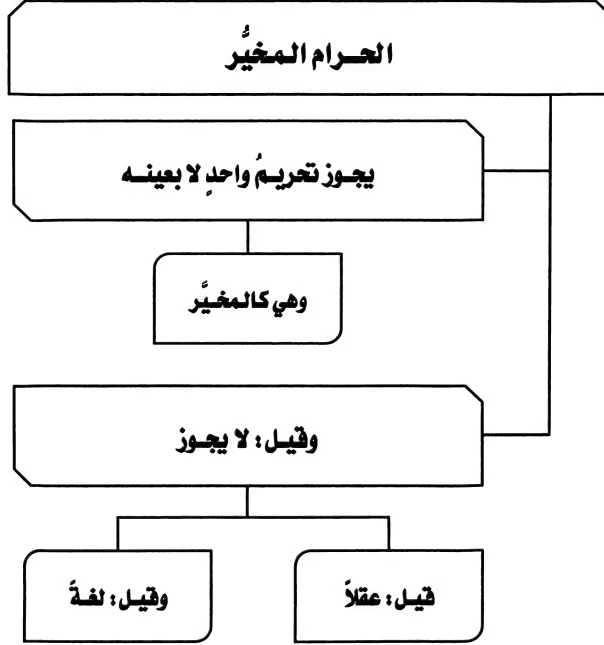


نص الكوكب الساطع

وَصَحَّحُوا تَحْرِيمَ وَاحِدٍ عَلَى إِبْهَامِهِ، وَهِيَ عَلَى مَا قَدْ خَلَا



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٠٤. هل وردَ الشرعُ بالحرام المخير؟ اذكرِ الخلافَ في ذلك، وما الذي رجَّحه المصنّفُ ﷺ؟

١٠٥. مَنْ الذي خالفَ في مسألة: (الحرام المخير)؟

التمارين والتطبيقات

[٩٦] تحريمُ الجمعِ بينِ الأختينِ، قال بعضهم: إن الحرامَ واحدةٌ من الأختينِ -دون تحديد- ومنع آخرون ذلك، وقالوا: المحرَّمُ شيءٌ محدَّدٌ؛ وهو الجمعُ، ما سبب الخلاف أصولياً؟

[٩٧] في وجهٍ في مذهبِ الإمام أحمد رحمته الله: أن الزوجَ إذا طَلَّقَ إحدى نسائه مبهمَةً، يميِّزُها بالتعيين، وقبل ذلك يُمنَعُ من وطءِ زوجاته، فهل يقال هنا: إن المحرَّمَ كُلُّ نسائه أو واحدةٌ غيرُ معيَّنة؟ وما المسألةُ الأصوليةُ المؤثِّرةُ في الجواب؟

[٩٨] مَنْ كانت له أمتانِ فوطئهما، فما الحُكْمُ؟ وما الواجب عليه؟

[٩٩] مَنْ أسْلَمَ وعنده أكثر من أربعِ نسوةٍ، فمن التي تحرَّمُ عليه منهن؟ وما المسألةُ المناسبةُ لهذا في باب الحُكْمِ؟



المسألة فرض الكفاية

نص جمع الجوامع

مَسْأَلَةٌ

لله «فَرَضُ الْكِفَايَةِ»: مُهِمٌّ يُقْصَدُ حُصُولُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ بِالذَّاتِ إِلَى فَاعِلِهِ، وَزَعَمُهُ
الْأُسْتَاذُ وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، وَأَبُوهُ أَفْضَلُ مِنَ الْعَيْنِ،

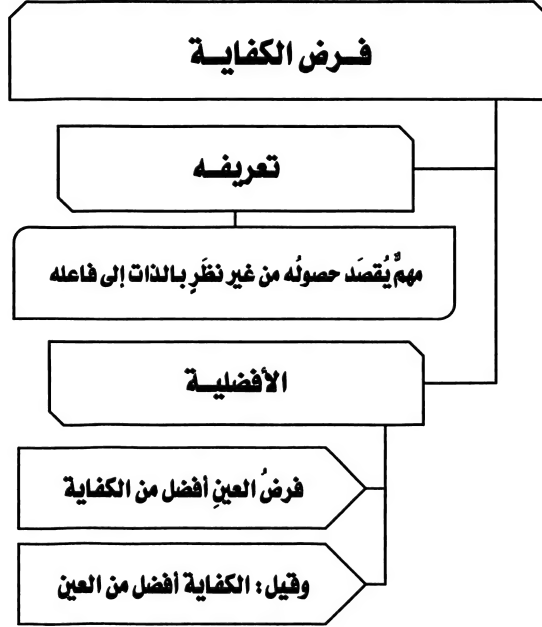


نص الكوكب الساطع

فَرَضُ الْكِفَايَةِ: مُهِمٌّ يُقْصَدُ وَنَظَرٌ عَنْ فَاعِلٍ يُجَرَّدُ.
وَزَعَمَ الْأُسْتَاذُ وَالْجُوزِينِي وَنَجَلُهُ: يَفْضُلُ فَرَضُ الْعَيْنِ.



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٠٦. عرّف فرض الكفاية.

١٠٧. أيُّهما أفضل: فرض العين أم فرض الكفاية؟ ولم؟

التمارين والتطبيقات



[١٠٠] حدّد ما يندرج تحت تعريفِ فرض الكفاية مما يأتي، مع التعليل:

١. صلاة الظُّهر.
٢. إنقاذ المعصوم من الهلكة.
٣. بناء المدارس التي يُحتاج إليها.
٤. زخرفة المساجد.
٥. صوم رمضان.
٦. إقامة مباريات كرة القدم.



المسألة

على من يجب فرض الكفاية؟

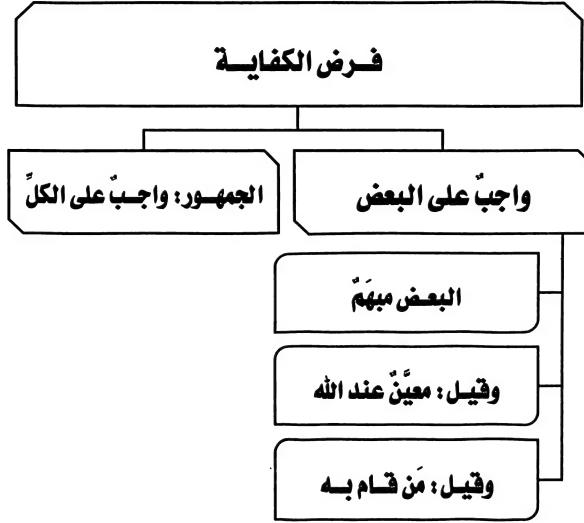
نص جمع الجوامع

لَهُ وَهُوَ عَلَى الْبَعْضِ؛ وَفَاقًا لِلْإِمَامِ، لَا الْكُلِّ؛ خِلَافًا لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ وَالْجُمْهُورِ،
وَالْمُخْتَارُ: الْبَعْضُ مِنْهُمْ، وَقِيلَ: مُعَيَّنٌ عِنْدَ اللَّهِ، وَقِيلَ: مَنْ قَامَ بِهِ،

نص الكوكب الساطع

وَهُوَ عَلَى الْكُلِّ رَأَى الْجُمْهُورُ وَالْقَوْلُ بِالْبَعْضِ هُوَ الْمَنْصُورُ؛
فَقِيلَ: مِنْهُمْ، وَقِيلَ: عَيْنًا وَقِيلَ: مَنْ قَامَ بِهِ، وَوَهْنًا.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٠٨. فرض الكفاية هل يجب على البعض أو على الكل؟ اذكر الخلاف في ذلك، وما الذي رجّحه المصنّف رحمته الله؟
١٠٩. القائلون بأن فرض الكفاية واجب على البعض، اختلفوا: هل البعض معين أو مبهم؟ اذكر الخلاف في ذلك، وما الذي رجّحه المصنّف رحمته الله؟
١١٠. من المراد بالإمام؟ ومن المراد بالشيخ الإمام؟

التمارين والتطبيقات

- [١٠١] صلاةُ العيد عند بعض الفقهاء فرضٌ كفايةٌ، يشترطُ لصحتها أربعين، فلو فرضنا أن أربعين رجلاً صلّوا صلاةَ العيد، ولم يصلّها غيرُهم، فهل الذين لم يصلّوا كانوا مخاطبينَ بالوجوبِ وسقطَ عنهم بفعلِ الأربعين، أو صلاةُ العيد إنما تجب على أربعين من الأصل؟ وإن كان كذلك، فهل هم الأربعون الذين صلّوا أو أربعون معيّنون في علم الله؟ اربطْ هذه المسألةَ بأصول الفقه.
- [١٠٢] إذا صلّى على الجَنَازَةِ واحدٌ، فهل يكفي؟ ولم؟



المسألة

تعيّن فرض الكفاية بالشروع

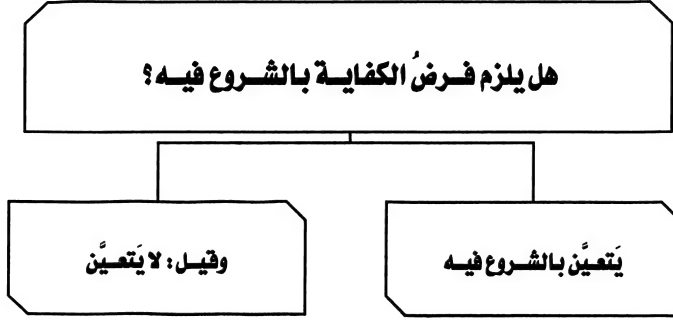
نص جمع الجوامع

وَيَتَعَيَّنُ بِالشُّرُوعِ عَلَى الْأَصَحِّ،

نص الكوكب الساطع

وَبِالشُّرُوعِ فِي الْأَصَحِّ يُلْزَمُ. وَمِثْلُهُ مُسْتَهْزَأٌ تَنْقَسِمُ

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١١١. هل يُعَيَّنُ فرضُ الكفاية بالشروع؟ اذْكُرِ الخلافَ في ذلك، وما الذي رَجَّحه المصنَّفُ ﷺ؟

التمارين والتطبيقات

[١٠٣] كَبَّرَ شَخْصٌ لصلاة الجنَازة مع الإمام، ثم أراد أن ينصَرِفَ قبل إكمال الصلاة بناءً على وجود غيره من المصلِّين يقومون بالواجب، فهل يجوز؟ وما المسألة الأصولية التي تَوَثَّرُ هنا؟



نص جمع الجوامع



لَمْ وَسُنَّة الكِفَايَةِ كَفَرَضِهَا.



نص الكوكب الساطع



وَبِالشُّرُوعِ فِي الْأَصَحِّ يُلْزَمُ. وَمِثْلُهُ سُنَّتُهَا تَنْقَسِمُ



تشجير المسألة



سنة الكفاية

كفرؤها



الأسئلة النظرية



١١٢. ما الفرق بين سنة العين وسنة الكفاية؟ ثم مثل لكتليهما بمثالٍ.
١١٣. هل سنة الكفاية مطلوبة من الجميع أو من البعض؟
١١٤. هل سنة العين أفضل أو سنة الكفاية؟



التمارين والتطبيقات



- [١٠٤] اذكر ثلاثة أمثلة على سنة الكفاية.
- [١٠٥] ميز سنة العين من سنة الكفاية فيما يأتي:
١. سنن الوضوء.
 ٢. الأضحىة.
 ٣. تسميت العاطس.
 ٤. ابتداء السلام.
 ٥. الأضحىة في حق أهل البيت الواحد.
 ٦. الأذان والإقامة للجماعة الواحدة.



المسألة

الواجب الموسع (أ)

نص جمع الجوامع

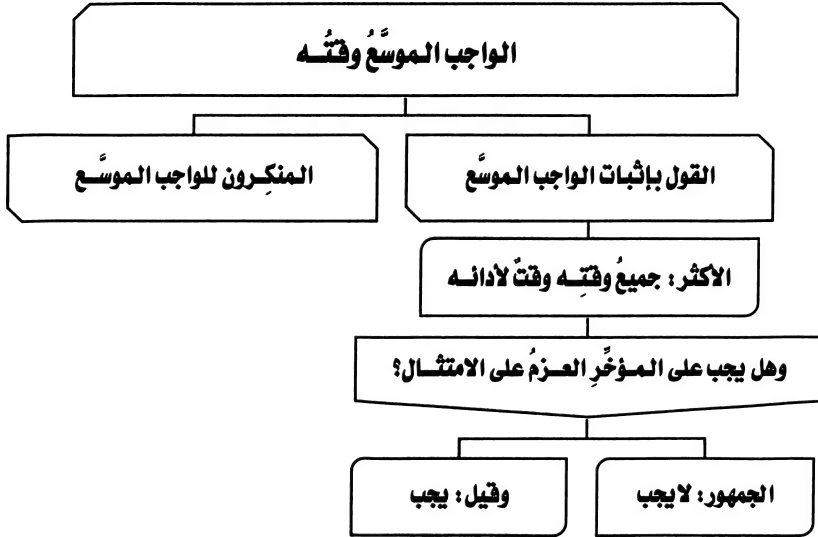
مَسْأَلَةٌ

لله الأَكْثَرُ أَنَّ جَمِيعَ وَقْتِ الظُّهْرِ جَوَازًا وَنَحْوُهُ: وَقْتُ لَادَائِهِ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُؤَخَّرِ
العَزْمُ عَلَى الْإِمْتِثَالِ؛ خِلَافًا لِقَوْمٍ،

نص الكوكب الساطع

جَمِيعُ وَقْتِ الظُّهْرِ قَالَ الْأَكْثَرُ: وَقْتُ أَدَاءٍ؛ وَعَلَيْهِ الْأَظْهَرُ:-
لَا يَجِبُ الْعَزْمُ عَلَى الْمُؤَخَّرِ، وَقَدْ عَزَيُّ وَجُوبُهُ لِلْأَكْثَرِ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١١٥. هل وقت الواجب الموسع وقت لأدائه؟

١١٦. هل يجب على مؤخر الواجب الموسع لآخر وقته العزم على الامتثال؟ ولماذا؟

التمارين والتطبيقات

تأتي.

المسألة

الواجب الموسّع (ب)

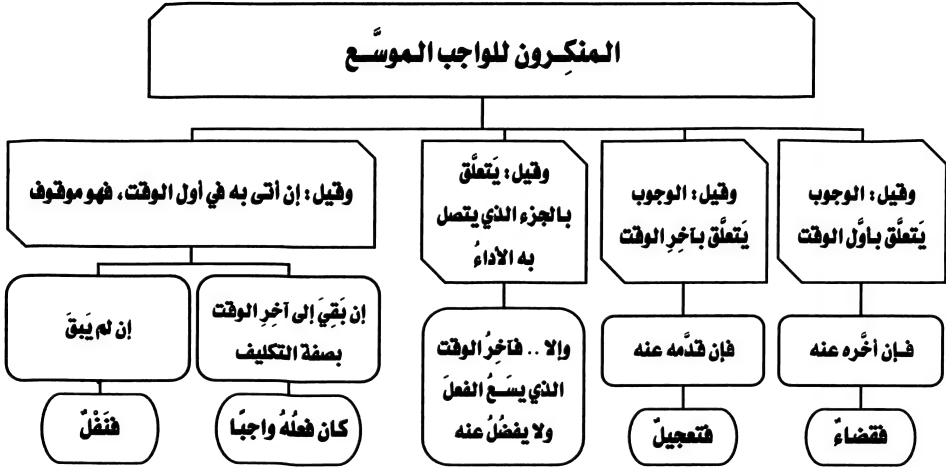
نص جمع الجوامع

لله وَقِيلَ: الْأَوَّلُ، فَإِنْ أَخَّرَ.. فَقَضَاءُ، وَقِيلَ: الْآخِرُ، فَإِنْ قَدَّمَ.. فَتَعَجِيلُ، وَالْحَنِيفَةُ: مَا
اتَّصَلَ بِهِ الْأَدَاءُ مِنَ الْوَقْتِ، وَإِلَّا.. فَالْآخِرُ، وَالْكَرْخِيُّ: إِنْ قَدَّمَ.. وَقَعَ وَاجِبًا؛ بِشَرْطِ
بَقَائِهِ مُكَلَّفًا،

نص الكوكب الساطع

وَقِيلَ: الْآخِرُ، وَقِيلَ: الْأَوَّلُ، فَفِي سِوَاهُ قَاضٍ أَوْ مُعَجَّلُ،
وَقِيلَ: مَا بِهِ الْأَدَاءُ اتَّصَلَ مِنْ وَقْتِهِ وَآخِرُ إِذَا خَلَا،
وَقِيلَ: إِنْ قَدَّمَ فَرَضًا وَقَعَا إِنْ بَقِيَ التَّكْلِيفُ حَتَّى انْقَطَعَا.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١١٧. بأيّ جزءٍ من أجزاء الوقتِ يتعلّقُ الوجوبُ في الواجب الموسّع؟ وما ثمره ذلك؟

التمارين والتطبيقات

[١٠٦] رَجُلٌ أَخَّرَ صَلَاةَ الظُّهْرِ إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا دُونَ أَنْ يَسْتَحْضِرَ الْعِزْمَ عَلَى الْفِعْلِ، فَمَا حُكْمُهُ؟ وَهَلْ يُقَالُ: إِنَّهُ فَعَلَ الصَّلَاةَ فِي وَقْتِ الْوُجُوبِ أَوْ لَا؟ وَهَلْ فَعَلَهَا أَدَاءً أَوْ قِضَاءً؟ وَهَلْ يَأْتُمُّ بِهَذَا التَّأْخِيرُ؟ مَعَ التَّعْلِيلِ.

[١٠٧] امرأةٌ أَخَرَتْ قِضَاءَ مَا عَلَيْهَا مِنْ صَوْمِ رَمَضَانَ إِلَى شَعْبَانَ، عَلِمًا أَنَهَا لَمْ تَكُنْ مُسْتَحْضِرَةً الْعِزْمَ عَلَى الْقِضَاءِ فِي الشُّهُورِ السَّابِقَةِ، فَمَا حُكْمُهَا؟ وَهَلْ يُقَالُ: إِنَّهَا صَامَتْ فِي وَقْتِ الْوُجُوبِ أَوْ لَا؟ وَهَلْ تَأْتِمُّ بِهَذَا التَّأْخِيرِ؟ مَعَ بَيَانِ الْمَسْأَلَةِ الْأُصُولِيَةِ الْمُرْتَبِطَةِ بِهَذَا.

[١٠٨] قَالَ فِي مِفْتَاحِ الْوُصُولِ: (وَمِنْ ذَلِكَ: اخْتِلَافُهُمْ: هَلِ التَّغْلِيْسُ أَفْضَلُ بِصَلَاةِ الصُّبْحِ أَوْ الْإِسْفَارِ؟ فَالْشَّافِعِيَّةُ: تَرَى أَنَّ التَّغْلِيْسَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ زَمَنُ الْوُجُوبِ، وَالْحَنْفِيَّةُ: تَرَى أَنَّ الْإِسْفَارَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ زَمَنُ الْوُجُوبِ)، اِرْبِطْ هَذَا الْكَلَامَ بِالْمَسْأَلَةِ الْأُصُولِيَةِ الْمُنَاسِبَةِ.

[١٠٩] قَالَ التِّلْمِسَانِيُّ فِي مِفْتَاحِ الْوُصُولِ: (وَمِمَّا يَنْبَنِي عَلَى هَذَا الْأَصْلِ: اخْتِلَافُهُمْ فِي الصُّبْحِيِّ إِذَا صَلَّى فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ ثُمَّ بَلَغَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْوَقْتِ.

فَالشَّافِعِيَّةُ: يَرَوْنَ أَنَّ الصَّلَاةَ تُجْزِئُهُ... فَهَذَا الصُّبْحِيُّ قَدْ بَلَغَ بَعْدَ انْقِضَاءِ زَمَنِ الْوُجُوبِ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ؛ كَمَا لَوْ بَلَغَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْوَقْتِ.

وَالْحَنْفِيَّةُ: يَرَوْنَ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُجْزِئُهُ... فَقَدْ أَدْرَكَهُ زَمَنُ الْوُجُوبِ وَهُوَ بَالِغٌ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَصَلِّيَ؛ كَمَا لَوْ بَلَغَ قَبْلَ الْوَقْتِ.

وَعِنْدَنَا فِي الْمَذْهَبِ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ، وَنَظَرْنَا فِيهِ فَقَهَّيْ، وَمَحَلُّهُ كِتَابُ الْفَقْهِ، تَكَلَّمَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ الْأُصُولِيَةِ الَّتِي أَثَّرَتْ فِي هَذَا الْخِلَافِ.



المسألة

الواجب الموسّع (ج)

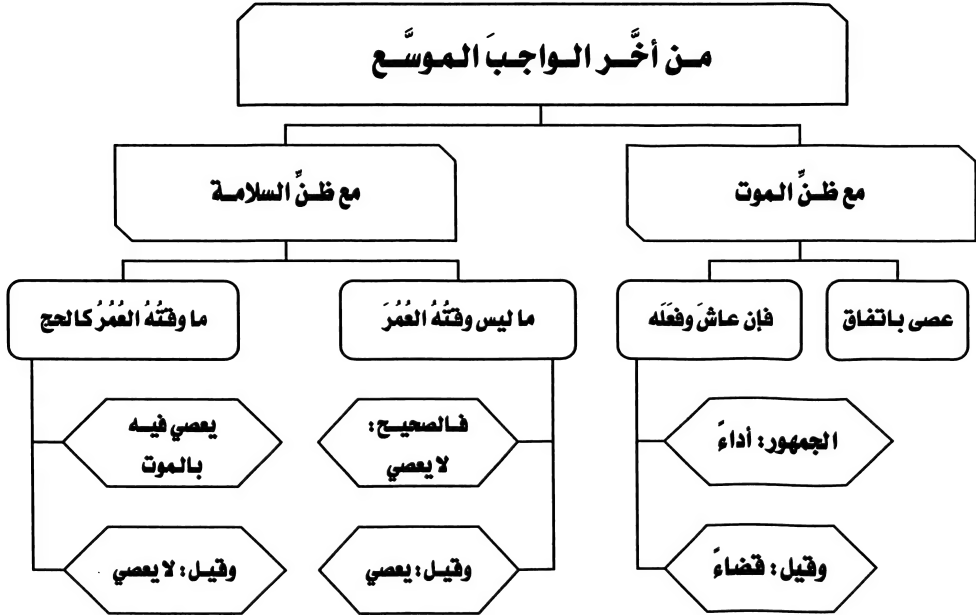
نص جمع الجوامع

وَمَنْ أَخَّرَ مَعَ ظَنِّ الْمَوْتِ.. عَصَى، فَإِنْ عَاشَ وَفَعَلَهُ.. فَالْجُمُهُورُ: أَدَاءً، وَالْقَاضِيَانِ أَبُو بَكْرٍ وَالْحُسَيْنُ: قَضَاءً، وَمَنْ أَخَّرَ مَعَ ظَنِّ السَّلَامَةِ.. فَالصَّحِيحُ: لَا يَعْصِي؛ بِخِلَافِ مَا وَقَّتَهُ الْعُمَرُ؛ كَالْحَجِّ.

نص الكوكب الساطع

وَمَنْ يُؤَخِّرْ مَعَ ظَنِّ مَوْتِهِ يَعْصِ؛ فَإِنْ أَدَّاهُ قَبْلَ فَوْتِهِ
فَهُوَ أَدَاءٌ، وَالْقَاضِيَانِ: بَلْ قَضَا. أَوْ مَعَ ظَنِّ أَنْ يَعِيشَ فَقَضَى -
فَالْحَقُّ لَا عِضْيَانَ؛ مَا لَمْ يَكُنْ كَالْحَجِّ؛ فَلْيُسْنَدْ لِأَخِيرِ السَّنِي

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١١٨. مَنْ أَخَّرَ الْوَاجِبَ الْمَوْسَّعَ مَعَ ظَنِّ الْمَوْتِ، فَمَا حُكْمُهُ؟ فَإِنْ عَاشَ وَفَعَلَهُ، فَهَلْ يَقَعُ أَدَاءٌ أَوْ قِضَاءٌ؟ اذْكُرِ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَعَ بَيَانِ مَا رَجَّحَهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ.

التمارين والتطبيقات

[١١٠] رَجُلٌ مُحَكَّمٌ عَلَيْهِ بِالْقِصَاصِ، وَمَوْعِدُ التَّنْفِيزِ فِي تَمَامِ السَّاعَةِ (١.٣٠) ظُهْرًا، أَخَّرَ صَلَاةَ الظُّهْرِ حَتَّى حَانَ مَوْعِدُ الْقِصَاصِ، وَلَمْ يَصَلِّهَا، ثُمَّ عُفِيَ عَنْهُ فِي وَقْتِ التَّنْفِيزِ، فَصَلَّاهَا السَّاعَةُ ٢ ظُهْرًا، فَهَلْ هِيَ آدَاءٌ أَوْ قِضَاءٌ؟

[١١١] ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّ قِضَاءَ الْفَوَائِتِ لَا يَجِبُ عَلَى الْفَوْرِ، وَأَنَّ وَقْتَهُ يَمْتَدُّ إِلَى نِهَايَةِ الْعَمْرِ، فَهَلْ لَوْ أَخَّرَ قِضَاءَ فَائِتَةٍ حَتَّى مَاتَ يَمُوتُ آثِمًا؟ فَصَّلِ الْأَحْوَالَ مِنَ النَّاحِيَةِ الْأُصُولِيَّةِ.

[١١٢] عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْحَجَّ لَا يَجِبُ عَلَى الْفَوْرِ: هَلْ مَنْ أَخَّرَ الْحَجَّ ثُمَّ مَاتَ يَمُوتُ آثِمًا؟ وَمَا الْحُكْمُ فِيمَنْ أَخَّرَهُ إِلَى وَقْتٍ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يَمُوتُ قَبْلَهُ فَمَاتَ؟

[١١٣] إِذَا اعْتَادَتِ الْمَرْأَةُ طُرُوءَ الْحَيْضِ عَلَيْهَا فِي أَثْنَاءِ الْوَقْتِ مِنْ يَوْمٍ مُعَيَّنٍ، فَأَخَّرَتِ الصَّلَاةَ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَحَاضَتْ، فَهَلْ تَأْتِمُّ؟ مَعَ رِبْطِ ذَلِكَ بِالسَّأَلَةِ الْأُصُولِيَّةِ الْمُؤَثَّرَةِ.



المسألة

ما لا يَتِمُّ الواجبُ إلا به (أ)

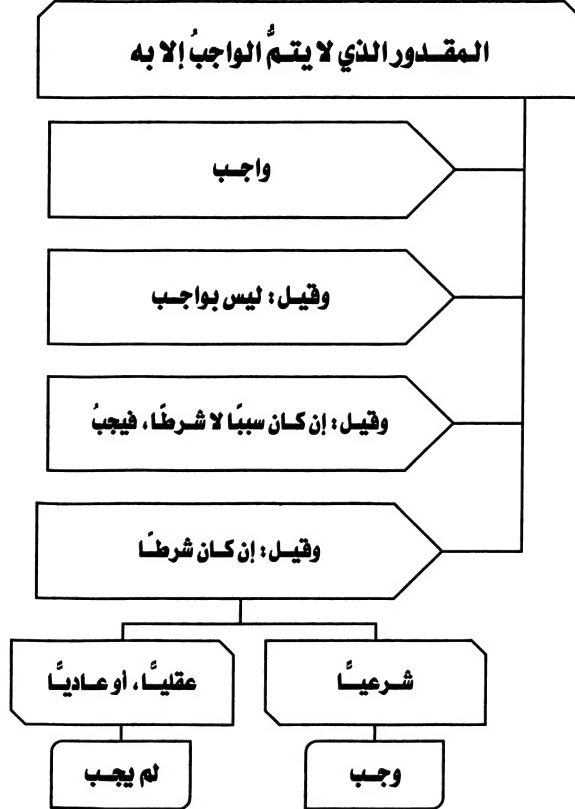
نص جمع الجوامع

لِلْمَقْدُورِ الَّذِي لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ؛ وَفَاقًا لِلْأَكْثَرِينَ، وَثَالِثُهَا: إِنْ كَانَ سَبَبًا
كَالنَّارِ لِلْإِخْرَاقِ، وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: إِنْ كَانَ شَرْطًا شَرْعِيًّا، لَا عَقْلِيًّا أَوْ عَادِيًّا،

نص الكوكب الساطع

مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ الْمُطْلَقُ مِنْ مَقْدُورِنَا إِلَّا بِهِ حَتَّمْ زَكْنَ،
وَقِيلَ: لَا، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ سَبَبٌ، وَقِيلَ: إِنْ شَرْطًا إِلَى الشَّرْعِ انْتَسَبَ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١١٩. ما لا يتم الواجب إلا به هل يوصف بالوجوب أو لا؟ اذكر الخلاف في المسألة بعد تحرير محل النزاع فيها.

التمارين والتطبيقات



- [١١٤] هل يجبُ على الفقير التَّكْسُبُ حتَّى يكونَ عنده نِصابٌ فيُخْرِجَ الزكاةَ؟
- [١١٥] هل يجب شراءُ التذاكر إذا كان الوصولُ للحجِّ لا يحصلُ بدون ذلك؟
- [١١٦] هل يجب الاغتسالُ من الحيض على مَنْ نَذَرَتْ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ، أو الطواف؟
- [١١٧] هل يجب على العبدِ أَنْ يسعى في الحرية لأجل أن تجب عليه الجمعةُ ويصلِّيها؟
- [١١٨] مَنْ نَسِيَ صلاةً من خَمْسٍ، ولم يَعْلَمْ عَيْنَهَا، فماذا يَلْزَمُهُ من الصلوات؟
- [١١٩] إذا اختَلَطَ موتى المسلمين بموتى الكفار، فما العمل؟ مع بيان المسألة الأصولية ذاتِ الصلة.
- [١٢٠] إذا خَرَجَ منه شيءٌ ولم يَعْلَمْ هل هو مَنِيٌّ أو مَذْيٌ، فهل يجب الغسلُ أو الغُسلُ أو هما معاً؟ (على القول بطهارة المَنِيِّ).
- [١٢١] إذا وَجِبَتْ عليه زكاةٌ ولم يَدْرِ هل هي بقرةٌ أو شاةٌ، فهل يَلْزَمُهُ الجميعُ؟ مع الربطِ بالمسألة الأصولية.
- [١٢٢] إذا نَذَرَ صَوْمَ بعضِ يومٍ، فقليل: يجب صَوْمُ كُلِّ اليومِ، ما المسألةُ الأصولية التي بُنِيَ عليها هذا القولُ؟
- [١٢٣] إذا نَذَرَ أَنْ يصلِّيَ ليلةَ القَدْرِ، فقليل: يَلْزَمُهُ أَنْ يصلِّيَ كُلَّ الليالي العَشْرِ الأواخر ليصادفها، ما المسألةُ الأصولية التي بُنِيَ عليها هذا؟

[١٢٤] يَبَيِّنُ الْحُكْمَ فِي مَقْدِّمَاتِ الْوَاجِبِ الْآتِيَةِ عَلَى الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَسْأَلَةِ:

١. الْوُضُوءُ: بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ.
٢. الصَّيْغَةُ: بِالنِّسْبَةِ لِلْعِتْقِ.
٣. النَّظَرُ: لِتَحْصِيلِ الْعِلْمِ الْوَاجِبِ.
٤. حَزُّ الرِّقْبَةِ: لِتَحْصِيلِ قَتْلِ وَاجِبٍ.
٥. تَرْكُ أَضْدَادِ الْمَأْمُورِ بِهِ.
٦. غَسْلُ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ فِي الْوُضُوءِ.

[١٢٥] قَالَ التِّلْمَسَانِي: (وَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَجُوبِ طَلَبِ الْمَاءِ لِلطَّهَارَةِ:

فَالشَّافِعِيَّةُ: تَوْجِبُ الطَّلَبَ، وَالْحَنَفِيَّةُ: لَا تَوْجِبُهُ.

وَعِنْدَنَا فِي الْمَذْهَبِ خِلَافٌ:

فَمَنْ يَرَى أَنَّ الطَّلَبَ وَاجِبٌ، يَقُولُ: لِأَنَّ الْوُضُوءَ وَاجِبٌ، وَلَا يُتَوَصَّلُ إِلَى الْوُضُوءِ إِلَّا بِطَلَبِ الْمَاءِ؛ فَطَلَبُ الْمَاءِ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ.

وَلِذَلِكَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ كِفَارَةٌ بِالْعِتْقِ، وَلَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ رَقَبَةٌ، وَعِنْدَهُ ثَمَنُهَا: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ شَرَاؤُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَوَصَّلُ إِلَى الْعِتْقِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ إِلَّا بِالشَّرَاءِ؛ فَالشَّرَاءُ وَاجِبٌ؛ وَلِذَلِكَ أَوْجَبْنَا شَرَاءَ الْمَاءِ لِلْوُضُوءِ فِي السَّفَرِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَجْهِقًا بِهِ؛ فَيَسْقُطُ الشَّرَاءُ لِلضَّرُورَةِ، خَرَجَ الْكَلَامُ السَّابِقُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الْأَصُولِيَّةِ الْمُنَاسِبَةِ، مَعَ الرِّبْطِ بِكَلَامِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ.



المسألة

ما لا يَتِمُّ الواجبُ إلا به (ب)

نص جمع الجوامع

لَبَسَ فَلَوْ تَعَذَّرَ تَرَكَ الْمُحَرَّمَ إِلَّا بِتَرْكِ غَيْرِهِ.. وَجَبَ، أَوْ اخْتَلَطَتْ مَنْكُوحَةٌ بِأَجْنَبِيَّةٍ..
حُرِّمَتْ، أَوْ طَلَّقَ مُعَيَّنَةً ثُمَّ نَسِيَهَا.

نص الكوكب الساطع

فَالْتَرَكَ لِلْحَرَامِ إِنْ تَعَذَّرَ إِلَّا بِتَرْكِ غَيْرِهِ حَتَّمَا يُرَى؛
فَحُرِّمَتْ مَنْكُوحَةٌ إِنْ تَلَبَسَ بِغَيْرِهَا، أَوْ بَتَّ عَيْنًا وَنَسِيَ

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٢٠. فرّع المصنّف رحمته الله على مسألة ما لا يتم الواجب إلا به مسألة تتعلق بترك الحرام، فما هي هذه المسألة؟ وما الفروع الفقهية التي تفرّع منها؟

التمارين والتطبيقات



[١٢٦] إِذَا اخْتَلَطَ مَاءٌ نَجَسٌ بِمَاءٍ طَهُورٍ، وَوَجَدَ الشَّخْصُ طَهُورًا مَتَقَنًّا، فَمَا حُكْمُ اسْتِعْمَالِهِمَا؟ وَمَا الْمَسْأَلَةُ الْأَصُولِيَّةُ الْمُؤَثِّرَةُ هُنَا؟

[١٢٧] إِذَا اخْتَلَطَ عَلَى الْإِنْسَانِ امْرَأَةٌ رَضَعَ مَعَهَا بِامْرَأَةٍ أُجْنَبِيَّةٍ، فَمَا حُكْمُ زَوَاجِهِ مِنْ إِحْدَاهُمَا؟ وَمَا الْمَسْأَلَةُ الْأَصُولِيَّةُ الْمُؤَثِّرَةُ هُنَا؟



المسألة

هل مُطْلَقُ الأَمْرِ يَتَنَاوَلُ المَكْرُوهَ؟

نص جمع الجوامع

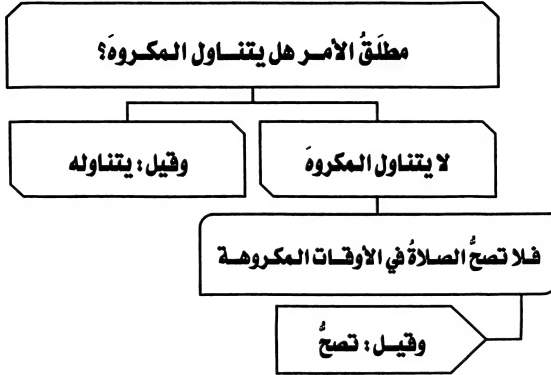
مَسْأَلَةٌ

لَا مُطْلَقُ الأَمْرِ: لَا يَتَنَاوَلُ المَكْرُوهَ؛ خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ، فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي الأَوْقَاتِ المَكْرُوهَةِ، وَإِنْ كَانَتْ كَرَاهَةً تَنْزِيهِ؛ عَلَى الصَّحِيحِ.

نص الكوكب الساطع

مُطْلَقُ الأَمْرِ عِنْدَنَا لَا يَشْمَلُ كُرْهًا؛ فَبِالْوَقْتِ الصَّلَاةُ تَبْطُلُ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٢١. هل مطلقُ الأمرِ يتناول المكروه؟ وما الفرع الفقهي الذي فرّعه المصنّف رحمته الله على هذه المسألة؟

١٢٢. هل تصح الصلاة في الأوقات المكروهة؟ ولم؟

التمارين والتطبيقات

[١٢٨] قال الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾، مَنْ غَسَلَ وَجْهَهُ بماءٍ مكروهٍ - كالماء المتغيرٍ بملحٍ مائيٍّ - عند بعض الفقهاء، فهل يكون ممثلاً للأمر؟

[١٢٩] مَنْ صَلَّى الظُّهْر وهو حاقنٌ، فهل يكون ممثلاً لقوله تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾؟ مع بيان المسألة الأصولية المؤثرة هنا.



المسألة

اجتماع النّهي والأمر في فعلٍ واحد

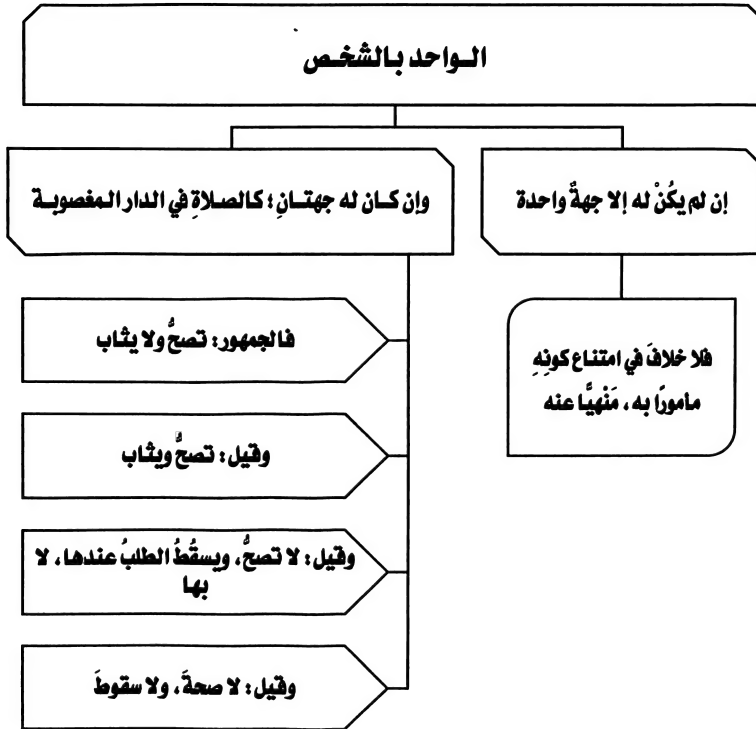
نص جمع الجوامع

لله أَمَّا الْوَاحِدُ بِالشَّخْصِ لَهُ جِهَتَانِ كَالصَّلَاةِ فِي الْمَغْضُوبِ.. فَالْجُمُهُورُ: تَصِحُّ، وَلَا يُثَابُ، وَقِيلَ: يُثَابُ، وَالْقَاضِي وَالْإِمَامُ: لَا تَصِحُّ، وَيَسْقُطُ الطَّلُبُ عِنْدَهَا، وَأَحْمَدُ: لَا صِحَّةَ وَلَا سُقُوطَ.

نص الكوكب الساطع

أَمَّا الَّذِي جِهَاتُهُ تَعَدَّدَا مِثْلُ الصَّلَاةِ فِي مَكَانٍ اِغْتَدَى:
فَإِنَّهَا تَصِحُّ عِنْدَ الْأَكْثَرِ وَلَا ثَوَابَ عِنْدَهُمْ فِي الْأَشْهَرِ،
وَقِيلَ: لَا تَصِحُّ لَكِنْ حَصَلَا سُقُوطُهُ، وَالْحَنْبَلِيُّ: لَا وَلَا.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٢٣. هل يجتمع في الفعل الواحد أن يكون مأموراً به ومنهيّاً عنه؟ وما الفرع الفقهي الذي يترتب على ذلك؟

التمارين والتطبيقات



[١٣٠] الطوافُ بالقبور، هل يمكن أن يقال: إنه يثابُ عليه؛ لكونه طوافاً، ويأثمُ؛ لكونه بقبرٍ؟ مع ربطِ جوابك بالقاعدة الأصولية.

[١٣١] الطواف هل يمكن أن يكونَ مرةً طاعةً واجبةً، ومرةً معصيةً محرّمةً؟

[١٣٢] صلّى شخصٌ في أرضٍ مغصوبة، فما حكمُ صلاتِهِ؟



المسألة

حُكْمُ الْخَارِجِ مِنَ الْمَغْضُوبِ تَائِبًا

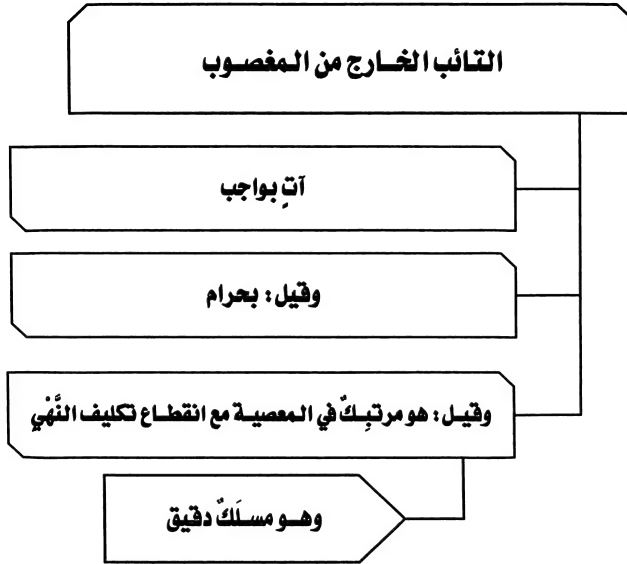
نص جمع الجوامع

لِلَّهِ وَالْخَارِجُ مِنَ الْمَغْضُوبِ تَائِبًا آتٍ بِوَاجِبٍ، وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: بِحَرَامٍ، وَقَالَ إِمَامُ
الْحَرَمَيْنِ: هُوَ مُرْتَبِكٌ فِي الْمَعْصِيَةِ مَعَ انْقِطَاعِ تَكْلِيفِ النَّهْيِ، وَهُوَ دَقِيقٌ.

نص الكوكب الساطع

وَمَنْ مِنَ الْمَغْضُوبِ تَائِبًا خَرَجَ: آتٍ بِوَاجِبٍ، وَقِيلَ: بِحَرَاجٍ
وَقِيلَ: فِي عِضْيَانِهِ مُشْتَغَلٌ مَعَ انْقِطَاعِ النَّهْيِ، وَهُوَ مُشْكِلٌ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٢٤. الخارج من المغصوب تائبًا هل هو آتٍ بواجبٍ أو بحرام؟ ولماذا؟

التمارين والتطبيقات

- [١٣٣] غَضَبَ شَخْصٌ قَصْرًا كَبِيرًا، ثُمَّ تَابَ وَشَرَعَ فِي الْخُرُوجِ مِنْهُ، فَمَشَى فِيهِ مَدَّةَ رُبْعِ سَاعَةٍ خَارِجًا، وَنَزَلَ بِالْمِصْعَدِ، فَهَلْ يَكُونُ فِي خُرُوجِهِ آتِيًا بِمَحْرَمٍ؟
- [١٣٤] رَجُلٌ غَضَبَ سَيَّارَةً، وَبَيْنَمَا هُوَ يَمْشِي إِذْ سَمِعَ حَدِيثًا عَنِ التَّوْبَةِ، فَمَشَى بِالسَّيَّارَةِ إِلَى بَيْتِ صَاحِبِهَا تَائِبًا؛ لِيُرُدَّهَا إِلَيْهِ، فَهَلْ يَكُونُ فِي طَرِيقِهِ هَذَا فَاعِلًا لِمَحْرَمٍ؟ وَمَا الْمَسْأَلَةُ الْأَصُولِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ بِهَذَا؟



المسألة

الساقط على جريح يقتله إن استمر،
وكفاه إن لم يستمر

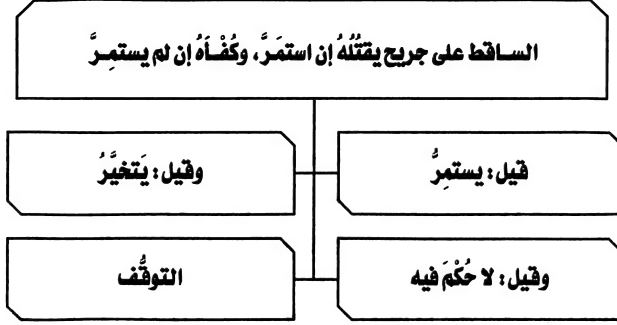
نص جمع الجوامع

لله والساقط على جريح يقتله إن استمر، وكفاه إن لم يستمر.. قيل: يستمر، وقيل: يتخير، وقال إمام الحرمين: لا حكم فيه، وتوقف الغزالي.

نص الكوكب الساطع

وساقط على جريح قد قتل إن لم يزل وكفاه إن انتقل:
قيل: أدم، وقيل: خير، والإمام لا حكم، والحجة حول الوقف حام

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٢٥. تكلَّم الأصوليون على مسألة الساقطِ على جريحٍ يُقتلُ بذلك السقوطِ، بينْ صورتَها وحُكْمَها.

التمارين والتطبيقات

[١٣٥] شخصٌ كان يقود سيارةً، ومعه شخصٌ راكب، فتعطلَّت فراملُ السيارة، وصار بين خيارين: إن تركَّها في طريقها أدَّى إلى موتِ الراكب معه، وإن انحرفَ نجا الراكبُ معه وقتلَ ماشياً في الطريق، فماذا يَعْمَلُ؟ وما المسألة المذكورة في أصول الفقه الشبيهةُ بهذه؟

المسألة التكليف بالمُحال

نص جمع الجوامع

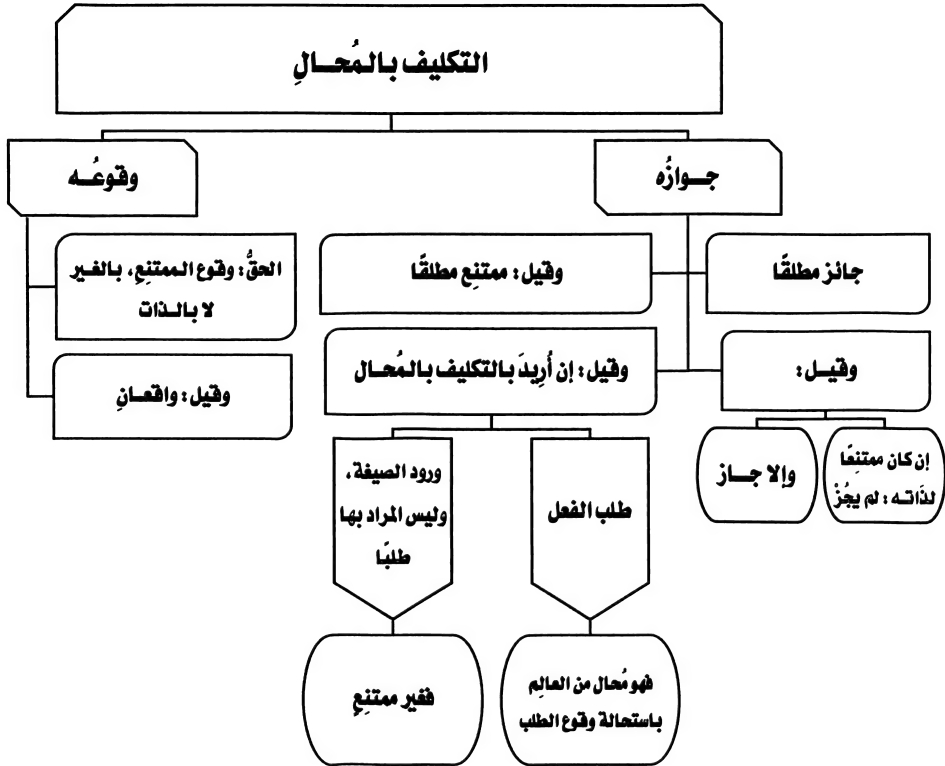
مَسْأَلَةٌ

لَمْ يَجُوزْ التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ مُطْلَقًا، وَمَنْعَ أَكْثَرِ الْمُعْتَزَلَةِ وَالشَّيْخِ أَبُو حَامِدٍ وَالْغَزَالِيِّ
وَأَبْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ مَا لَيْسَ مُمْتَنِعًا؛ لِتَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِعَدَمِ وَقُوعِهِ، وَمُعْتَزَلَةُ بَغْدَادَ وَالْأَمِيدِيُّ:
الْمُحَالُ لِذَاتِهِ، وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: كَوْنُهُ مَطْلُوبًا، لَا وُزُودَ صِبْغَةِ الطَّلَبِ.
لَمْ وَالْحَقُّ: وَقُوعُ الْمُمْتَنِعِ بِالْغَيْرِ، لَا بِالذَّاتِ.

نص الكوكب الساطع

نُجِوزُ التَّكْلِيفِ بِالْمُحَالِ، وَمَنْعَتْ طَائِفَتَا اعْتِزَالِ-
مَا كَانَ لَا لِلْغَيْرِ، أَوْ مُمْتَنِعًا لَغَيْرِ عِلْمِهِ بِأَنْ لَا يَقَعَا،
وَالطَّلَبِ الْإِمَامُ. وَالْحَقُّ: وَقَعَ مَا لَيْسَ بِالذَّاتِ بَلِ الْغَيْرِ امْتَنَعَ

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٢٦. ما حُكْمُ التكليف بالمُحالِ؟ اذكرِ الأقوالَ في المسألة مع بيان ما رجَّحه

المصنّف رحمه الله.

التمارين والتطبيقات



[١٣٦] نَصَحْتَ شَخْصًا يَرْتَكِبُ مُحَرَّمًا، فَاعْتَرَضَ عَلَيْكَ بِأَنَّهُ فَعَلَهُ بِقَدَرِ اللَّهِ، وَأَنَّ قَدَرَ اللَّهِ لَا بَدَّ أَنْ يَقَعَ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَكْلَفًا بَتَرَكِ هَذَا الْمُحَرَّمِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ التَّكْلِيفِ بِالْمُحَالِ، فَمَا جَوَابُكَ عَنْ كَلَامِهِ وَاسْتِدْلَالِهِ بِمَسْأَلَةِ التَّكْلِيفِ بِالْمُحَالِ؟



المسألة

هل حصول الشرط الشرعي

شرطاً في صحة التكليف؟

نص جمع الجوامع



مسألة

للأكثر: أَنَّ حُصُولَ الشَّرْطِ الشَّرْعِيِّ لَيْسَ شَرْطاً فِي صِحَّةِ التَّكْلِيفِ، وَهِيَ مَفْرُوضَةٌ فِي تَكْلِيفِ الْكَافِرِ بِالْفُرُوعِ.



نص الكوكب الساطع



حُصُولُ شَرْطِ الشَّرْعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ فِي صِحَّةِ التَّكْلِيفِ لَمْ يُعْتَبَرْ؛
وَفُرِضَتْ فِي طَلَبِ الشَّرْعِ الْفُرُوعِ مِنْ كَافِرٍ، وَالْمُرْتَضَى هُنَا الْوُقُوعُ،



تشجير المسألة

هل حصول الشرط الشرعي شرطاً في صحة التكليف؟

ليس شرطاً في صحة التكليف

وقيل: شرطاً

وهي مفروضة في تكليف الكافر بالفروع



الأسئلة النظرية

١٢٧. هل حصول الشرط الشرعي شرطاً في صحة التكليف أو لا؟ وما المسألة الأصولية المتأثرة بذلك؟



التمارين والتطبيقات

[١٣٧] نصحت زميلك في العمل بالقيام للصلاة، فاعتذر بأنه غير متوضئ، وإذا لم يكن متوضئاً فلا يخاطب أصلاً بالصلاة، فما جوابك الأصولي عن كلامه؟



المسألة

تكليف الكفار بقروع الشريعة

نص جمع الجوامع

لِلَّهِ وَالصَّحِيحُ: وَقُوعُهُ - خِلَافًا لِأَبِي حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيِّ وَأَكْثَرِ الْحَتَفَةِ - مُطْلَقًا، وَلِقَوْمٍ: فِي الْأَوَامِرِ فَقَطْ، وَلِآخَرِينَ: فِيمَنْ عَدَا الْمُزْتَدَّ، قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ: وَالْخِلَافُ فِي خِطَابِ التَّكْلِيفِ وَمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ مِنَ الْوَضْعِ، لَا الْإِتْلَافِ، وَالْجَنَابَاتِ، وَتَرْتُبِ آثَارِ الْعُقُودِ.

نص الكوكب الساطع

وَفَرَضْتُ فِي طَلَبِ الشَّرْعِ الْفُرُوعَ مِنْ كَافِرٍ، وَالْمُزْتَضَى هُنَا الْوُقُوعُ،
وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا، وَفِي الْأَمْرِ، وَفِي جِهَادِهِمْ، وَغَيْرِ مُزْتَدٍّ قَفِي.
وَالْخُلْفُ فِي التَّكْلِيفِ أَوْ مَا آلَ لَهُ لَا نَحْوِ إِتْلَافٍ وَعَقْدٍ أَكْمَلَهُ

تشجير المسألة

تكليف الكفار بفروع الشريعة

الصحيح : وقوعه مطلقاً

في الأوامر والنواهي

وقيل : ممتنع مطلقاً

وقيل : مخاطبون بالنواهي دون الأوامر

وقيل : المرتد مكلف دون غيره

قيل : الخلاف

وليس مفروضاً في :

الإتلاف والجنايات

وترتب آثار العقود

مفروض في خطاب التكليف
وما يرجع إليه من الوضع

الأسئلة النظرية

١٢٨. ما حُكْمُ تكليف الكفار بفروع الشريعة؟ وما محلُّ النزاع في المسألة؟

١٢٩. مَنْ المقصود بالشيخ الإمام في كلام المصنّف ﷺ؟



التمارين والتطبيقات

[١٣٨] أَتَلَفَ أَحَدُ الْكُفَّارِ مَا لَا لِمُسْلِمٍ، فَرُفِعَ الْأَمْرُ إِلَى الْقَاضِي، فَقَالَ مُحَامِي الْكَافِرِ: (إِنَّهُ كَافِرٌ، وَالْكَافَرُ غَيْرُ مُحَاطٍ بِالْفُرُوعِ؛ لِذَا أُطْلِبُ صَرْفَ النَّظَرِ عَنِ الْقَضِيَّةِ)، فَمَا تَعْلِيْقُكَ الْأُصُولِيُّ عَلَى كَلَامِ الْمُحَامِي؟

[١٣٩] اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِيمَنْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَصِحُّ عَقْدُهُ عَلَى أَوَّلِ أَرْبَعٍ مِنْهُنَّ، وَيَفَارِقُ بَاقِيَهُنَّ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعٍ قَائِمٌ حَالَ الْكُفْرِ، مَا الْمَسْأَلَةُ الْأُصُولِيَّةُ الَّتِي بَنَوْا عَلَيْهَا الْمَسْأَلَةَ؟

[١٤٠] (إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْكَافِرَ إِذَا أَسْلَمَ لَا يَلْزَمُهُ غُسْلٌ، فَلَوْ وُجِدَ مِنْهُ سَبَبٌ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ أَوْ لَا؟)، مَا الْمَسْأَلَةُ الْأُصُولِيَّةُ الَّتِي تُفِيدُ فِي هَذَا الْفَرْعِ الْفِقْهِيُّ؟

[١٤١] قِيلَ: (إِنَّ الزَّوْجَ لَا يُجْبِرُ الذِّمَّةَ عَلَى غُسْلِ الْحَيْضِ، وَأَنَّهُ يَطَأُ بَدُونَهُ)، مَا الْمَسْأَلَةُ الْأُصُولِيَّةُ ذَاتُ الْعَلَاقَةِ بِهَذَا الْفَرْعِ؟

[١٤٢] الْمُرْتَدُّ إِذَا أَسْلَمَ فَهَلْ يَلْزَمُهُ قَضَاءُ مَا تَرَكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ زَمَنَ الرَّدَّةِ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ﷺ حَاوِلٌ بِنَاءِ الرُّوَايَتَيْنِ عَلَى مَسْأَلَةٍ أُصُولِيَّةٍ.

[١٤٣] إذا أسلمَ الكافرُ بعد تجاوز الميقاتِ وأراد الإحرامَ، فإنه يُحرَّمُ من موضعه، وهل يلزمه دَمٌ؟ خلافُ بين العلماء، هل تُعرف لهذا الخلاف سبباً أصولياً؟

[١٤٤] إذا كان الكافرُ جُنُباً، فهل يُمنعُ من اللُّبثِ في المسجد كالمسلم؟ وما المسألة الأصولية المتعلقة بهذا الفرع؟



المسألة

لا تكليف إلا بفعلٍ

نص جمع الجوامع

مَسْأَلَةٌ

لَمْ لَا تَكْلِيفَ إِلَّا بِفِعْلٍ؛ فَالْمُكَلَّفُ بِهِ فِي النَّهْيِ: الْكَفُّ؛ أَيْ: الْإِنْتِهَاءُ؛ وَفَاقًا لِلشَّيْخِ
الإمام، وَقِيلَ: فِعْلُ الضَّدِّ، وَقَالَ قَوْمٌ: الْإِنْتِفَاءُ، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ قَضْدُ التَّرْكِ.

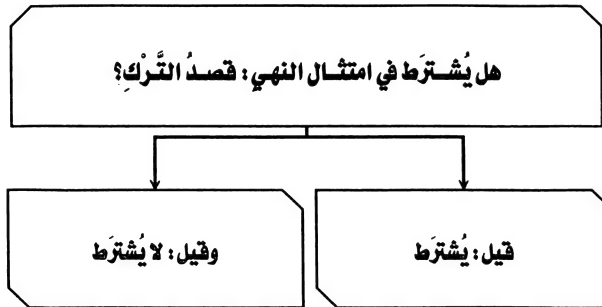
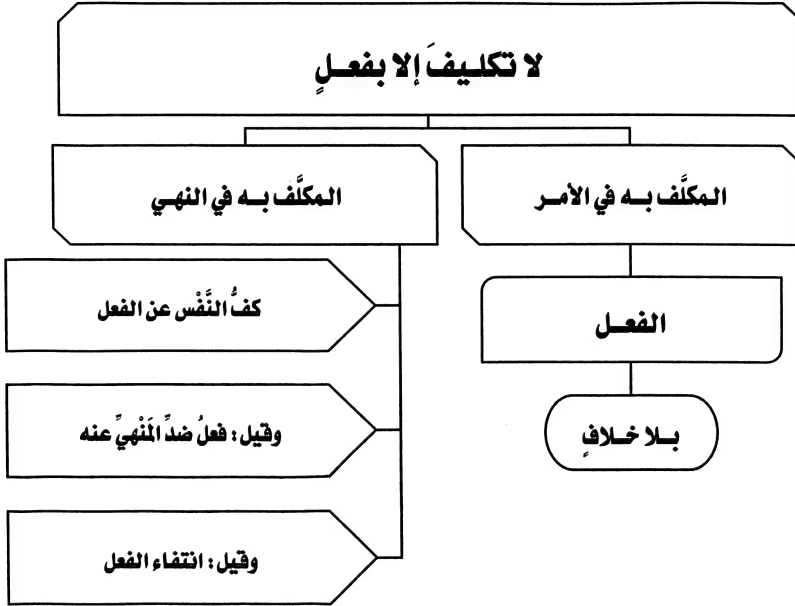


نص الكوكب الساطع

يَخْتَصُّ بِالتَّكْلِيفِ فِعْلٌ؛ فَاللِّذَا كُفِّ فِي النَّهْيِ بِهِ الْكَفُّ؛ وَذَا-
هَلْ فِعْلٌ ضِدٌّ أَوْ الْإِنْتِهَاءُ؟ الْمُرْتَضَى: الثَّانِي، لَا الْإِنْتِفَاءُ.
وَأَنَّ قَضْدَ التَّرْكِ غَيْرُ مُشْتَرَطٍ؛ بَلَى لِتَحْصِيلِ الثَّوَابِ يُشْتَرَطُ.



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٣٠. قَرَّرَ المَصْنُفُ ﷺ أَنَّهُ لَا تَكْلِيفَ إِلَّا بِفَعْلٍ، فَمَا المَكْلَفُ بِهِ فِي النَهْيِ؟ اذْكُرِ
الْخِلَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ مَعَ بَيَانِ مَا رَجَّحَهُ المَصْنُفُ ﷺ.

التمارين والتطبيقات

[١٤٥] إِذَا قَالَ النَّاهِي: لَا تَتَحَرَّكْ، فَهَلْ مَعْنَاهُ: اسْكُنْ، أَوْ عَدَمُ الْحَرَكَةِ؟
مَا الْعَلَاقَةُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَسْأَلَةِ: النَّهْيِ عَنِ الشَّيْءِ أَمْرٌ بِضَدِّهِ؟

المسألة

وقت تعلُّق الأمر بالفعل

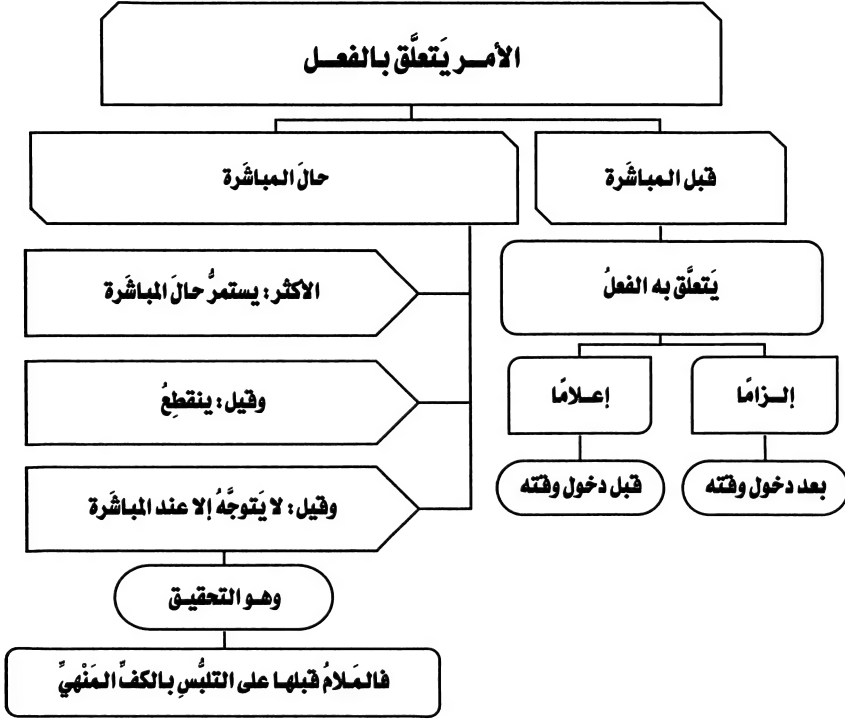
نص جمع الجوامع

لله وَالْأَمْرُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ قَبْلَ الْمُبَاشَرَةِ، بَعْدَ دُخُولِ وَفْتِهِ إِلْزَامًا، وَقَبْلَهُ
إِعْلَامًا، وَالْأَكْثَرُ: يَسْتَمِرُّ حَالَ الْمُبَاشَرَةِ، وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْغَزَالِيُّ: يَنْقَطِعُ، وَقَالَ
قَوْمٌ: لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا عِنْدَ الْمُبَاشَرَةِ؛ وَهُوَ التَّحْقِيقُ؛ فَالْمَلَامُ قَبْلَهَا عَلَى التَّلَبُّسِ بِالْكَفِّ
الْمَنْهِيِّ.

نص الكوكب الساطع

وَوَجَّهَ الْأَمْرَ لَدَى الْمُبَاشَرَةِ مُحَقِّقُوا الْأَيَّامَ الْأَشَاعِرَ
وَقَبْلَهَا اللَّوْمُ عَلَى كَفِّ نُهْيٍ، وَالْأَكْثَرُونَ قَبْلُ دُو تَوَجُّهِ-
بَعْدَ دُخُولِ وَفْتِهِ إِلْزَامًا وَقَبْلَهُ لَدَيْهِمْ إِعْلَامًا؛
ثُمَّ إِذَا بَاشَرَ قَالُوا: يَسْتَمِرُّ، وَقَالَ قَوْمٌ بِانْقِطَاعِ مُسْتَقَرِّ

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٣١. اذْكُرْ وقتَ تَعَلُّقِ الأمرِ بالفعلِ في الحالاتِ التالية:

١. قبل المباشرة.

٢. حال المباشرة.

٣. بعد المباشرة.

التمارين والتطبيقات



فائدة:

قال المصنّف عن هذه المسألة في رَفْعِ الحاجب (٢/ ٥٧): (وهي قليلةُ الجدوى في الفقه).



المسألة

التكليف بما عِلِمَ الأمرُ انتفاء شرطه

نص جمع الجوامع

لَمْ يَصِحَّ التَّكْلِيفُ وَيُوجَدُ مَعْلُومًا لِلْمَأْمُورِ إِثْرُهُ مَعَ عِلْمِ الْأَمْرِ - وَكَذَا الْمَأْمُورُ فِي الْأَظْهَرِ - انْتِفَاء شَرْطِ وَقُوعِهِ عِنْدَ وَقْتِهِ؛ كَأَمْرِ رَجُلٍ بِصَوْمِ يَوْمٍ عِلْمَ مَوْتِهِ قَبْلَهُ؛ خِلَافًا لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، أَمَّا مَعَ جَهْلِ الْأَمْرِ فَاتَّفَاقٌ.



نص الكوكب الساطع

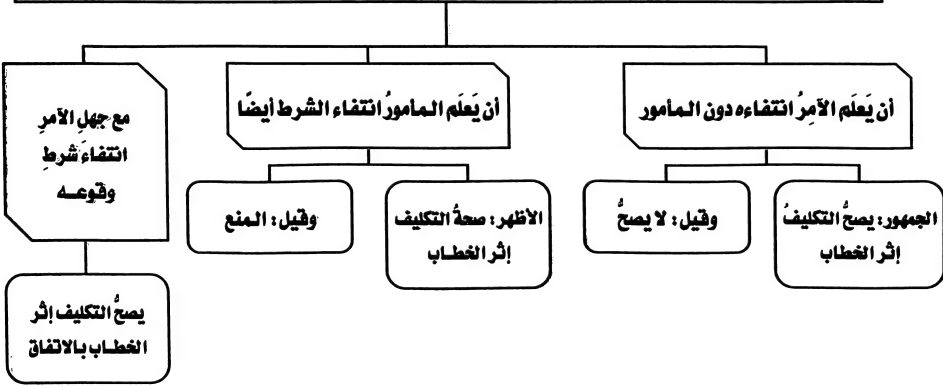
يَصِحُّ - فِي الْأَظْهَرِ - أَنْ يُكَلَّفَا - مَنْ انْتَفَا شَرْطُ الْوُقُوعِ عَرَفَا،
أَوْ أَمْرٌ، وَاتَّفَقُوا إِنْ جَهِلَا. وَالْعِلْمُ لِلْمَأْمُورِ إِثْرُهُ اِعْتِلَا



تشجير المسألة



المكلف به إذا كان وقوعه مشروطاً بشرطٍ يتحقق انتفاؤه عند وقته ، هل يصحُّ التكليف به؟



الأسئلة النظرية



١٣٢. هل يصحُّ التكليف بما عَلِمَ الْآمِرُ - وكذا المأمور - انتفاء شرطه؟ وما مثال ذلك؟



التمارين والتطبيقات

[١٤٦] مَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، ثُمَّ مَاتَ، فَهَلْ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِي تَرْكِهِ؟ مَعَ كَوْنِنَا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ وَجُوبُ صِيَامِ هَذَا الْيَوْمِ عَلَيْهِ؛ لَكُونِهِ مَاتَ، وَمَا الْمَسْأَلَةُ الْأَصُولِيَّةُ الْمُرْتَبِطَةُ بِهَا؟

[١٤٧] مَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، ثُمَّ جُنَّ إِلَى آخِرِ النَّهَارِ، فَهَلْ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِي تَرْكِهِ؟ مَعَ كَوْنِنَا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ وَجُوبُ صِيَامِ هَذَا الْيَوْمِ عَلَيْهِ؛ لَكُونِهِ جُنَّ، وَمَا الْمَسْأَلَةُ الْأَصُولِيَّةُ الْمُرْتَبِطَةُ بِهَا؟

[١٤٨] مَنْ عَلِمَتْ أَنَّهَا تَحِيضٌ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا افْتِتَاحُ النَّهَارِ بِالصَّوْمِ؟ اذْكُرِ الْمَسْأَلَةَ الْمُؤَثَّرَةَ، وَاخْتِيارَ ابْنِ السُّبْكِيِّ فِيهَا.



المسألة

تعلق الحكم على الترتيب أو البدل

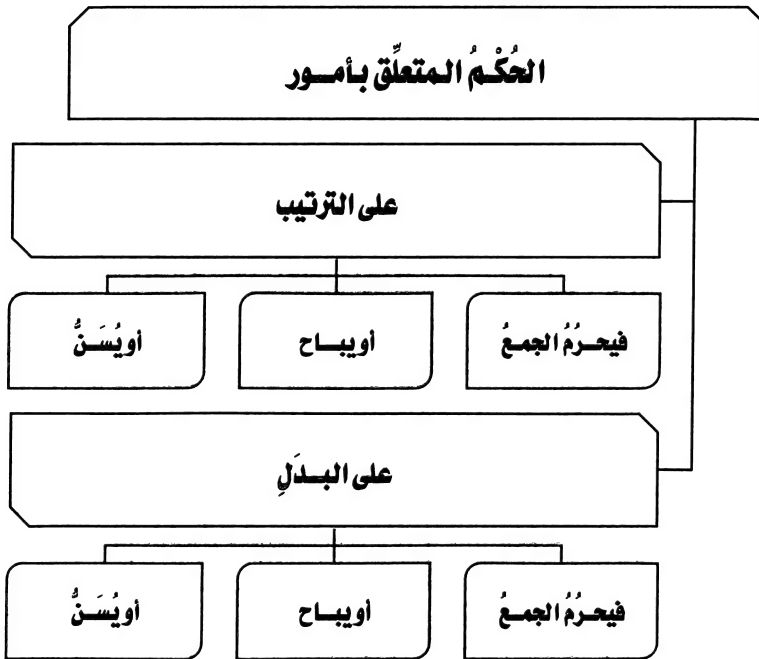
نص جمع الجوامع

لَا خَاتِمَةَ: الْحُكْمُ قَدْ يَتَعَلَّقُ بِأَمْرَيْنِ عَلَى التَّرْتِيبِ.. فَيَحْرُمُ الْجَمْعُ، أَوْ يُبَاحُ، أَوْ يُسَنُّ، وَعَلَى الْبَدَلِ كَذَلِكَ.

نص الكوكب الساطع

فِي وَاجِبِ التَّرْتِيبِ وَالتَّخْيِيرِ عَنْ: تَحْرِيمُ جَمْعٍ، وَإِبَاحَةٌ، وَسَنُّ

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٣٣. الحُكْمُ قَدْ يَتَعَلَّقُ بِأَمْرَيْنِ فَأَكْثَرُ عَلَى وَجْهَيْنِ، اذْكُرْهُمَا، وَاذْكُرْ ثَلَاثَةَ أَمْثَلَةٍ لِكُلِّ مِنْهُمَا.



التمارين والتطبيقات

[١٤٩] املأ الجدول الآتي:

واجب على التخيير			واجب على الترتيب			المسألة
حُكْمُ الْجَمْعِ			حُكْمُ الْجَمْعِ			
يُسَنُّ	يَبَاحُ	يَحْرُمُ	يُسَنُّ	يَبَاحُ	يَحْرُمُ	
						الجمع بين أكل المذكَى وأكل المَيْتَةِ للمضطرّ.
						الجمع بين الوُضوء والتيمُّم.
						الجمع بين خصال كفارة الظَّهَارِ.
						تزويج المرأة بكُفَّائِنِ.
						سَتْرُ الْعَوْرَةِ بثَوْبَيْنِ سَاتِرَيْنِ.
						الجمع بين خصال كفارة اليمين.



المسألة الكتاب الأول

نص جمع الجوامع

الكتاب الأول

له في الكتاب، ومباحث الأقوال

نص الكوكب الساطع

لا يوجد.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

لا يوجد.

التمارين والتطبيقات

لا يوجد.

المسألة القرآن

نص جمع الجوامع

لله «الكتاب»: القرآن، والمعنيُّ به هُنا: اللفظُ المنزَّلُ على مُحَمَّدٍ ﷺ للإعجازِ بِسُورَةٍ مِنْهُ، الْمُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ.
لله وَمِنْهُ الْبَسْمَلَةُ أَوَّلُ كُلِّ سُورَةٍ، غَيْرَ «بَرَاءَةٍ»؛ عَلَى الصَّحِيحِ، لَا مَا نُقِلَ آحَادًا؛ عَلَى الْأَصَحِّ.

نص الكوكب الساطع

أَمَّا الْقُرْآنُ - هَهُنَا -: فَالْمُنَزَّلُ عَلَى النَّبِيِّ مُعْجَزًا يُفَصِّلُ
بَاقِي تِلَاوَةٍ. وَمِنْهُ الْبَسْمَلَةُ
لَا فِي «بَرَاءَةٍ». وَلَا مَا نُقِلَهُ -
وَالسَّبْعُ قَطْعًا لِلتَّوَاتُرِ انْتَمَى،
آحَادُهُمْ عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٣٤. بماذا عرّف المصنّف القرآن الكريم؟

١٣٥. هل البسملة من القرآن؟

١٣٦. هل القراءة الشاذّة من القرآن؟ ولماذا؟

١٣٧. اذكرْ مثلاً على القراءة الشاذة، ثم طبّق الاحتجاج بها من عدمه.



التمارين والتطبيقات



تأتي.



المسألة القراءات السبع

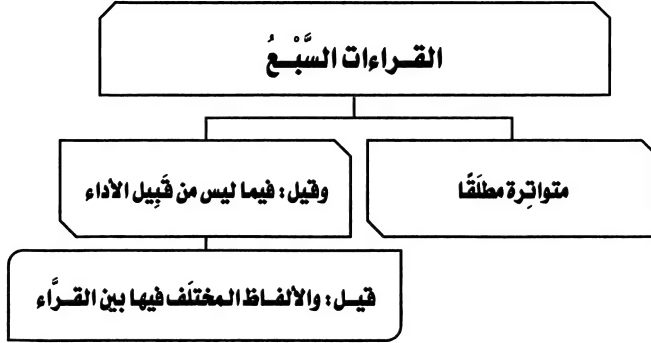
نص جمع الجوامع

للهِ وَالسَّبْعُ مُتَوَاتِرَةٌ، قِيلَ: فِيمَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْأَدَاءِ؛ كَالْمَدِّ، وَالْإِمَالَةِ، وَتَخْفِيفِ
الْهَمْزَةِ؛ قَالَ أَبُو شَامَةَ: وَالْأَلْفَاظُ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا بَيْنَ الْقُرَّاءِ.

نص الكوكب الساطع

أَحَادُهُمْ عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا. وَالسَّبْعُ قَطْعًا لِلتَّوَاتُرِ انْتَمَى،
وَقِيلَ: إِلَّا هَيْئَةَ الْأَدَاءِ، قِيلَ: وَخُلِفَ اللَّفْظُ لِلْقُرَّاءِ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٣٨. القراءات السبعة هل هي متواترة أو لا؟ اذكر الأقوال في المسألة.

التمارين والتطبيقات

[١٥٠] مَيِّزْ مَا يُعَدُّ متواتراً اتفاقاً مما اختلفَ في تواتره مما لا يُعَدُّ متواتراً - حسبَ تقرير المصنّف - مع التعليل^(١):

١. ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾: انفق القراء السبعة على قراءتها بكيفية واحدة.

(١) الأمثلة المذكورة في السؤال من إفادة فضيلة الشيخ المقرئ الدكتور/ ضيف الله الشمراني -جزاه الله عنا خيراً-.

٢. المدُّ المتصل في مثل: (الماء) اختلفوا في مقدار مدّه، فيقرّؤه (ورّش عن نافع، وحمزة) بالإشباع (٦ حركات)، ويقرأ باقي السبعة: (وهم: قالون عن نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، والكسائي) بالتوسط (٤ حركات).

٣. ﴿كَذَبَتْ قَوْمٌ نَبِيَّ الْمُرْسَلِينَ﴾: اتفق القراء السبعة على قراءتها بكيفية واحدة.

٤. (الإنسان): يقرّؤها ورّش بنقل الهمز، وكذلك حمزة إذا وقف، والباقون بالتحقيق.

٥. ﴿وَالْعَصْرِ﴾: اتفق القراء السبعة على قراءتها بكيفية واحدة.

٦. اختلافهم في تخفيف الهمز في (المؤمنون): يقرّؤها ورّش عن نافع، والسّوسي عن أبي عمرو: بإبدال الهمز، ويقف عليها حمزة بالإبدال كذلك، والباقون بالتحقيق وضلاً ووقفاً.

٧. ١. (ذكرى، اشترى): يقرّؤها بالإمالة الكبرى أبو عمرو وحمزة والكسائي، ويقرّوها بالإمالة الصغرى (التقليل): ورّش، ويقرّوها بالفتح باقي السبعة: (وهم: قالون عن نافع، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم).

٨. ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾: اتفق القراء السبعة على قراءتها بكيفية واحدة.

٩. (وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله): قرأ ابن عامر بحذف الواو، وقرأ باقي السبعة بإثباتها.

١٠. ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾: اتفق القراء السبعة على قراءتها بكيفية واحدة.

١١. لفظ (الناس): إذا كان مجروراً يَقْرَأُ بِإِمَالَتِهِ الدُّورِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَيَقْرَأُ
بَاقِيَ السَّبْعَةِ بِالْفَتْحِ.

١٢. (مالك يوم الدين): يَقْرَأُ عَاصِمٌ وَالْكِسَائِيُّ: (مالك)، وَيَقْرَأُ بَاقِيَ السَّبْعَةِ:
(مَلِكٌ).

١٣. (انظرونا نقتبس من نوركم): قَرَأَ حَمْزَةٌ بِهِمَزَةٌ قَطْعٌ وَكسِرِ الظَّاءِ:
(أَنْظِرُونَا)، وَقَرَأَ بَاقِيَ السَّبْعَةِ بِهِمَزَةٌ وَصَلٍ وَضَمُّ الظَّاءِ: (انْظُرُونَا).

١٤. قراءة ابن مسعود: ((والسارق والسارقة فاقطعوا أيما نهما)).

١٥. قَرَأَ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَابْنُ مُحَيْصِنٍ وَأَبُو حَيَّوَةَ:
«رَاعِنًا» بِالتَّنْوِينِ.



المسألة القراءات الشاذة

نص جمع الجوامع



لَا وَلَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِالشَّاذِّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَا وَرَاءَ الْعَشْرَةِ؛ وَفَاقًا لِلْبَغَوِيِّ وَالشَّيْخِ
الإمام، وَقِيلَ: مَا وَرَاءَ السَّبْعَةِ، أَمَّا إِجْرَاؤُهُ مَجْرَى الْآخَادِ.. فَهُوَ الصَّحِيحُ.



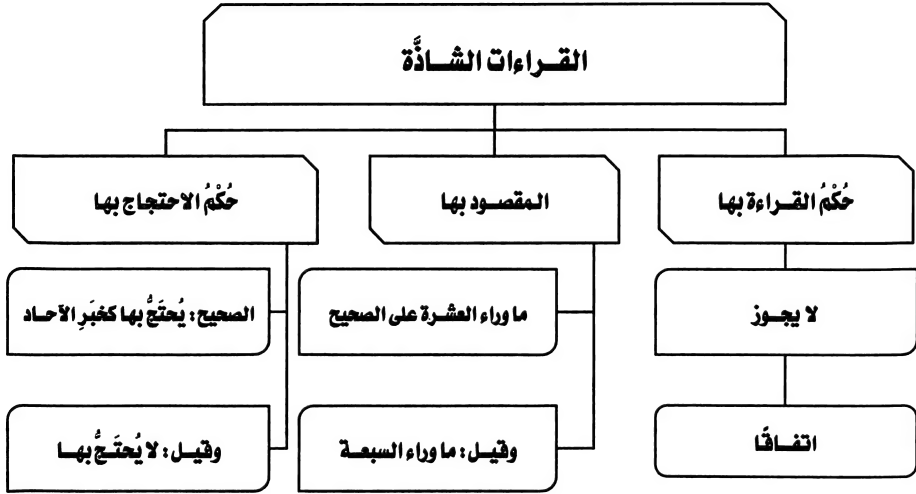
نص الكوكب الساطع



وَأَجْمَعُوا أَنَّ الشَّوَاذَ لَمْ تُبَخْ قِرَاءَةٌ بِهَا، وَلَكِنَّ الْأَصَحَّ -
كَخَبَرٍ فِي الْإِخْتِجَاجِ تَجْرِي. وَأَنَّهَا الَّتِي وَرَاءَ الْعَشْرِ.



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٣٩. هل تجوز القراءة بالشاذ (ما نُقِلَ قرآنًا آحادًا)؟

١٤٠. ما حُكْمُ الاحتجاج بالقراءة الشاذة؟

التمارين والتطبيقات

[١٥١] بَيِّنْ مَا يَدْخُلُ فِي الْقُرْآنِ وَمَا لَا يَدْخُلُ حَسَبَ تَقْرِيرِ الْمَصْنُفِ ﷺ ثُمَّ بَيِّنْ هَلْ يُعَدُّ مَا ذَكَرَ دَلِيلًا يُحْتَجُّ بِهِ أَوْ لَا؟ وَهَلْ تَصَحُّ الْقِرَاءَةُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ خَارِجَهَا؟

١. ((أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي؛ فَلْيُظَنَّ بِي مَا شَاءَ)).
٢. ((إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)).
٣. ((وَالشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا)).
٤. ((حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ)).
٥. ((يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي)).
٦. ((فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مَتَابَعَاتٍ)).
٧. ((بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)).
٨. ((وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ مِنْ أُمِّ)).
٩. ((وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا)).

[١٥٢] مَيِّزِ الْقِرَاءَةَ الشَّاذَّةَ مِنَ الْمَتَوَاتِرَةِ:

١. قِرَاءَةُ عَاصِمٍ.
٢. قِرَاءَةُ نَافِعٍ.
٣. قِرَاءَةُ يَعْقُوبَ.
٤. قِرَاءَةُ ابْنِ مَحِيصِينَ.
٥. قِرَاءَةُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ.
٦. قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ.
٧. قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ.

٨. قراءة أبي عمرو البصريّ.

٩. قراءة حمزة.

١٠. قراءة الكسائيّ.

١١. قراءة أبي جعفر.

١٢. قراءة خلف.

١٣. قراءة الأعمش.

[١٥٣] روى الحاكم في مستدرّكه (٣٠٣/٢): عن أبيّ بن كعب رضي الله عنه: أنه كان يقرؤها [أي آية كفارة اليمين]: «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مَتَابَعَاتٍ»، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه، قال ابن رُشد في بداية المجتهد (١٨٠/٢): (وأما المسألة الثالثة - وهي اختلافهم في اشتراط تتابع الأيام الثلاثة في الصيام - فإن مالكا والشافعي لم يشترطا في ذلك وجوب التتابع، وإن كانا استحَبَّاهُ، واشترطَ ذلك أبو حنيفة) [وأحمد]، فما القاعدة الأصولية المؤثرة في هذا الخلاف؟

[١٥٤] القراءة المتواترة: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾، وفي قراءة سعد بن أبي وقاص: (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ)، قال ابن حجر: (أخرجه البيهقيّ بسند صحيح)، وهذه القراءة شاذّة، والقراءة الشاذة مختلف في حجّيتها، ومع هذا لم يختلف العلماء في أن الآية خاصة بالإخوة لأُمّ، فما السبب؟

[١٥٥] استَدِلَّ عَلَى أَنَّ السَّارِقَ إِذَا سَرَقَ يَجِبُ قَطْعُ يَدِهِ الْيُمْنَى لَا الْيُسْرَى؛
بقراءة ابن مسعودٍ: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيما نهما)، حَدَّدَ ثَلَاثَ قَوَاعِدَ
أُصُولِيَّةٍ ابْنِي عَلَيْهَا هَذَا الِاسْتِدْلَالَ؟

[١٥٦] جَاءَ فِي مِفْتَاحِ الْوُصُولِ: (وَكَذَلِكَ احْتَجَّتِ الْحَنْفِيَّةُ عَلَى أَنَّ الْفَيْئَةَ فِي
الْإِيلَاءِ إِنَّمَا مَحَلُّهَا الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ، لَا بَعْدَهَا؛ بِقِرَاءَةِ أَبِي بَنْي كَعْبٍ: (فَإِنْ فَاءُوا
فِيهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)، وَأَصْحَابُنَا يَقُولُونَ: إِنَّمَا الْفَيْئَةُ بَعْدَ تَمَامِ الْأَرْبَعَةِ
الْأَشْهُرِ)، مَا سَبَبُ الْخِلَافِ؟

[١٥٧] احْتَجَّ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ عَلَى وَجُوبِ الْعِمْرَةِ بِقِرَاءَةِ: (وَأَقِيمُوا الْحَجَّ
وَالْعِمْرَةَ لِلَّهِ)، مَا الْمَسْأَلَةُ الْأُصُولِيَّةُ الَّتِي تَصَحِّحُ هَذَا الدَّلِيلَ أَوْ تُسْقِطُهُ؟

[١٥٨] جَاءَ فِي مِفْتَاحِ الْوُصُولِ: (وَمِثَالُهُ: احْتِجَاجُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ عَلَى أَنَّ
خَمْسَ رَضَعَاتٍ هِيَ الَّتِي تَوْجِبُ الْحُرْمَةَ، فَإِنْ كَانَتْ أَقَلَّ فَلَا حُرْمَةَ: بِمَا فِي
صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: "كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: (عَشْرُ
رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ)، فَنُسَخْنَ بِخَمْسٍ رَضَعَاتٍ، فَتُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
وَهِيَ مِمَّا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ).

فَيَقُولُ أَصْحَابُنَا: هَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قِرَاءَتُنَا، لَكَانَ مُتَوَاتِرًا، وَلَيْسَ
بِمُتَوَاتِرٍ؛ فَلَيْسَ بِقِرَآنٍ.

وَالْجَوَابُ عِنْدَهُمْ: أَنَّ التَّوَاتُرَ شَرْطٌ فِي التَّلَاوَةِ، لَا فِي الْحُكْمِ، وَقَصْدُ
الْمُسْتَدِلِّ هُنَا: إِثْبَاتُ حُكْمِ الْخَمْسِ، لَا إِثْبَاتُ تَلَاوتِهَا؛ فَهَذَا جَوَابُ الشَّافِعِيِّ
عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ)، مَا الْمَسْأَلَةُ الْأُصُولِيَّةُ الَّتِي يُبْنَى عَلَيْهَا خِلَافُهُمْ؟



المسألة

حُكْمُ وَرُودِ مَا لَا مَعْنَى لَهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

نص جمع الجوامع

لَهُ وَلَا يُجَوِّزُ وَرُودُ مَا لَا مَعْنَى لَهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ خِلَافًا لِلْحَشَوِيَّةِ،



نص الكوكب الساطع

وَلَمْ يُجَوِّزْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَرُودُ مَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَى يَبِينُ.



تشجير المسألة

هل يجوز ورود ما لا معنى له في الكتاب والسنة؟

لا يجوز ورود ما لا معنى له في الوحيين

خلافًا للشبهة

الأسئلة النظرية

١٤١. ما حُكْمُ ورود ما لا معنى له في الكتاب والسنة؟

التمارين والتطبيقات

[١٥٩] ﴿كَهَيَّعَ﴾ هل لها معنى؟ علّل إجابتك.

المسألة

ورود ما يُعنى به غير ظاهره

في القرآن والسنة

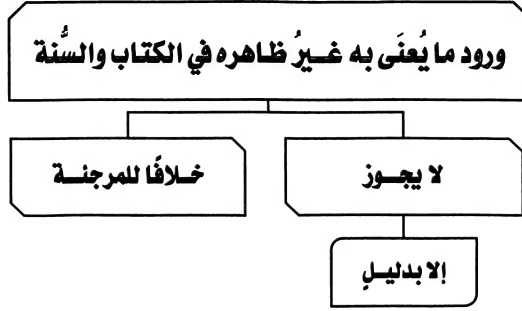
نص جمع الجوامع

لَا مَا يُعْنَى بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ؛ خِلَافًا لِلْمُرْجِئَةِ.

نص الكوكب الساطع

أَوْ مَا سِوَى ظَاهِرِهِ قَدْ يُقْصَدُ بِلَا دَلِيلٍ عِنْدَ مَنْ يُعْتَمَدُ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٤٢. ما حُكْمُ ورود ما يُعْنَى به غير ظاهره في نصوص الكتاب والسنة؟

التمارين والتطبيقات

[١٦٠] قالت بعض الفرق المبتدعة: (المرادُ بظواهر الآيات والأخبار الدالّة على عقاب الفاسقين، ووعيد العصاة والمذنبين: الترهيبُ فقط؛ كيلا يختلّ نظامُ العالم؛ بناءً على معتقدهم: أن المعصية لا تضرُّ مع الإيمان، كما أن الطاعة لا تنفعُ مع الكفر)، ما القاعدة الأصولية التي يُردُّ بها عليهم؟

المسألة

بقاء المجمل غير مبين

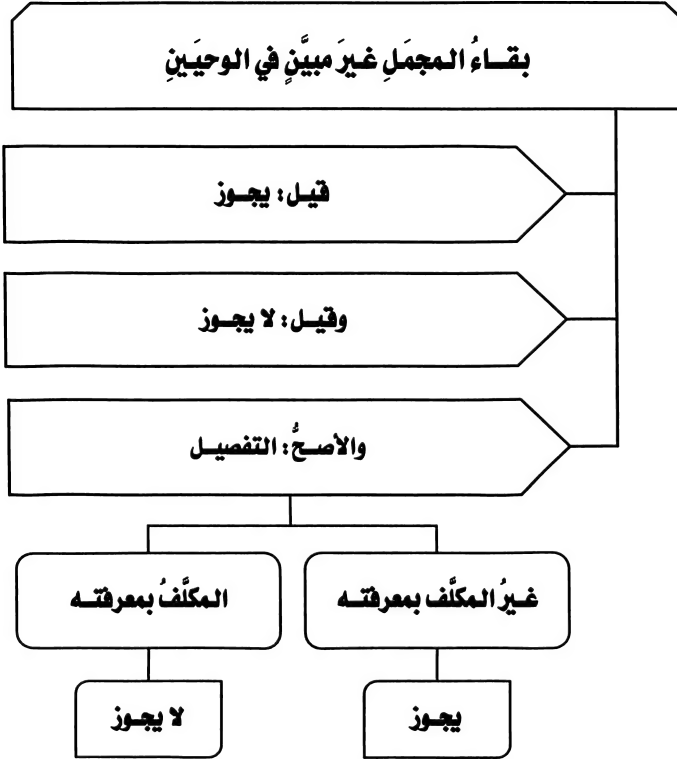
نص جمع الجوامع

لَمْ وَفِي بَقَاءِ الْمُجْمَلِ غَيْرَ مُبَيَّنٍ، ثَالِثُهَا الْأَصَحُّ: لَا يَبْقَى الْمُكْلَفُ بِمَعْرِفَتِهِ.

نص الكوكب الساطع

ثُمَّ أَصَحُّهَا بَقَاءُ الْمُجْمَلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُكْلَفًا بِالْعَمَلِ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٤٣. ما حكم بقاء مجمل غير مبين في نصوص الكتاب والسنة؟

التمارين والتطبيقات

[١٦١] هل يجوز أن يقال: إن قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾، أو ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾، أو ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ مجملٌ لم يأتِ بيانه في الشرع؟ ولماذا؟ وهل يجوز أن يقال هذا في: ﴿كَهَيْعَصَ﴾، أو في قوله تعالى: ﴿وَأَبَا﴾؟



المسألة

إفادَةُ الأدلَّةِ النِّقْلِيَّةِ اليَقِينِ

نص جمع الجوامع

لَهُ وَالْحَقُّ: أَنَّ الْأَدِلَّةَ النَّقْلِيَّةَ قَدْ تُفِيدُ الْيَقِينَ بِانْضِمَامِ تَوَاتُرٍ أَوْ غَيْرِهِ.

نص الكوكب الساطع

وَأَنَّ بِالْقَرَائِنِ الْأَدِلَّةِ نَقْلِيَّةً تُعْطِي الْيَقِينَ كُلَّهُ

تشجير المسألة



الأدلة النقلية هل تفيد اليقين؟

الحق: تفيده بانضمام

أو غيره

توابع

قيل: تفيده مطلقاً

وقيل: لا تفيده مطلقاً



الأسئلة النظرية



١٤٤. الأدلة النقلية هل تفيد اليقين؟



التمارين والتطبيقات



لا يوجد إلا بتكليف.



المسألة

تقسيم المنطوق باعتبار الظهور

نص جمع الجوامع

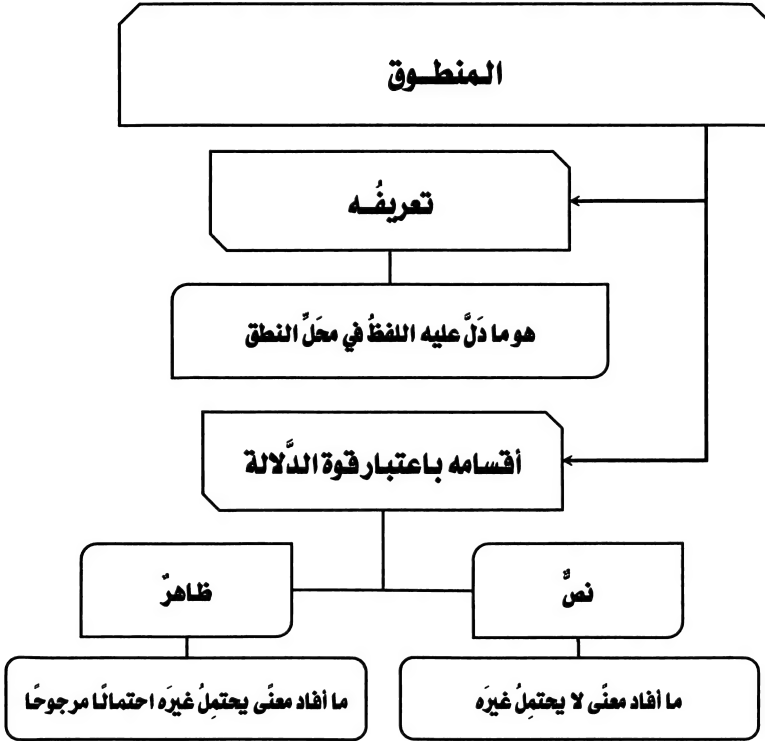
الْمَنْطُوقُ وَالْمَفْهُومُ

لله «الْمَنْطُوقُ»: مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي مَحَلِّ النُّطْقِ؛ وَهُوَ «نَصٌّ» إِنْ أَقَادَ مَعْنَى لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ؛ كَزَيْدٍ، «ظَاهِرٌ» إِنْ اِحْتَمَلَ مَرْجُوحًا؛ كَالْأَسَدِ.

نص الكوكب الساطع

الْأَوَّلُ: الدَّلَالُ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي مَحَلِّ نُطْقِي. وَهُوَ: نَصٌّ إِنْ يَفِي -
كَ «عَامِرٍ» لَمْ يَحْتَمِلْ مَعْنَى سِوَى مُفَادِهِ، وَظَاهِرٌ لَهُ حَوَى.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٤٣. عرّف "المنطوق"، وما أقسامه؟ وما تعريف كلّ قسم؟ مثّل لكل قسمٍ بمثالين.

التمارين والتطبيقات

[١٦٧] مِيزُ المنطوقِ من المفهومِ فيما يأتي:

١. تحريمُ التأفيفِ من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَّهُمَا أُفٍّ﴾.
٢. تحريمُ الضربِ من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَّهُمَا أُفٍّ﴾.
٣. وجوبُ زكاةِ سائمةِ الغنمِ من حديث: «في الغنمِ السائمةِ الزكاةُ».
٤. عدم وجوب الزكاةِ في المعلوفةِ من حديث: «في الغنمِ السائمةِ الزكاةُ».

[١٦٨] قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَتَابَعْدُ وَإِنَّمَا فَدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوَارَهَا﴾، قيل: إنه نصٌّ في جوازِ المَنِّ والفداء، وقيل: هو مجملٌ، بيّن وجهَ كلِّ قول، ثم ناقشِ القولينِ. [يمكن الرجوعُ للمنهاج للباجي ص ٤٥].

[١٦٩] مِيزُ النصِّ من الظاهر فيما يأتي:

١. دلالةُ قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ على إثباتِ الرسالةِ لمحمدٍ ﷺ.

٢. دلالةُ (الأعمال) في حديث: «إنما الأعمالُ بالنيّاتِ» على الوُضوءِ.

٣. دلالة: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ على تحريمِ المَيْتَةِ.

٤. دلالة: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا» على وجوبِ الغُسلِ.

٥. دلالة: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا» على مشروعيةِ غُسلِ الإناءِ إذا شَرِبَ الكلبُ فيه.

٦. دَلَالَةٌ: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ عَلَى تَحْرِيمِ الرِّبَا.
٧. دَلَالَةٌ: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْإِشْهَادِ عَلَى الْبَيْعِ.
٨. دَلَالَةٌ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ عَلَى تَحْرِيمِ جِلْدِ الْمَيْتَةِ الْمَدْبُوعِ.
٩. دَلَالَةٌ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا» عَلَى شُمُولِ ذَلِكَ لِكَلْبِ الصَّيْدِ، وَالْكَلْبِ الْمَأْذُونِ فِي اتِّخَاذِهِ.
١٠. دَلَالَةٌ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً» عَلَى فَضْلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.
١١. دَلَالَةٌ: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ عَلَى وَجوبِ الْإِشْهَادِ عَلَى الْبَيْعِ.
١٢. دَلَالَةٌ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ ﷻ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا» عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الصَّلَاةِ عَلَى وَقْتِهَا.
١٣. دَلَالَةٌ: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾ عَلَى نُبُوَّةِ إِبْرَاهِيمَ.
١٤. دَلَالَةٌ: ﴿فَمَنْ تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ عَلَى عَدَدِ أَيَّامِ الصِّيَامِ لِلْمَتَمَتِّعِ عَشْرَةً.
١٥. دَلَالَةٌ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ، يَخَوْفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ، وَإِنْ هُمَا لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا،

فَصَلُّوا وَاذْعُوا حَتَّى يَنْكَشِفَ مَا بِكُمْ» عَلَى أَنْ الْكَسُوفَ لَيْسَ بِسَبَبِ
مَوْتِ أَحَدٍ.

١٦. دَلَالَةٌ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ» عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ الْخَمْرِ.

١٧. دَلَالَةٌ: ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ
مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ عَلَى قُبْحِ الْغِيْبَةِ.



المسألة

تقسيم المنطوق باعتبار الأفراد والتركيب

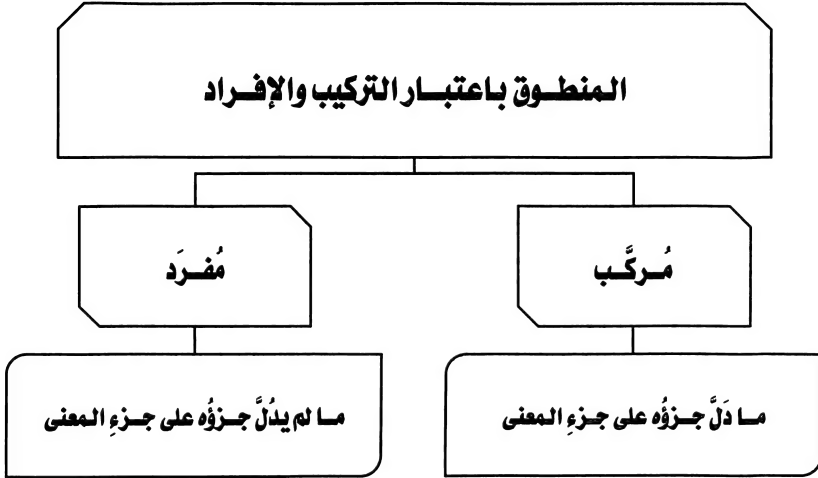
نص جمع الجوامع

لله وَاللَّفْظُ إِن دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ الْمَعْنَى.. فَ «مُرْكَبٌ»، وَإِلَّا.. فَ «مُفْرَدٌ».

نص الكوكب الساطع

مُرْكَبٌ إِن جُزْءٌ مَعْنَى يُقْصَدُ أَفَادَةُ الْجُزْءِ، وَإِلَّا مُفْرَدٌ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٤٤. ينقسمُ المنطوقُ باعتبار الإفراد والتركيب إلى قسمين، اذكرهما، ثم اذكر تعريفَ كُلِّ منهما.

التمارين والتطبيقات

[١٧٠] مَيِّزَ اللفظَ المركَّبَ من المفردِ فيما يأتي:

١. عباد الرحمن.
٢. ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾.
٣. ﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾.
٤. ﴿مُحَمَّدٌ﴾.
٥. طَهُور.
٦. أصول الفقه.
٧. الباء في قوله تعالى: ﴿بِرُّءُوسِكُمْ﴾.



المسألة

المطابقة، والتضمن، والالتزام

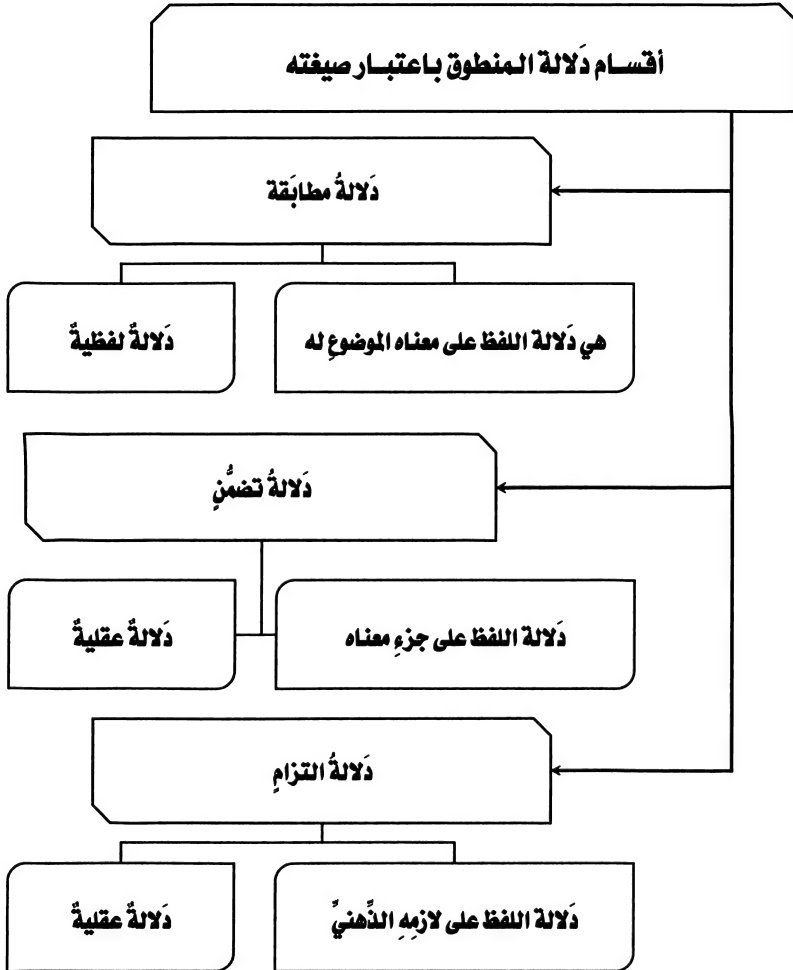
نص جمع الجوامع

لَهُ وَدَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَاهُ: «مُطَابَقَةٌ»، وَعَلَى جُزْئِهِ: «تَضَمُّنٌ»، وَلَا زِمَهُ الدَّهْنِيُّ:
«الْإِذَا»، وَالْأُولَى: لَفْظِيَّةٌ، وَالثَّانِيَانِ: عَقْلِيَّتَانِ.

نص الكوكب الساطع

وَأِنْ يُفْهِدَ مَعْنَاهُ بِالْمُوَافَقَةِ فَإِنَّهَا لَفْظِيَّةٌ مُطَابَقَةٌ،
وَجُزْأُهُ تَضَمُّنٌ، وَالْإِذَا لَزَامَ لَا زِمَهُ، وَذَاكَ بِالْعَقْلِ التَّمَامِ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٤٥. اذكر تعريف الدلالات الآتية، ثم بين هل هي عقلية أو لفظية:

[١] دلالة المطابقة.

[٢] دلالة التضمن.

[٣] دلالة الالتزام.

التمارين والتطبيقات

[١٧١] إذا قلنا: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ يدلُّ على قدرته وعلمه؛ لأنه لا يمكن أن يكون خالقًا إلا وهو قادر، فما نوع الدلالة [مطابقة، تضمن، التزام]؟

[١٧٢] قوله تعالى: ﴿لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ﴾ يدلُّ على تفضيل نصيب الذكور بدلالة المطابقة، أم التضمن، أم الالتزام؟

[١٧٣] قوله تعالى: ﴿لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ﴾ يدلُّ على أن نصيب الأنثى أقلُّ من الذكر بدلالة المطابقة، أم التضمن، أم الالتزام؟

المسألة الاقتضاء والإشارة

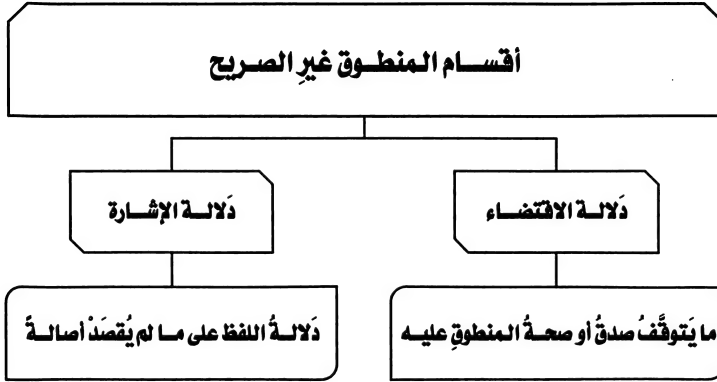
نص جمع الجوامع

لَمْ يُمْ الْمَنْطُوقُ إِنْ تَوَقَّفَ الصَّدْقُ أَوْ الصَّحَّةُ عَلَى إِضْمَارٍ.. فَ «دَلَالَةُ اقْتِضَاءٍ»، وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ وَدَلَّ عَلَى مَا لَمْ يُقْصَدِ.. فَ «دَلَالَةُ إِشَارَةٍ».

نص الكوكب الساطع

وَالصَّدْقُ وَالصَّحَّةُ فِي الَّذِي مَضَى إِنْ رَامَ إِضْمَارًا دَلَالَةُ اقْتِضَاءٍ.
أَوْ لَا وَقَدْ أَفَادَ مَا لَمْ يُقْصَدِ فَهِيَ إِشَارَةٌ. وَضِدُّ مَا بُدِيَ -

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٤٦. عرّف كلّاً من:

[١] دلالة الإشارة.

[٢] دلالة الاقتضاء.

التمارين والتطبيقات

[١٧٤] قال القسطلاني في شرح حديث: «إنما الأعمال بالنيّات»: (وتقديره: إنما صحة الأعمال كائنة بالنيّات)، ويتفرّع على هذا التقدير عدم صحة العمل بلا نيّة، ما نوع هذه الدلالة؟

[١٧٥] عن أنسٍ، قال: كان النبي ﷺ أحسنَ الناسِ خُلُقًا، وكان لي أخٌ يقال له: أبو عُمَيْرٍ - قال: أحسبُهُ - فطِيمًا، وكان إذا جاء قال: «يا أبا عُمَيْر، ما فعل النُّغَيْر؟!»، نُغَرٌّ كان يَلْعَبُ به ... إلخ؛ أخرجه البخاريُّ، استدلَّ بهذا الحديثِ على أن استدامةَ إمساك الطير في حَرَمِ المدينة جائزةٌ، مع كونِ الحديثِ لم يأتِ لبيانِ ذلك، فما اسمُ هذه الدَّلالة؟

[١٧٦] الحديث: «إنما مثلكم ومثْلُ اليهودِ والنصارى، كرجُلٍ استعملَ عمًّا لا، فقال: مَنْ يَعْمَلُ لي إلى نصفِ النهارِ على قيراطٍ قيراطٍ؟ فَعَمِلَتِ اليهودُ إلى نصفِ النهارِ على قيراطٍ قيراطٍ، ثم قال: مَنْ يَعْمَلُ لي من نصفِ النهارِ إلى صلاةِ العصرِ على قيراطٍ قيراطٍ؟ فَعَمِلَتِ النصارى من نصفِ النهارِ إلى صلاةِ العصرِ على قيراطٍ قيراطٍ، ثم قال: مَنْ يَعْمَلُ لي من صلاةِ العصرِ إلى مَغْرِبِ الشمسِ على قيراطَيْنِ قيراطَيْنِ؟ ألا فأنتم الذين يَعْمَلُونَ من صلاةِ العصرِ إلى مَغْرِبِ الشمسِ على قيراطَيْنِ قيراطَيْنِ، ألا لكم الأجرُ مرَّتَيْنِ، فغَضِبَتِ اليهودُ والنصارى، فقالوا: نحن أكثرُ عملاً وأقلُّ عطاءً! قال الله: هل ظلمتكم من حقكم شيئًا؟ قالوا: لا، قال: فإنه فضلي أعطيه مَنْ شئتُ»، استدلَّ بعضُ العلماءِ بهذا الحديثِ على أن وقتَ العصرِ يبدأ من مصيرِ ظلِّ الشيءِ مثليهِ إلى غروبِ الشمسِ، فما وجهُ الدَّلالة؟ وما نوعها؟

[١٧٧] قوله ﷺ: «رُفِعَ عن أُمَّتِي الخطأُ والنسيانُ»، لا بدَّ فيه من تقديرٍ: (الحُكْم) أو (المؤاخَذة)؛ لتعذُّرِ حملِهِ على حقيقَتِهِ، فإنهما واقعانٌ، ما اسمُ هذه الدَّلالة؟

[١٧٨] قوله تعالى: ﴿فَأَنفَلَقَ﴾: فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَنْتَظِمُ بِإِضْمَارِ (فَضْرِبِ)، وقوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ إِذْ لَوْ لَمْ يَقْدَرْ: أَهْلُ الْقَرْيَةِ، لَمْ يَصَحَّ عَقْلًا، فَصَحَّةُ السُّؤَالِ عَقْلًا تَتَوَقَّفُ عَلَى إِضْمَارِ (أَهْلِ)، مَا نَوْعُ الدَّلَالَةِ فِي الْمَثَالَيْنِ السَّابِقَيْنِ؟

[١٧٩] مَا الدَّلَالَةُ الَّتِي يُفْهَمُ بِهَا الْمَلِكُ فِي الْمَثَالِ الْآتِي؟: مَنْ قَالَ لغيرِهِ: أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِي عَلَى أَلْفٍ، فُبَيِّلَ الْعِتْقُ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ بَدُونِ الْمَلِكِ لَا يَصَحُّ شَرْعًا.

[١٨٠] قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةٌ اللَّصِيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ...﴾ الْآيَةُ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ يُعْلَمُ مِنْهُ جَوَازُ صَوْمِ الْجُنُبِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَمْ يُقْصَدْ مِنَ الْآيَةِ، وَلَكِنْ يَلْزَمُ مِنْ اسْتِغْرَاقِ اللَّيْلِ بِالرَّفَثِ وَالْمُبَاشَرَةِ أَنْ يَكُونَ جُنُبًا فِي جُزْءٍ مِنَ النَّهَارِ، وَهَذَا الِاسْتِنْبَاطُ مُحْكَمٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ (مِنْ أُمَّةِ التَّابِعِينَ)، مَا نَوْعُ الدَّلَالَةِ الْمَذْكُورَةِ؟

[١٨١] قوله ﷺ: «فِي مَا سَقَتِ السَّمَاءُ: الْعُشْرُ، وَفِي مَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ: نَصْفُ الْعُشْرِ»: احْتِجَّ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى وَجوبِ الزَّكَاةِ فِي الْخَضِرَوَاتِ، مَعَ أَنَّ الْحَدِيثَ إِنَّمَا سَيَّقَ لِبَيَانِ الْقَدْرِ الْمُخْرَجِ، لَا لِبَيَانِ الْمُخْرَجِ مِنْهُ، فَصَارَ ذِكْرُ الْمُخْرَجِ مِنْهُ غَيْرَ مَقْصُودٍ، فَمَا نَوْعُ دَلَالَتِهِ؟



المسألة

تعريف المفهوم، ومفهوم الموافقة

نص جمع الجوامع



لَهُ وَ«الْمَفْهُومُ»: مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ، لَا فِي مَحَلِّ النُّطْقِ.
لَهُ فَإِنْ وَاَفَقَ حُكْمُهُ الْمَنْطُوقَ.. فَ «مُؤَافَقَةٌ»، «فَحْوَى الْخِطَابِ» إِنْ كَانَ أَوَّلَى،
وَ«لَحْنُهُ» إِنْ كَانَ مُسَاوِيًا، وَقِيلَ: لَا يَكُونُ مُسَاوِيًا،



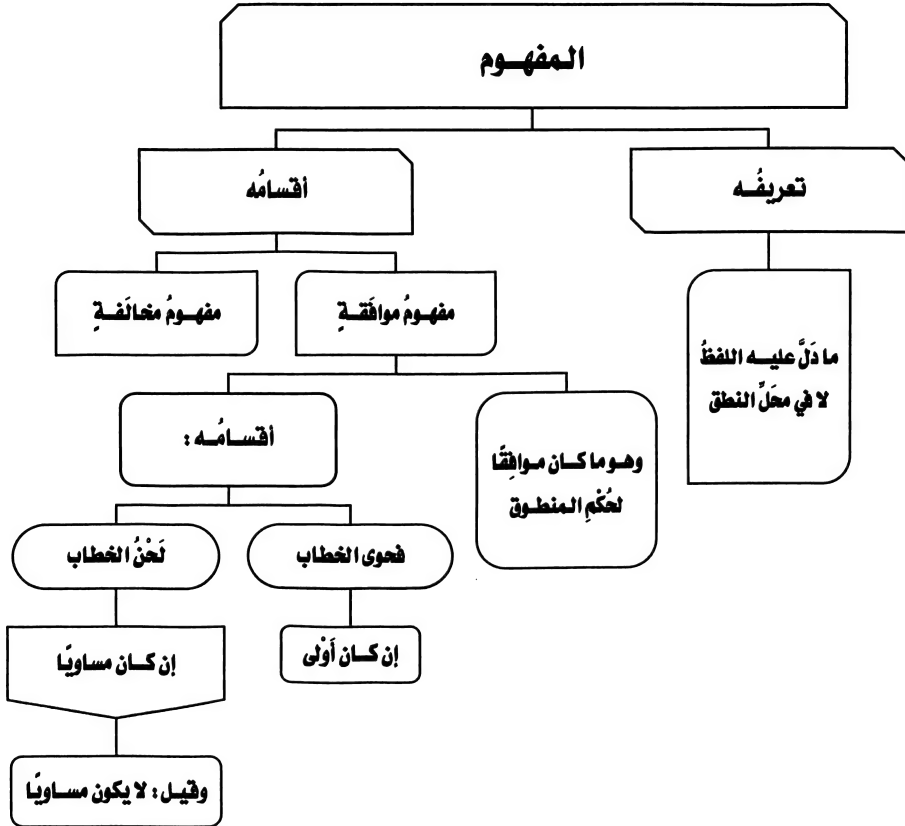
نص الكوكب الساطع



أَوْ لَا وَقَدْ أَفَادَ مَا لَمْ يُقْصَدِ فَهِيَ إِشَارَةٌ. وَضِدُّ مَا بُدِيَ -
بِعَكْسِهِ حُدًّا. فَمَهْمَا وَاَفَقَهُ فِي حُكْمِهِ الْمَنْطُوقُ فَالْمُؤَافَقَةُ:
فَحْوَى الْخِطَابِ إِنْ يَكُنْ أَوَّلَى، وَمَا سَاوَى فَلَحْنُهُ، وَقِيلَ: مَا انْتَمَى.



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٤٧. ما تعريف "المفهوم"؟ وما أقسامه؟ وما تعريف كل قسم؟

التمارين والتطبيقات

[١٨٢] مِيزَ المنطوقَ من المفهوم فيما يأتي:

١. دلالة حديث: «في سائمة الغنم: الزكاة» على وجوب الزكاة في السائمة من الغنم.

٢. دلالة حديث: «في سائمة الغنم: الزكاة» على عدم وجوب الزكاة في المعلوفة.

[١٨٣] (قوله سبحانه: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَنَّا أَقِي﴾ يدلُّ على تحريم الضرب؛ فإن الشارع إذا حرَّم التأقِفَ، كان تحريم الضربِ أولى)، ما نوع هذا الاستدلال؟

[١٨٤] (قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ فعلِمنا أنه مَنْ يَعْمَلُ مثاقيلَ، فأولى أن يراه)، ما نوع هذا الاستدلال؟

[١٨٥] (قوله تعالى: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنٌ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْنَطُ يُؤْدُوهُ إِلَيْكَ﴾، فَمَنْ كان يؤدي القنطارَ إذا أوْتِمِنَ عليه، فأداؤه للدينار أولى)، ما نوع هذا الاستدلال؟

[١٨٦] (قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنٌ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَدِينَارٍ لَا يُؤْدُوهُ إِلَيْكَ﴾، فَمَنْ كان لا يؤدي الدينارَ، فأحرى ألا يؤدي القنطارَ)، ما نوع هذا الاستدلال؟

[١٨٧] في مفتاح الوصول: (يقول أصحابنا: في أن تارك الصلاة متعمداً يجب عليه قضاؤها؛ بقوله ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»، قالوا: فإذا كان النائم والساهي يقضيان الصلاة وهما غير مخاطبين، فلأن يقضيها العاقد أولى)، ما نوع هذا الاستدلال؟

[١٨٨] في مِفْتَاحِ الْوُصُولِ: (وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْيَمِينِ الْغَمُوسُ - وَهِيَ الَّتِي يَتَعَمَّدُ الْحَالِفُ فِيهَا الْكَذِبَ - أَنْ فِيهَا الْكَفَارَةُ؛ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾، فَإِذَا شُرِعَتِ الْكَفَارَةُ حَيْثُ لَا يَأْتُمُ الْحَالِفُ، فَلَا تُشْرَعُ حَيْثُ يَأْتُمُ أَوَّلَى)، مَا نَوْعُ هَذَا الْاسْتِدْلَالِ؟

[١٨٩] (قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي قَاتِلِ النَّفْسِ عَمْدًا: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَارَةُ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا وَجِبَتْ عَلَى الْقَاتِلِ خَطَأً، كَانَ وَجُوبُهَا عَلَى الْقَاتِلِ عَمْدًا أَوَّلَى)، بَيْنَ نَوْعِ هَذَا الْاسْتِدْلَالِ، ثُمَّ نَاقِشُهُ.



المسألة

هل دلالة مفهوم الموافقة

قياسية أم لفظية؟

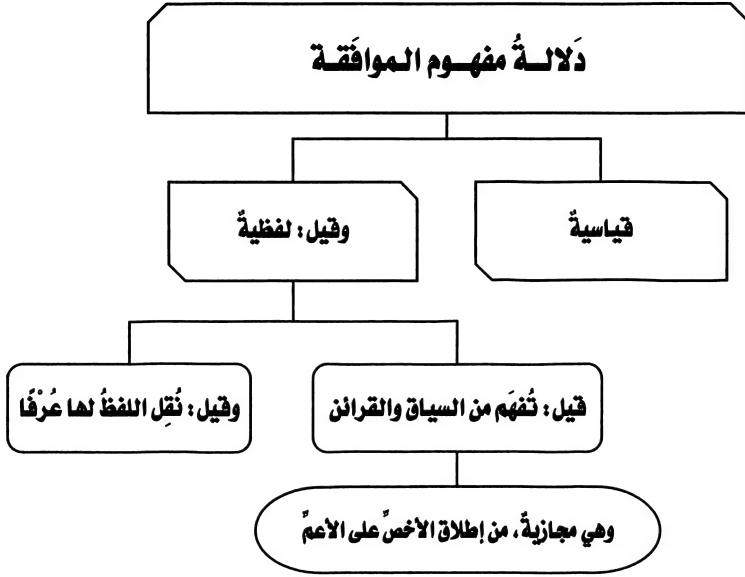
نص جمع الجوامع

لله ثُمَّ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْإِمَامَانِ: دَلَالَتُهُ قِيَاسِيَّةٌ، وَقِيلَ: لَفْظِيَّةٌ، فَقَالَ الْغَزَالِيُّ وَالْأَمِيدِيُّ: فَهَمَّتْ مِنَ السِّيَاقِ وَالْقَرَائِنِ، وَهِيَ مَجَازِيَّةٌ، مِنْ إِطْلَاقِ الْأَخْصِّ عَلَى الْأَعْمِّ، وَقِيلَ: نُقِلَ اللَّفْظُ لَهَا عُرْفًا.

نص الكوكب الساطع

فالشَّافِعِيُّ: دَلَّ قِيَاسًا، وَالْخِلَافُ: لَفْظًا؛ مَجَازًا أَوْ حَقِيقَةً؟ خِلَافُ: عِلَاقَةُ الْأَوَّلِ: إِطْلَاقُ الْأَخْصِّ، وَالثَّانِ: نُقِلَ اللَّفْظُ عُرْفًا اقْتِنَصَ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٤٨. دلالة مفهوم الموافقة هل هي دلالة قياسية أو لفظية؟ اذكر الخلاف في المسألة، ثم مثل لها بمثال.



التمارين والتطبيقات

[١٩٠] حَدِّدْ نَوْعَ الْمَفْهُومِ فِيمَا يَأْتِي، ثُمَّ بَيِّنْ هَلِ الدَّلَالَةُ فِيهِ لَفْظِيَّةٌ أَمْ قِيَاسِيَّةٌ، وَحَقِيقِيَّةٌ أَمْ مَجَازِيَّةٌ - مَبِينًا الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ -:

١. تحريم الضرب من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ﴾.
٢. تحريم قول: (أوه) للوالدين من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ﴾.
٣. تحريم إتلاف مال اليتيم من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾.
٤. أن مَنْ عَمِلَ عَمَلًا عَظِيمًا يَجَازِي بِهِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾.



المسألة

مفهوم المخالفة، وشروط الاحتجاج به

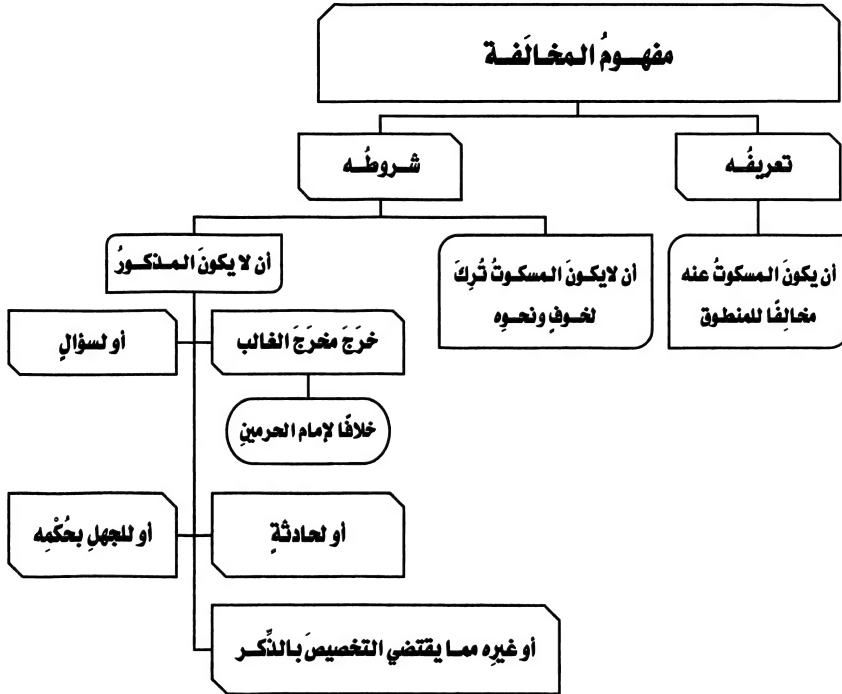
نص جمع الجوامع

لله وَإِنْ خَالَفَ.. فَ«مُخَالَفَةٌ»، وَشَرْطُهُ: أَنْ لَا يَكُونَ الْمَسْكُوتُ تَرْكًا لِحَوْفٍ وَنَحْوِهِ، وَلَا يَكُونَ الْمَذْكُورُ خَرَجَ لِلْغَالِبِ؛ خِلَافًا لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، أَوْ لِسُؤَالٍ، أَوْ حَادِثَةٍ، أَوْ لِلْجَهْلِ بِحُكْمِهِ، أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يَقْتَضِي التَّخْصِصَ بِالذِّكْرِ.

نص الكوكب الساطع

وَإِنْ يَكُنْ خَالَفَ فَالْمُخَالَفَةُ، وَشَرْطُهُ: أَنْ لَا يَكُونَ حَازِفَةً-
لِنَحْوِ خَوْفٍ، أَوْ لِعَالِبٍ يُقَالُ مَذْكُورُهُ-عَلَى الصَّحِيحِ-، أَوْ سُؤَالٍ،
أَوْ حَادِثٍ، أَوْ جَهْلٍ حُكْمٍ، أَوْ سِوَى ذَلِكَ إِذَا التَّخْصِصَ بِالذِّكْرِ حَوَى.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٤٩. عرّف "مفهوم المخالفة"، ثم اذكر شروط تحقّقه.

التمارين والتطبيقات

[١٩١] بَيِّنِ الشَّرْطَ الْمُخْتَلَّ لِحَاجَتِجَاجِ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ فِيمَا ذَكَرَ:

١. شَخْصٌ سَأَلَهُ الْقَاضِي عَمَّنْ ظَلَمَهُ، فَقَالَ: ظَلَمَنِي خَادِمُ الْأَمِيرِ؛

فِيؤْخَذُ مِنْ مَفْهُومِهِ: أَنَّ الْأَمِيرَ لَمْ يَظْلِمْهُ؟

٢. قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَبِّيبُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ مَفْهُومُهُ: عَدَمُ

تَحْرِيمِ الرَّبِيبَةِ فِي غَيْرِ الْحَجَرِ.

٣. قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنِ مَقْبُوضَةً﴾

مَفْهُومُهُ: عَدَمُ الرَّهْنِ فِي الْحَضَرِ.

٤. وَجَدَ بَاحِثٌ فِي كِتَابِ فِتَاوَى لِأَحَدِ الْعُلَمَاءِ سَوْأَلًا وَجَّهَ إِلَيْهِ: (هَلْ فِي

أَسْهُمِ الشَّرَكَاتِ الْمَسَاهِمَةِ الزَّرَاعِيَةِ زَكَاةٌ؟)، فَأَجَابَ: (تَجِبُ الزَّكَاةُ

فِي أَسْهُمِ الشَّرَكَاتِ الْمَسَاهِمَةِ الزَّرَاعِيَةِ)، فَأَخَذَ الْبَاحِثُ مِنْ مَفْهُومِهِ:

أَنَّ الْمَفْتِيَ الْمَذْكُورَ لَا يَرَى وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِي أَسْهُمِ الشَّرَكَاتِ غَيْرِ

الزَّرَاعِيَةِ.

٥. قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ عَلَى الْإِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾، وَالْبِغَاءُ:

الزَّانَا، وَمَفْهُومُهُ: أَنَّ الْفَتِيَّاتِ يُكْرَهُنَّ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يُرَدْنَ تَحَصُّنًا.

[١٩٢] رُوي فِي الْحَدِيثِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ؟ فَقَالَ:

«صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصَّبْحَ، فَلْيَرْكَعْ رَكْعَةً تَوَثَّرَ لَهُ مَا قَدْ

صَلَّى»، هَلْ يَدُلُّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ النَّهَارِ لَيْسَتْ مَثْنَى مَثْنَى؟

[١٩٣] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ - حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾، هَلْ ذَلِكَ

يُشْعِرُ بِسُقُوطِ الْحُكْمِ عَمَّنْ لَيْسَ بِمُحْسِنٍ وَلَا مُتَّقٍ؟ وَلِمَاذَا؟

[١٩٤] وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوَمَّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ؛ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»، وَمَعَ ذَلِكَ أَوْجَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْإِحْدَادَ عَلَى الذِّمِّيَّةِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا؟ فَلِمَاذَا لَمْ يَعْمَلُوا بِمَفْهُومِ الْحَدِيثِ؟

[١٩٥] فِي الْحَدِيثِ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوَمَّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحَرَمٍ مِنْهَا»، لَوْ كَانَ لِلرَّجُلِ زَوْجَةٌ ذِمِّيَّةٌ، فَهَلْ يَأْذَنُ لَهَا بِالسَّفَرِ بِلَا مَحَرَمٍ؟ عَمَلًا بِمَفْهُومِ الْحَدِيثِ؟ عِلَّلْ إِجَابَتَكَ.



المسألة

هل انتفاء شرطِ إعمال المفهوم

يَمْنَعُ من قياس المسكوت بالمنطوق؟

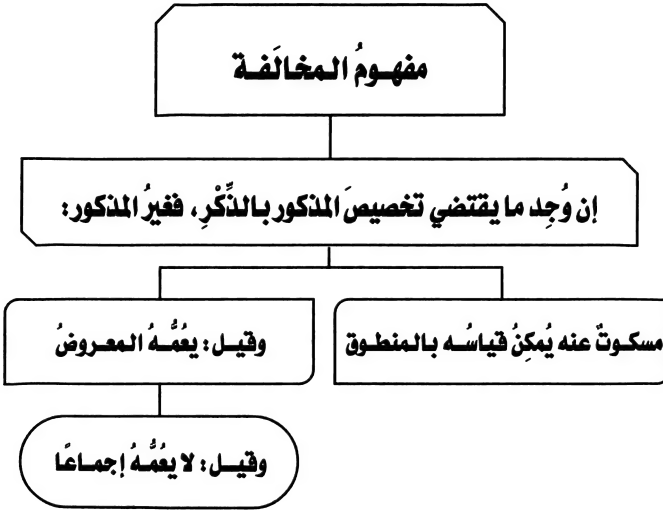
نص جمع الجوامع

لَمْ يَمْنَعْ قِيَاسُ الْمَسْكُوتِ بِالْمَنْطُوقِ، بَلْ قِيلَ: يَعْمُهُ الْمَعْرُوضُ، وَقِيلَ: لَا يَعْمُهُ
إِجْمَاعًا.

نص الكوكب الساطع

نَعَمْ، وَلَا يَمْنَعُ أَنْ يُقَاسَ بِهِ بَلْ قِيلَ: مَعْرُوضٌ يَعْمُ فَاثْتِبَاهُ،
وَقِيلَ: لَا يَعْمُهُ إِجْمَاعًا. فَالْوَصْفُ -وَالنَّحْوِيُّ لَا يُرَاعَى-:-

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٥٠. هل يَمْنَعُ ما يقتضي التخصيص بالذكر قياس المسكوت بالمنطوق؟ وهل يعمُّه أو لا؟

التمارين والتطبيقات

[١٩٦] في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّيْكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾، قلنا: إن ﴿في حُجُورِكُمْ﴾ لا مفهوم له، والسؤال: بناءً على ذلك، هل الآية تدلُّ بعمومها على تحريم الرِّبْيَةِ ولو لم تكن في الحَجَرِ، أم الرِّبْيَةُ التي ليست في الحَجَرِ مَقِيسَةٌ عليها، أم غير ذلك؟ مع ربط الجواب بالمسألة الأصولية ذات الصلة.



المسألة

مفهوم الصفة

نص جمع الجوامع

لَهُ وَهُوَ: صِفَةٌ كَ «الْغَنَمِ السَّائِمَةِ»، أَوْ «سَائِمَةِ الْغَنَمِ»، لَا مُجَرَّدَ «السَّائِمَةِ» عَلَى الْأَظْهَرِ، وَهَلِ الْمَنْفِيُّ غَيْرُ سَائِمَتِهَا، أَوْ غَيْرُ مُطْلَقِ السَّوَائِمِ؟ قَوْلَانِ.

نص الكوكب الساطع

وَقِيلَ: لَا يَعْْمُهُ إِجْمَاعًا. فَالْوَصْفُ -وَالنَّحْوِيُّ لَا يُرَاعَى-: كَ «الْغَنَمِ السَّائِمِ»، أَوْ «سَائِمَةِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَحَكَى السَّمْعَانِيُّ وَالنَّفْيُ: غَيْرُ سَائِمَاتِ الْغَنَمِ أَلْضَّانِ^(٢)»، لَا مُجَرَّدَ «السَّائِمَةِ» -عَنِ الْجَمَاهِيرِ اعْتِبَارَ الثَّانِي. وَقِيلَ: غَيْرُ مُطْلَقِ السَّوَائِمِ.

(٢) «أَلْضَّانِ»: بقطع همزة الوصل مراعاة للوزن، ولن ننبّه على ذلك في المواضع المشابهة اكتفاء بما ذكرناه هنا.

تشجير المسألة

أنواع مفاهيم المخالفة

(١) مفهوم الصفة

مثاله :

في الغَنَمِ السائِمةُ : الزكاةُ

في سائمة الغَنَمِ : الزكاةُ

« السائمة »

الآظهر : أنها ليست منه

وقيل : منه

ما المنفي؟

قيل : غير سائمة الغَنَمِ

وقيل : غير سائمة كلِّ شيءٍ



الأسئلة النظرية



١٥١. ما المثالان اللذان ذكّرهما المصنّف ﷺ لمفهوم الصفة؟ وما المثال الذي أخرجَهُ عنه؟ وما المنفِي في المثالين المذكورين؟



التمارين والتطبيقات



[١٩٧] ما نوع المفهوم في حديث: «في الغنم السائمة: الزكاة» الدالّ على عدم وجوب زكاة المعلوفة؟

[١٩٨] ما نوع المفهوم الدالّ على جواز الوصية لغير الوارث في حديث: «لا وصية لوارث»؟

[١٩٩] ما نوع المفهوم الدالّ على عدم جواز عقوبة المُعَسِّر من حديث: «مَطْلُ الغني ظُلْمٌ»؟



المسألة

من أنواع مفهوم الصفة،
ومفهوم الشرط والغاية

نص جمع الجوامع

لَمْ وَمِنْهَا: الْعِلَّةُ، وَالظَّرْفُ، وَالْحَالُ، وَالْعَدَدُ.

لَمْ وَشَرَطٌ، وَغَايَةٌ.

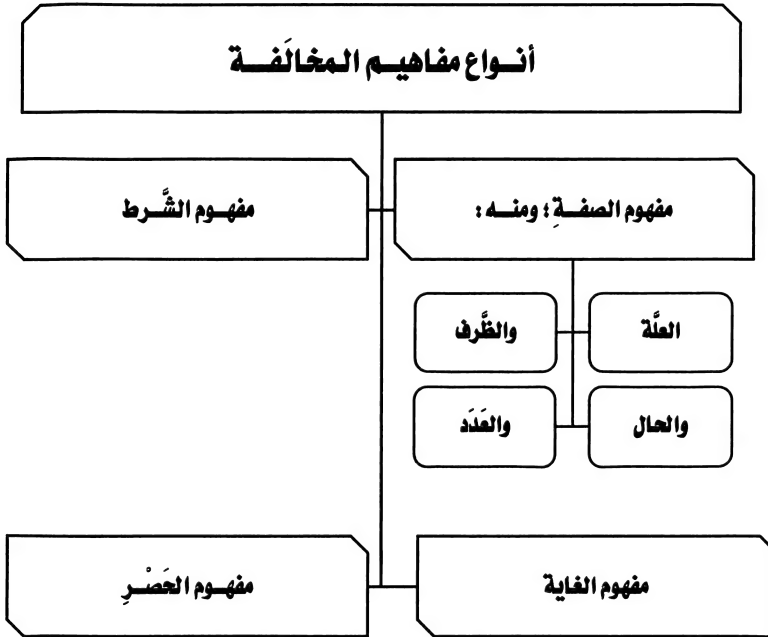


نص الكوكب الساطع

وَمِنْهُ: عِلَّةٌ، وَظَرْفٌ، وَعَدَدٌ، حَالٌ. وَمِنْهَا: الشَّرْطُ. وَالْغَايَةُ حُذ.



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٥٢. ما أنواع مفهوم المخالفة؟ وإلى أي نوع أرجعها المصنّف رحمه الله؟

التمارين والتطبيقات

[٢٠٠] حديث: «ما أَسْكَرَ كَثِيرُهُ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ»، مفهومُهُ: أن ما لَا يُسْكِرُ كَثِيرُهُ لَا يَحْرُمُ. ما نوعُ المفهوم؟ حَدِّدْهُ بِدَقَّةٍ.

[٢٠١] قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾، مفهومُهُ: أن غَيْرَهَا لَيْسَ مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ، ما نوعُ المفهوم؟ حَدِّدْهُ بِدَقَّةٍ.

[٢٠٢] ذَكَرَ بَعْضُ الشَّرَاحِ قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ مثلاً لنوعٍ من أنواعِ المفاهيم، فما هو؟ حَدِّدْهُ بِدَقَّةٍ.

[٢٠٣] ذَكَرَ بَعْضُ الشَّرَاحِ قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ مثلاً لنوعٍ من أنواعِ المفاهيم، فما هو؟ حَدِّدْهُ بِدَقَّةٍ.

[٢٠٤] قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَوْمَرُ بِجَلْدِ الْقَاذِفِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فما نوعُ هذا الاستدلال؟

[٢٠٥] حديث: «فِي أَرْبَعِينَ شَاةً: شَاةٌ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا دُونَ الْأَرْبَعِينَ لَيْسَ فِيهِ شَاةٌ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنَ الدَّلَالَاتِ؟

[٢٠٦] أَقَلُّ مِنْ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ لَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ؛ لِدَّلَالَةِ حَدِيثٍ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ: صَدَقَةٌ»، وَلِحَدِيثٍ: «فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ: شَاةٌ»، مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الدَّلَالَتَيْنِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ؟ وَمَا نَوْعُ كُلِّ مَنَهُمَا؟

[٢٠٧] حَدِيثٌ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ، لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ» دَالٌّ عَلَى أَنَّ مَا لَمْ يَبْلُغْ قُلْتَيْنِ يَحْمِلُ الْخَبَثَ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنَ الدَّلَالَاتِ تَحْدِيدًا؟

[٢٠٨] قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آمَنُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ يدلُّ على عدم وجوب الصوم في الليل بأيِّ نوعٍ من الدَّلالات تحديدًا؟

[٢٠٩] قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهِنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ دالٌّ على جواز إتيان المرأة بعد طهْرِها بأيِّ دَلالةٍ؟

[٢١٠] قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ دالٌّ على أنه لا يجوز إتيانها قبل التطهْرِ بأيِّ نوعٍ من الدَّلالات تحديدًا؟

[٢١١] قوله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ دالٌّ على أن الذي لم يَضْرِبْ في الأرض لا يقصُرُ بأيِّ نوعٍ من أنواع الدَّلالات تحديدًا؟

[٢١٢] في الحديث: «خَمْسُ فَوَاسِقٍ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْعَقْرُبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْغُرَابُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ»، هل مفهوم الحديث أن لا يُقْتَلَ ما سواهِنَّ؟ وما نوع المفهوم هنا؟

[٢١٣] حديث: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمَوْبِقَاتِ: الشُّرْكَ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلَ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلَ مَالِ الْيَتِيمِ بِالْبَاطِلِ، وَأَكْلَ الرِّبَا، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ»، هل يدلُّ على أن ما عدا هذه السَّبْعَ ليس مِنَ المَوْبِقَاتِ؟

[٢١٤] في مِفْتَاحِ الْوَصُولِ: (احتجاجُ أصحابنا على أن ثَمَنَ النَّخْلِ غيرُ المأبورة للمبتاع، بقوله ﷺ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ، فَثَمَرُهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ»، ومفهومُ هذه الصِّفَةِ: أن النَّخْلَ إن لم تُؤْبَرْ، فَثَمَرُهَا لِلْمُشْتَرِي)، ما نوع المفهوم المذكور؟

[٢١٥] قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَنِيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾، فإن مفهومه: أن مَنْ استطاع الطَّوْلَ، فليس له نكاحُ الفتياتِ)، ما نوعُ هذا المفهوم؟

[٢١٦] (مثالُه: احتجاجُ أصحابنا على أن الغُسْلَ يُجْزِئُ عن الوُضوءِ، بقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾، فإن مفهومه: إن اغتسلتم، فلكم أن تقربوا الصلاة، فلولاً أن الغُسْلَ يُجْزِئُ عن الوُضوءِ لم يَكُنْ للمغتسلِ أن يَقْرَبَ الصلاةَ)، ما نوع المفهوم؟





نص جمع الجوامع

لَهُ وَ«إِنَّمَا»، وَمِثْلُ: «لَا عَالِمَ إِلَّا زَيْدٌ»، وَفَضْلُ الْمُبْتَدَأِ مِنَ الْخَبَرِ بِضَمِيرِ الْفَضْلِ،
وَتَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ،

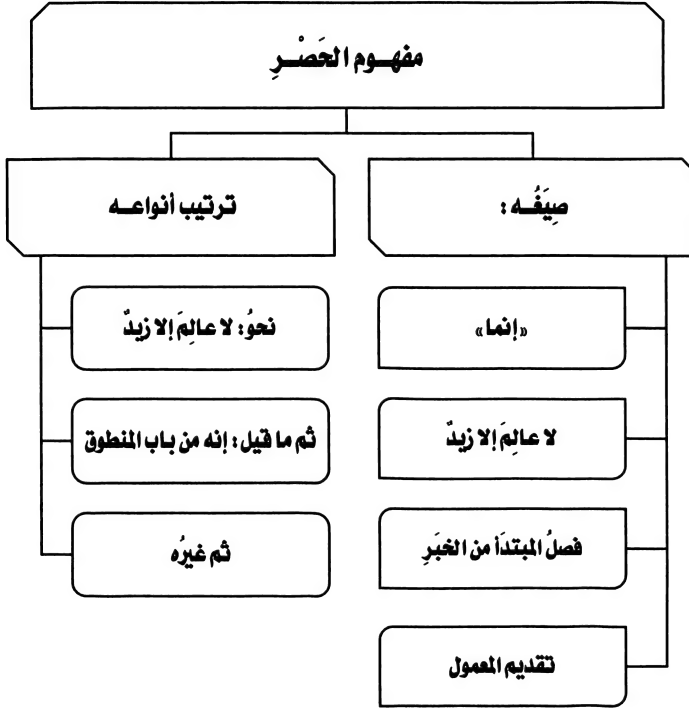


نص الكوكب الساطع

وَسَبْقُ مَعْمُولٍ، وَفَضْلُ الْخَبَرِ مِنْ مُبْتَدَأٍ أَوْ نَحْوِهِ بِالْمُضْمَرِ،
وَ«إِنَّمَا»، وَنَحْوُ «مَا» وَ«إِلَّا». وَذَا فَمَا يُقَالُ نُطْقًا أَعْلَى



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٥٣. بيِّن أنواع مفهوم الحصر بناءً على ما ذكره المصنِّف رحمته الله، ثم مثِّل لكلِّ نوعٍ بمثال.

التمارين والتطبيقات

[٢١٧] ما نوع دَلَالَةِ حديث: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ، وَطَعْمِهِ، وَلَوْنِهِ» عَلَى أَنْ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ لَا يَنْجَسُهُ؟

[٢١٨] هل يَدُلُّ حديث: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» عَلَى إِثْبَاتِ الْوَلَاءِ لِلْمَعْتِقِ وَنَفْيِهِ عَمَّنْ عَدَاهُ؟ عَلِّلْ إِجَابَتَكَ.

[٢١٩] قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ يَدُلُّ عَلَى اخْتِصَاصِ الْعِبَادَةِ بِاللَّهِ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الدَّلَالَةِ تَحْدِيدًا؟

[٢٢٠] حديث: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعَّرُ» هل يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَيْرَ اللَّهِ لَيْسَ مُسَعَّرًا؟ وَمَا نَوْعُ الدَّلَالَةِ إِنْ كَانَتْ؟

[٢٢١] قوله تعالى: ﴿إِنَّ هُدًى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى﴾ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هُدًى غَيْرِ اللَّهِ لَيْسَ بِهِدًى بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الدَّلَالَةِ؟



المسألة

ترتيب المفاهيم في القوة

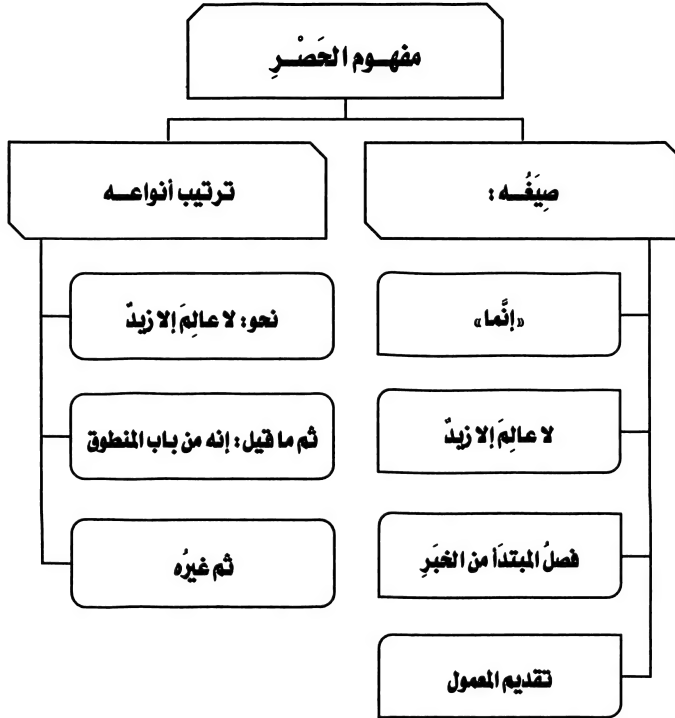
نص جمع الجوامع

لَمْ وَأَعْلَاهُ: «لَا عَالَمَ إِلَّا زَيْدٌ»، ثُمَّ مَا قِيلَ: مَنْطُوقٌ؛ أَيْ: بِالْإِشَارَةِ، ثُمَّ غَيْرُهُ.

نص الكوكب الساطع

و«إِنَّمَا»، وَنَحْوُ «مَا» وَ«إِلَّا». وَذَا فَمَا يُقَالُ نُطْقًا أَعْلَى
أَيْ: «إِنَّمَا» وَغَايَةً، فَالْفَضْلُ وَمِثْلُهُ الشَّرْطُ، فَوَضَفُ يَتْلُو:-
مُنَاسِبًا، فَمُطْلَقًا، فَالْعَدَدُ، فَسَبْقُ مَعْمُولٍ؛ إِذِ الْمُعْتَمَدُ-
يُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ؛ وَالْبَيَانِي: كَالْحَضَرِ، وَالشُّبْكِيِّ ذُو فُرْقَانٍ.
لِلْحَضَرِ قَالَ الْأَكْثَرُونَ: «إِنَّمَا»، وَالْحَقُّ الزَّمَحْشَرِيُّ «أَنَّمَا».

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٥٤. اذكر ترتيب أنواع مفهوم المخالفة في القوة.

التمارين والتطبيقات

[٢٢٢] رَتَّبِ المفاهيم الآتية بحسَبِ قوة دَلَالَتِهَا عَلَى أَنْ غَيْرَ المَجْتَهِدِ لَا يَنْجَحُ، مع بيانِ نوع المفهوم فيها:

١. لَا نَاجِحَ إِلَّا المَجْتَهِدُ.
٢. إِنَّمَا النَاجِحُ المَجْتَهِدُ.
٣. مَنْ اجْتَهِدَ، نَجَحَ.
٤. المَجْتَهِدُ نَاجِحٌ.
٥. اجْتَهِدْ لَتَنْجَحَ.



المسألة

الاحتجاج بالمفاهيم

نص جمع الجوامع

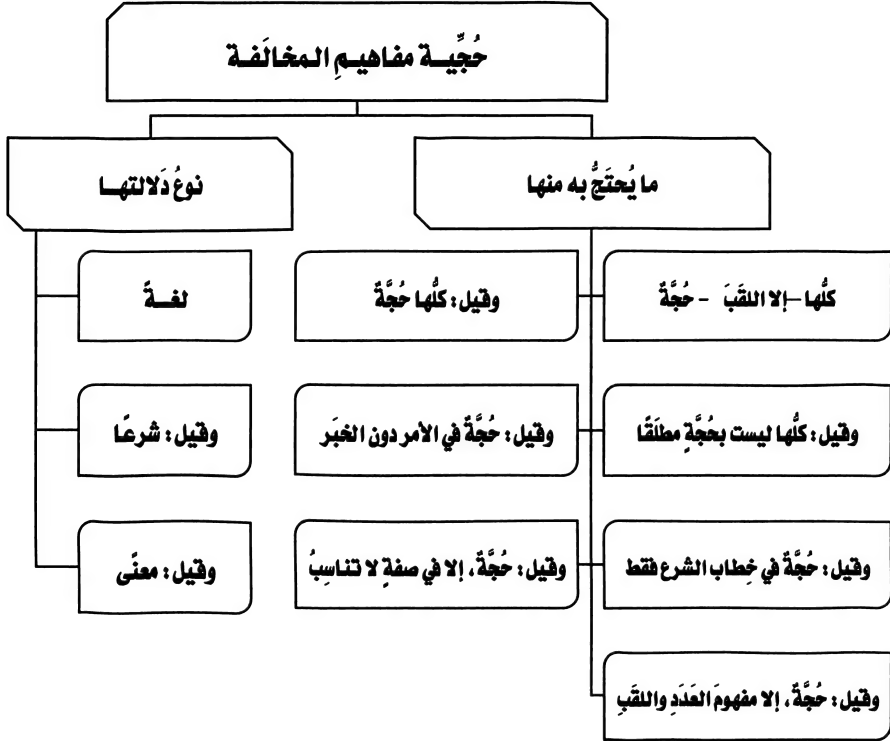
مَسْأَلَةٌ

لِلْمَفَاهِيمِ إِلَّا اللَّقَبَ حُجَّةً لُغَةً، وَقِيلَ: شَرْعًا، وَقِيلَ: مَعْنَى، وَاحْتَجَّ بِاللَّقَبِ الدَّقَاقُ،
وَالصَّيْرِفِيُّ وَابْنُ خُوَيْرِزِمٍ نَدَادَ، وَيَبْغُضُ الْحَنَابِلَةَ، وَأَنْكَرَ أَبُو حَنِيفَةَ الْكُلَّ مُطْلَقًا، وَقَوْمٌ فِي الْخَبَرِ،
وَالشَّيْخُ الْإِمَامُ فِي غَيْرِ الشَّرْعِ، وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ صِفَةً لَا تُنَاسِبُ، وَقَوْمٌ الْعَدَدَ دُونَ غَيْرِهِ.

نص الكوكب الساطع

وَحُجَّةٌ جَمِيعُهَا - إِلَّا اللَّقَبَ -؛
وَقِيلَ: مَعْنَى. وَاحْتَجَّاجًا يَضْطَفِي
وَأَنْكَرَ التَّعْمَانُ كُلًّا وَاسْتَفَرَّ،
وَفِي سِوَى الشَّرْعِ أَبَى السُّبْكِيُّ وَرَدَّ.
فِي لُغَةٍ، وَقِيلَ: لِلشَّرْعِ انْتَسَبَ،
بِاللَّقَبِ الدَّقَاقُ ثُمَّ الصَّيْرِفِيُّ.
وَقِيلَ: فِي الشَّرْعِ. وَقَوْمٌ فِي الْخَبَرِ.
وَقَوْمٌ الْوَضْفَ. وَقَوْمٌ الْعَدَدَ

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٥٥. هل مفهوم المخالفة حُجَّةٌ؟ اذكرِ الأقوالَ تفصيلًا، مع نسبتها إلى قائلها.

التمارين والتطبيقات

[٢٢٣] ما نوع المفهوم فيما يأتي؟ وهل يُحتَجُّ به لغةً أو شرعاً أو معنًى؟ مع التعليل:

١. «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ» أنه يَدُلُّ على أَنَّ مَطْلَ غَيْرِ الْغَنِيِّ لَيْسَ بِظُلْمٍ.
٢. فَهَمْ ﷺ من قوله تعالى: ﴿إِنْ سَتَعَفَرَ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠] أَنَّ حُكْمَ مَا زَادَ عَلَى السَّبْعِينَ بِخِلَافِ حُكْمِهِ؛ حَيْثُ قَالَ - كما رواه الشيخان -: «خَيْرَنِي اللَّهُ، وَسَأَزِيدُهُ عَلَى السَّبْعِينَ».
٣. يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا: (على زيدٍ حجٍّ)؛ أي: (لا على عمرو).
٤. يُفْهَمُ مِنْ خَبَرٍ: (في النَّعَمِ: زَكَاةٌ)؛ أي: لا في غَيْرِهَا مِنَ الْمَاشِيَةِ.
٥. فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةٌ أَحَدَكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَلَا يَمْنَعُهَا» يُحْتَجُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الزَّوْجَ يَمْنَعُ امْرَأَتَهُ مِنَ الْخُرُوجِ -إِلَى غَيْرِ الْمَسْجِدِ- إِلَّا بِإِذْنِهِ؛ لِأَجْلِ تَخْصِصِ النَّهْيِ بِالْخُرُوجِ لِلْمَسْجِدِ.

[٢٢٤] فَرَّقَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بَيْنَ دَلَالَةِ مَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ فِي: «زَكُّوا عَنِ الْغَنَمِ السَّائِمَةِ»، فَيَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ، بِخِلَافِ مِثْلِ: (الْغَنَمِ السَّائِمَةِ فِي الْحَظِيرَةِ)، فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَعْلُوفَةَ خَارِجَ الْحَظِيرَةِ، فَمَا الْمُسْتَنْدُ الْأَصُولِيُّ لِهَذَا الْقَوْلِ؟

[٢٢٥] هل هناك فرقٌ من جهة دلالة المفهوم بين قول المدرّسِ آمراً طلابه: (ليَدْخُلِ الطلابُ الناجحون الفصلَ)، وبين قوله جواباً عن سؤالٍ: (هل دَخَلَ الطلابُ الناجحون الفصلَ؟)، فيقول: (نعم، دَخَلَ الطلابُ الناجحون الفصلَ)، وبين قوله ابتداءً بلا سؤالٍ: (دَخَلَ الطلابُ الناجحون الفصلَ)؟

[٢٢٦] اختلفَ متبايعانِ عند القاضي، فقال المشتري: (باعني أغنامَهُ كُلَّهَا)، فأجاب البائعُ: (لم أَبِعْهُ أغنامي السائمةَ)، فهل يُعَدُّ مُقَرَّراً ببيعِ الأغنامِ المعلوفة؟



المسألة

مفهوم الغاية، وتكملة ترتيب المفاهيم

نص جمع الجوامع

لِلْغَايَةِ قِيلَ: مَنْطُوقٌ، وَالْحَقُّ مَفْهُومٌ، يَتْلُوهُ الشَّرْطُ، فَالْصِّفَةُ الْمُنَاسِبَةُ، فَمُطْلَقُ الصِّفَةِ
غَيْرِ الْعَدَدِ، فَالْعَدَدُ، فَتَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ لِدَعْوَى الْبَيَانِيِّينَ إِفَادَتُهُ الْإِخْتِصَاصَ، وَخَالَفَهُمْ
ابْنُ الْحَاجِبِ، وَأَبُو حَيَّانَ.

نص الكوكب الساطع

و«إِنَّمَا»، وَنَحْوُ «مَا» وَ«إِلَّا». وَذَا فَمَا يَقَالُ نُطْقًا أَعْلَى
أَيُّ: «إِنَّمَا» وَغَايَةً، فَالْفَضْلُ وَمِثْلُهُ الشَّرْطُ، فَوُضِعَ يَتْلُو:-
مُنَاسِبًا، فَمُطْلَقًا، فَالْعَدَدُ، فَسَبَقَ مَعْمُولٌ؛ إِذِ الْمُعْتَمَدُ-
يُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ؛ وَالْبَيَانِي: كَالْحَضَرِ، وَالشُّبْكِيِّ ذُو فُرْقَانٍ.
لِلْحَضَرِ قَالَ الْأَكْثَرُونَ: «إِنَّمَا»، وَالْحَقُّ الزَّمْخَشَرِيُّ «أَنَّمَا».

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٥٦. هل الغاية من قَبِيلِ المفهوم أو المنطوق؟ بَيِّنْ ما اختاره المصنَّفُ ﷺ في ذلك.

١٥٧. هل تقديم المعمول يفيد الاختصاص؟



التمارين والتطبيقات

[٢٢٧] «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها؛ نهى البائع والمبتاع»: يدلُّ على جوازِ بيع الثمار بعد بُدُوِّ صلاحها، ولو كانت على رؤوس النخل، بَيِّنْ نوعَ هذا الاستدلال:

١. هل يصحُّ الاحتجاجُ به أصوليًا؟

٢. هل هو مفهومٌ أم منطوقٌ؟ ولماذا؟

[٢٢٨] (تمارينُ عامةٌ على جميع أقسام المنطوق والمفهوم): مَيِّزْ نوعَ الدلالة فيما يأتي: مِن جهة (المنطوق والمفهوم)، ونوعه مع بيانِ مدى صحة التمسُّك بهذه الدلالة.

١. دَلالة حديث: «سُئِلَ عن بيعِ الرُّطْبِ بالتمرِ -: أَيْنَقُصُّ الرُّطْبُ إذا يَسَّ؟ قالوا: نعم، فنَهَى عنه بأن قال: فلا إذا» على أن علَّةَ المنع هي كونهُ يَنْقُصُ إذا جَفَّ.

٢. دلالة حديث: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ، لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ» على أن ما دون القُلَّتَيْنِ يَتَنَجَّسُ.
٣. دلالة حديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» على عدم صحة العمل بغير نِيَّةٍ.
٤. دلالة: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ على عدم صحة مِلْكِ الْوَالِدِ لَوْلَدِهِ.
٥. دلالة حديث: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ، لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ» على أن ما بَلَغَ الْقُلَّتَيْنِ لَا يَتَنَجَّسُ.
٦. دلالة حديث: «مَنْ أَدْرَكَ عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ» على عدم وجوب الْمَيْتِ بِمَزْدَلِفَةَ.
٧. دلالة قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ على تحريم نكاح الْأُمَّهَاتِ.
٨. دلالة حديث: «وَجُعِلَتْ تَرْبُتُهَا لَنَا طَهُورًا» على صحة التيمُّمِ بِالْتَرَابِ.
٩. دلالة حديث: «وَجُعِلَتْ تَرْبُتُهَا لَنَا طَهُورًا» على عدم صحة التيمُّمِ بِغَيْرِ التَرَابِ.
١٠. دلالة قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ لِيَاكُم لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ على الْأَدَبِ فِي الْمَنَازَرَةِ؛ أَنْ لَا يَفَاجِئَ بِالرَّدِّ كِفَاحًا دُونَ التَّقَاضِي بِالْمَجَامَلَةِ وَالْمَسَامَحَةِ.
١١. دلالة: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ» على جَوَازِ الْهَجْرِ فِيمَا دُونَ الثَّلَاثِ.

١٢. دلالة قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ مع قوله: ﴿وَحَمْلُهُ، وَفِصْلُهُ، ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ على أن أقل مدة الحمل ٦ أشهر.
١٣. دلالة قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ على أن علة الأمر بالاعتزال هي كونه أذى.
١٤. دلالة حديث: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليالٍ» على عدم جواز الهجر فيما زاد على الثلاث.
١٥. دلالة حديث: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ» على رفع الإثم بالخطأ والنسيان.
١٦. دلالة حديث: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا - إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ - نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ» على أن اتخاذ الكلب علة نقص الأجر.
١٧. دلالة حديث: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ، لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ» على أن ما بلغ أربعين قلة لا يتنجس.
١٨. دلالة: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ على جواز صوم من أصبح جنبًا.
١٩. دلالة قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَا أَفِي﴾ على تحريم كلمة (أفي).
٢٠. دلالة قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ على أن علة النعيم هي البر.
٢١. دلالة قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ على قضاء المريض والمسافر إذا أفطر.

٢٢. دلالة قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍ﴾ على منع التضجرِ بغير كلمة أف.

٢٣. دلالة «يَمَسِّحُ الْمَسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلِيَالِيَهُنَّ» على مَنْعِهِ من المسح في اليوم الرابع.

٢٤. دلالة: ﴿وَرَبَّيْبُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ على حُكْمِ الرَّبِيبَةِ إذا لم تكن في الحجر.

٢٥. دلالة: ﴿وَرَبَّيْبُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ على حُكْمِ الرَّبِيبَةِ إذا لم يدخل بأمها.

٢٦. دلالة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ على المنع من أكل السمك المجفف؛ لأنه ليس لحمًا طريًّا.

٢٧. دلالة حديث: «في سائمة الغنم: الزكاة» على عدم وجوب الزكاة في الغنم غير السائمة.

٢٨. دلالة قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾ على جواز الربا ضِعْفًا واحدًا.

٢٩. دلالة حديث: «لِيَّ الْوَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ» على عدم جواز معاقبة المُعْسِر.

٣٠. دلالة حديث: «الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ» على أن البكر ليست أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا؛ فيجوزُ لوليها إجبارها.

٣١. دلالة: ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَتْ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ﴾ على عدم وجوب النفقة على المعتدَّة البائن غير الحامل.

٣٢. دلالة: «لا زكاة في مالٍ حتى يحوّل عليه الحوّل» على ثبوت الزكاة في المال بعد تمام الحول.

٣٣. دلالة: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ على عدم مشروعية الزيادة على الثمانين.

٣٤. دلالة: «مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» على أن مَنْ تَعَمَّدَ تَرَكَهَا، فعليه القضاء.

٣٥. دلالة: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ على النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ الْأَوْلَادِ لمن لم يَخْشَ الْإِمْلَاقَ.

٣٦. دلالة: ﴿وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ على عدم وجوب غَسْلِ الْعُضْدِ.

٣٧. دلالة: «أُرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ ذَنْبًا مِنَ الْمَاءِ» على عدم جواز إزالة النجاسة بغير الماء.

٣٨. دلالة: «حُتِّيهِ، ثُمَّ اقْرُصِيهِ بِالْمَاءِ» على عدم جواز إزالة النجاسة بغير الماء.





المسألة

الاختصاص والحضر

نص جمع الجوامع

لله وَالْإِخْتِصَاصُ: الْحَضَرُ؛ خِلَافًا لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ؛ حَيْثُ أَثْبَتَهُ، وَقَالَ: لَيْسَ هُوَ الْحَضَرُ.

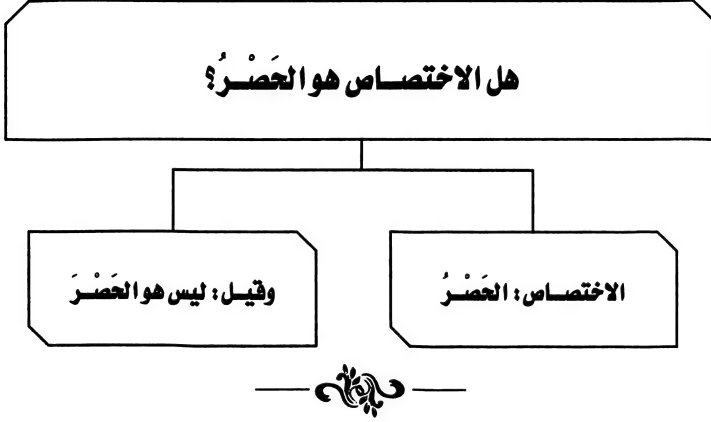


نص الكوكب الساطع

يُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ؛ وَالْبَيَانِي: كَالْحَضَرِ، وَالسُّبْكِيُّ ذُو فُرْقَانٍ.



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٥٨. هل الاختصاص هو الحصر أو لا؟ بين ما رجَّحه المصنِّف في ذلك.

التمارين والتطبيقات

[٢٢٩] قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ هل يفيد الاختصاص أم الحصر؟ اذكر الأقوال.

المسألة

إفادة "إنما" الحَضَر

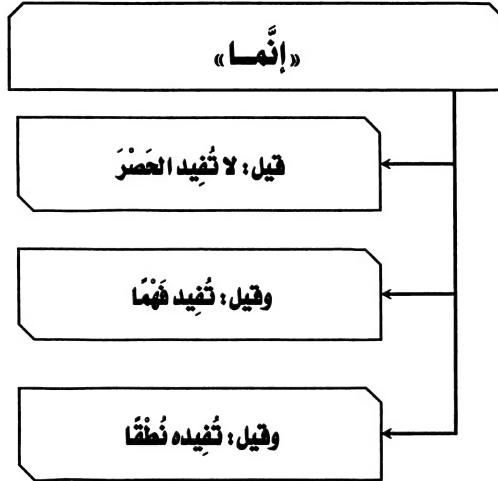
نص جمع الجوامع

لله «إنما»: قَالَ الْأَمِدِيُّ وَأَبُو حَيَّانَ: لَا تُفِيدُ الْحَضَرَ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِي وَالْغَزَالِيُّ
وَالْكِنْيَا وَالْإِمَامُ وَالشَّيْخُ الْإِمَامُ: تُفِيدُ فَهُمَا، وَقِيلَ: نُطْقًا.

نص الكوكب الساطع

لِلْحَضَرِ قَالَ الْأَكْثَرُونَ: «إِنَّمَا»، وَالْحَقُّ الزَّمْخَشَرِيُّ «أَنَّمَا».

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٥٩. "إنما" هل تُفيد الحَصْرَ أو لا؟ وما الذي اختاره المصنّف في ذلك؟

التمارين والتطبيقات

[٢٣٠] حديثُ مسلمٍ: «إنما الرِّبَا في النَّسِئَةِ»، هل يدُلُّ على حُكْمِ الرِّبَا في النَّسِئَةِ؟ وما نوع دلالته؟

[٢٣١] قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾، هل يدُلُّ على نَفْيِ الألوهية عن غيرِ الله بنفسي اللفظ أم من دليلٍ خارج؟ وما المسألة الأصولية المؤثرة هنا؟



المسألة

«أَنَّمَا»

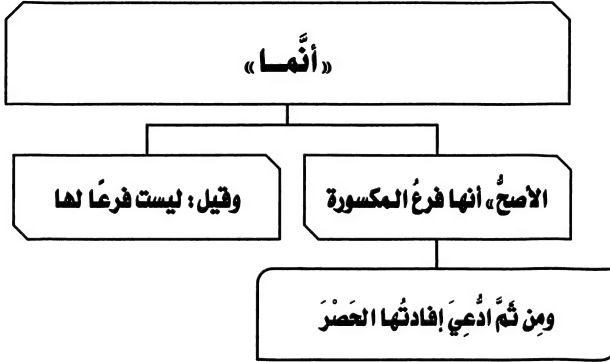
نص جمع الجوامع

لِلَّهِ وَبِالْفَتْحِ: الْأَصَحُّ أَنَّ حَرْفَ «أَنَّ» فِيهَا فَرْعُ الْمَكْسُورَةِ، وَمِنْ ثَمَّ ادَّعَى الزَّمَخْشَرِيُّ
إِفَادَتَهَا الْحَضَرَ.

نص الكوكب الساطع

لِلْحَضَرَ قَالَ الْأَكْثَرُونَ: «إِنَّمَا»، وَأَلْحَقَ الزَّمَخْشَرِيُّ «أَنَّمَا».

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٦٠. هل "أَنَّ" في "أَنَّمَا" فرعُ "إِنَّ"، أم فرعُ "أَنْ"؟ وهل تُفيد الحَصْرَ؟

التمارين والتطبيقات

[٢٣٢] قوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ﴾ [الحديد: ٢٠]، أراد أن الدنيا ليست إلا هذه الأمور المحقرات، وأما العبادات والقرب: فمن أمور الآخرة؛ لظهور ثمرتها فيها، ما المسألة الأصولية المؤثرة في هذا التفسير؟

المسألة وَضْعُ اللُّغَاتِ

نص جمع الجوامع

مَسْأَلَةٌ

لِلَّهِ مِنَ الْأَلْطَافِ حُدُوثُ الْمَوْضُوعَاتِ اللَّغَوِيَّةِ لِيُعَبَّرَ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ، وَهِيَ أَفِيدُ مِنَ
الْإِشَارَةِ وَالْمِثَالِ وَأَيَّسُرُ، وَهِيَ الْأَلْفَاظُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمَعَانِي.

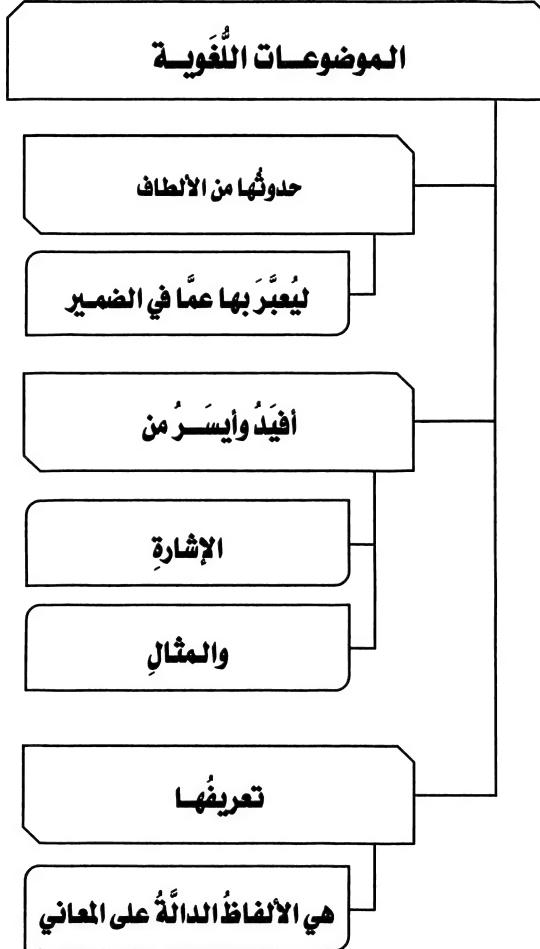


نص الكوكب الساطع

حُدُوثُ مَوْضُوعَاتِنَا لِلْكَشْفِ عَنِ الضَّمِيرِ مِنْ عَظِيمِ اللَّطْفِ.
وَهِيَ مِنَ الْمِثَالِ وَالْإِشَارَةِ أَشَدُّ فِي إِفَادَةٍ وَيُسْرَةٍ.
وَهِيَ -كَمَا صَرَّحَ أَهْلُ الشَّانِ-: أَلْفَاظُنَا الْمُفِيدَةُ الْمَعَانِي.



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٦١. بِمَ عَبَّرَ المَصْنُفُ عَنْ مَسْأَلَةِ وَضْعِ اللُّغَاتِ؟

١٦٢. مَا الْمَوْضُوعَاتُ اللُّغَوِيَّةُ؟ وَبِمَ وَصَفَهَا المَصْنُفُ؟ وَمَا فَائِدَتُهَا؟ وَهَلْ هِيَ أَفِيدُ أَمْ الإِشَارَةُ وَالْمِثَالُ؟

التمارين والتطبيقات

لا يوجد.

المسألة

كيف تُعرَف اللُّغات؟

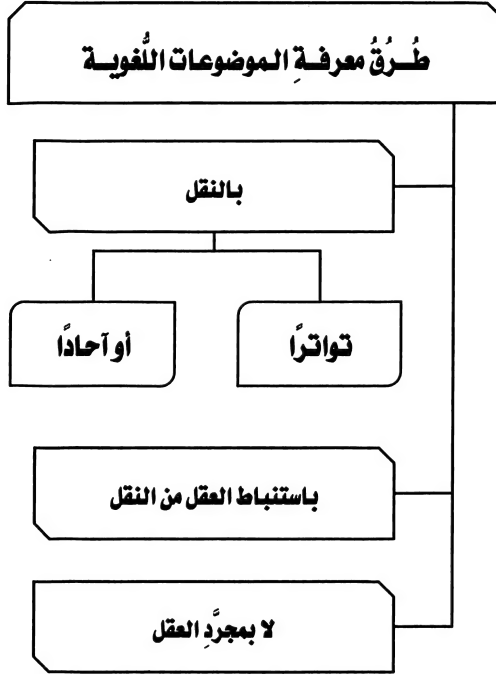
نص جمع الجوامع

لَهُ وَتُعْرَفُ بِالنَّقْلِ تَوَاتُرًا أَوْ أَحَادًا، وَبِاسْتِنْبَاطِ الْعَقْلِ مِنَ النَّقْلِ، لَا بِمُجَرَّدِ الْعَقْلِ.

نص الكوكب الساطع

وَعُرِفَتْ: بِالنَّقْلِ، لَا بِالْعَقْلِ فَقَطْ، بَلِ اسْتِنْبَاطُهُ مِنْ نَقْلِ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٦٣. بِمَ تُعَرَّفُ الْمَوْضُوعَاتُ اللُّغَوِيَّةُ؟

التمارين والتطبيقات

[٢٣٣] بَيِّنْ مَا عُرِفَتْ بِهِ اللَّغَةُ فِي الْأَلْفَاظِ الْآتِيَةِ:

ما أَثْبَتَهُ نَفَعٌ				اللفظ
العقل	استنباط العقل من النقل	الأحاد	التواتر	
				السَّمَاءُ:
				الحَيْضُ:
				الْحَرُّ:
				الْجَمْعُ الْمَعْرَفُ بِأَلْ عَامٌّ؛ لأنه يصحُّ الاستثناء منه:
				الْقُرْءُ:
				الْأَرْضُ:
				الطَّهْرُ:
				الْبَرْدُ:



المسألة

أنواع مدلول اللفظ

نص جمع الجوامع

وَمَدْلُولُ اللَّفْظِ: إِمَّا مَعْنَى جُزْئِيٍّ، أَوْ كُلِّيٍّ، أَوْ لَفْظٌ مُفْرَدٌ مُسْتَعْمَلٌ؛ كَالْكَلِمَةِ، فَهِيَ قَوْلٌ مُفْرَدٌ، أَوْ مُهْمَلٌ؛ كَأَسْمَاءِ حُرُوفِ الْهَجَاءِ، أَوْ مُرَكَّبٌ.

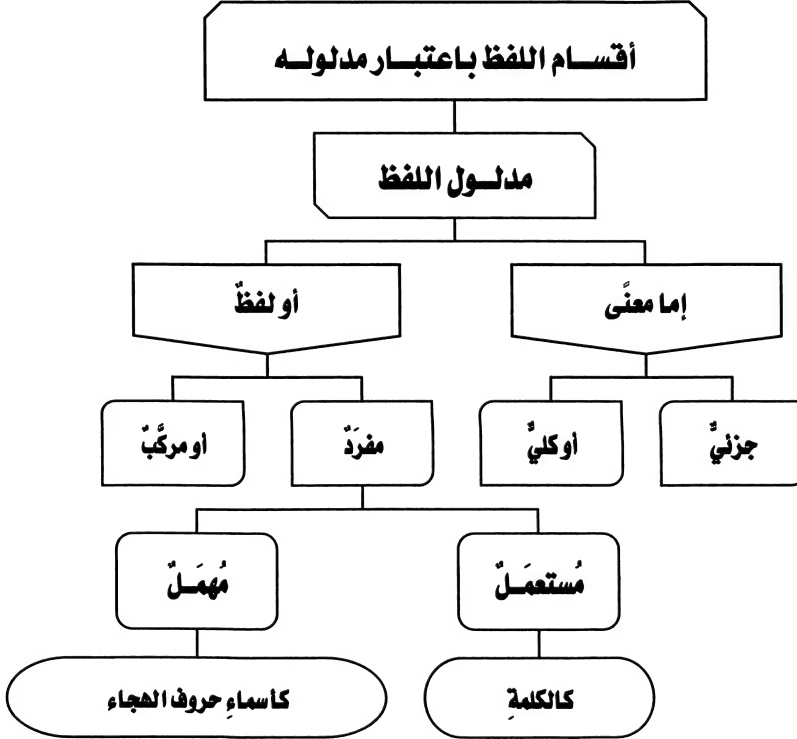


نص الكوكب الساطع

وَاللَّفْظُ مَدْلُولَاتِهِ قَدْ فَصَّلُوا: مَعْنَى، وَلَفْظٌ مُفْرَدٌ؛ مُسْتَعْمَلٌ
كَكَلِمَةٍ فِتْلِكَ قَوْلٌ مُفْرَدٌ أَوْ مُهْمَلٌ كَأَسْمِ الْهَجَاءِ، وَيَرْدُ-
مُرَكَّبًا كَمَا مَضَى. وَيُعْنَى بِالْوَضْعِ: جَعْلُهُ دَلِيلَ الْمَعْنَى.



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٦٤. اذكر أقسام مدلول اللفظ، ثم مثل لكل قسم بمثال.

١٦٥. ما الكلمة؟

التمارين والتطبيقات

[٢٣٤] بَيِّنْ نَوْعَ مَدْلُولِ اللَّفْظِ فِيمَا يَأْتِي:

مدلول اللفظ					اللفظ
لفظ			معنى		
مركَّب	مفرد		كلي	جزئي	
	مهمَل	مستعمل			
					(١) قام:
					(٢) الجيم من جلس:
					(٣) الكلمة:
					(٤) زيد:
					(٥) ثم:
					(٦) الإنسان:
					(٧) بكر:
					(٨) ربُّنا الله:
					(٩) الأسد:
					(١٠) عمرو:
					(١١) اللام من جلس:
					(١٢) قام زيد:

مدلول اللفظ					اللفظ
لفظ			معنى		
مركَّب	مفرد		كلي	جزئي	
	مهمَل	مستعمل			
					(١٣) الرُّجُلُ:
					(١٤) سماءٌ:
					(١٥) قَلَمٌ:
					(١٦) ديز:
					(١٧) العلمُ نافعٌ:



المسألة الوَضْعُ

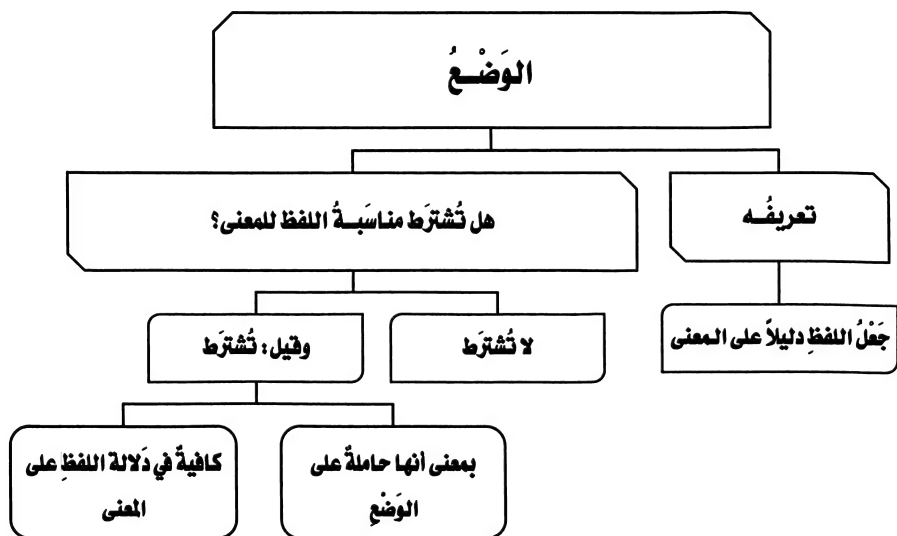
نص جمع الجوامع

«وَالْوَضْعُ»: جَعَلَ اللَّفْظَ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى، وَلَا تُشْتَرَطُ مُنَاسَبَةُ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى؛
خِلَافًا لِعِبَادٍ؛ حَيْثُ أَثْبَتَهَا، فَقِيلَ: بِمَعْنَى أَنَّهَا حَامِلَةٌ عَلَى الْوَضْعِ، وَقِيلَ: بَلْ كَافِيَةٌ فِي
دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى.

نص الكوكب الساطع

مُرَكَّبًا كَمَا مَضَى. وَيُعْنَى بِالْوَضْعِ: جَعْلُهُ دَلِيلَ الْمَعْنَى.
وَكَوْنُهُ مُنَاسِبَ الْمَعْنَى فَلَا نَشْرَطُهُ، وَقَالَ عَبَّادٌ: بَلَى؛
يَعْنِي: كَفَتْ دَلَالَةُ إِلَيْهِ، وَقِيلَ: بَلْ حَامِلَةٌ عَلَيْهِ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٦٦. ما الوضع؟

١٦٧. هل تُشترطُ مناسبةُ اللفظ للمعنى في الوضع؟ مع تفسير الخلاف المذكور في المسألة.

التمارين والتطبيقات

[٢٣٥] ما الذي يدخُلُ في تعريفِ الوضع عند المصنّف؟

١. تسمية المولود: (زَيْدًا).

٢. مناداة شخصٍ اسمه زَيْدٌ بـ (يا زَيْدُ).

[٢٣٦] (فإن الموضوعَ للضّدينِ كالجَوْنِ للأسود والأبيض لا يناسبُهما)، ما

المسألةُ الأصولية التي يناسبُها هذا التعليل؟

[٢٣٧] قال القَرافيُّ: (حُكِيَ أن بعضَهم كان يدّعي أنه يَعْلَمُ المسمّياتِ من

الأسماء، ف قيل له: ما مسمّى آذغاع - وهو مِن لُغة البربر - فقال: أَجْدُ فيه يُبْسًا

شديدًا، وأراه اسمَ الحجرِ - وهو كذلك -، ما المسألةُ الأصولية المرتبطة بهذه

القصة؟ وما القول الذي تصلحُ القصةُ أن تكونَ شاهدًا له؟



المسألة

اللفظ موضوع للمعنى الخارجيّ أم الذّهنيّ؟

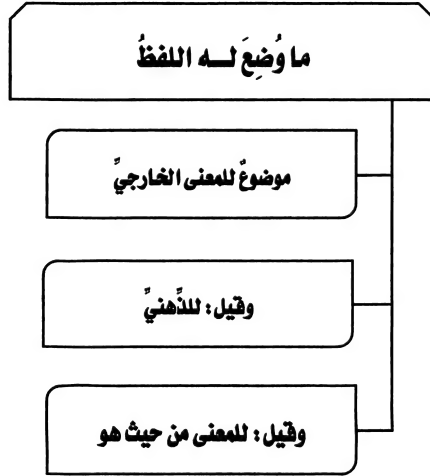
نص جمع الجوامع

وَاللَّفْظُ مَوْضُوعٌ لِّلْمَعْنَى الْخَارِجِيّ، لَا الذَّهْنِيّ؛ خِلَافًا لِلْإِمَامِ، وَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ:
لِّلْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ هُوَ.

نص الكوكب الساطع

وَوَضَعُهُ: لِّخَارِجِيّ الْمَعْنَى، وَقِيلَ: مُطْلَقًا، وَقِيلَ: ذِهْنًا.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٦٨. هل اللفظُ موضوعٌ للمعنى الخارجيّ أو الدّهنيّ؟ اذكّر الخلاف في المسألة، مع بيان ما رجّحه المصنّف رحمته الله.

التمارين والتطبيقات

[٢٣٨] (فإن الإنسان إذا رأى شَبَحًا من بعيدٍ تخيَّلهُ طَلَلًا، سمَّاهُ طَلَلًا، فإذا رآه يتحرَّكُ ظنَّهُ شَجَرًا، سمَّاهُ شَجَرًا، ثمَّ لَمَّا قُرِبَ منه ورآه رجُلًا، سمَّاهُ رجُلًا)، ما المسألة الأصولية التي يناسبها هذا التعليل؟ وما الخلاف الوارد فيها؟

[٢٣٩] علَّلَ الرازيُّ اختيارَه في مسألةٍ أصوليةٍ بقوله: (لأنَّا إذا رأينا جسمًا من بعيدٍ وظنَّاهُ صخرةً، سمَّيناهُ بهذا الاسم، فإذا دنَّونا منه وعرفنا أنه حيوان لكن ظنَّاهُ طيرًا، سمَّيناهُ به، فإذا ازداد القُرْبُ وعرفنا أنه إنسانٌ، سمَّيناهُ به)، ما المسألة؟ وما المرجَّحُ فيها؟





نص جمع الجوامع

لَمْ يَكُنْ لِكُلِّ مَعْنَى لَفْظٌ، بَلْ لِكُلِّ مَعْنَى مُخْتَاJ إِلَى اللَّفْظِ.



نص الكوكب الساطع

وَكُلُّ مَعْنَى مَالَهُ لَفْظٌ، بَلَى لِكُلِّ مُخْتَاJ إِلَيْهِ حَصَلَا.



تشجير المسألة

ليس لكل معنى لفظاً

بل لكل معنى محتاج إلى اللفظ

الأسئلة النظرية

١٦٩. هل لكل معنى لفظاً؟ وضح ذلك.

التمارين والتطبيقات

[٢٤٠] تأمل في هذا التعليل، ثم اربطه بالمسألة المناسبة من مسائل جمع الجوامع: (فإن أنواع الروائح مع كثرتها جداً ليس لها ألفاظ؛ لعدم انضباطها).

[٢٤١] هل يصح أن يقال: إن بعض الآلام وُضعت لها ألفاظٌ تعبّر عنها؛ كالصّداغ، وبعضها ليس لها ألفاظٌ وُضعت للتعبير عنها؟ اربط جوابك بالمسألة الأصولية المناسبة.

[٢٤٢] (ومثاله: احتجاجُ بعضِ أصحابنا على أنه لا يجوز الانتفاعُ بِجِلْدِ المَيِّتَةِ - وإن دُبِغَ - بقوله ﷺ: «لا تَتَفَعَّلُوا مِنَ المَيِّتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ»، فيقول المخالفُ من أصحابنا: إنما الإِهَابُ مخصوصٌ بما لم يُدْبَغْ؛ كما قال الجَوْهَرِيُّ، ولأنه لم يوضعَ للجِلْدِ غيرِ المدبوغِ اسمٌ يَخُصُّهُ غيرُ الإِهَابِ، فلا يُعْرَفُ إلا بتقييدِ الجِلْدِ، وَوَضَفِهِ؛ فاستَحَقَّ اسمًا موضوعًا له؛ للحاجةِ إلى ذلك. فإن جعلناه مرادفًا للجِلْدِ، لَزِمَ منه مخالفةُ الأصلِ، وتخلَّفَ الوضعُ عن الحاجةِ التي هي علَّتُهُ؛ فكان خصوصُ الإِهَابِ بالجِلْدِ غيرِ المدبوغِ أولى)، اربطِ الكلامَ الذي تحته خطٌّ بمسألةٍ من مسائلِ جمعِ الجوامع.



المسألة المُحَكَّمُ والمُتَشَابَهُ

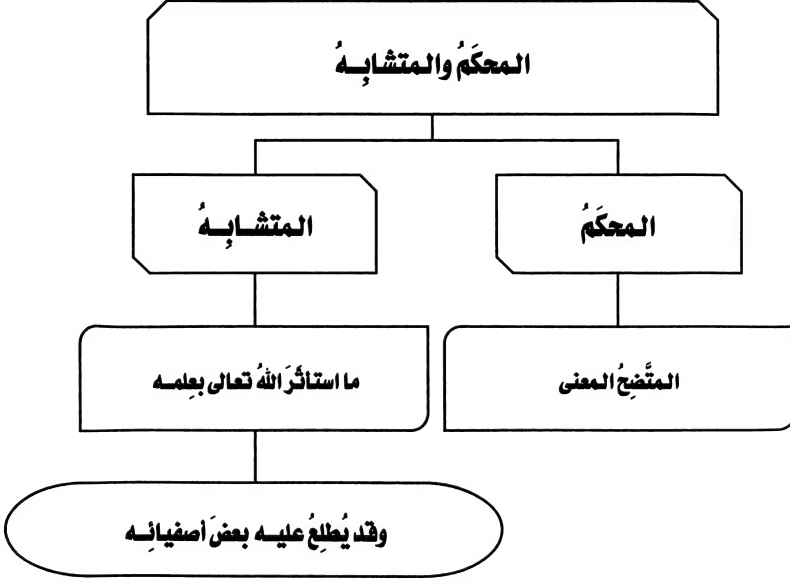
نص جمع الجوامع

وَالْمُحَكَّمُ: الْمُتَّضِحُ الْمَعْنَى، وَ«الْمُتَشَابَهُ»: مَا اسْتَأَثَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِعِلْمِهِ، وَقَدْ يُطْلَعُ عَلَيْهِ بَعْضُ أَصْفِيَائِهِ.

نص الكوكب الساطع

وَالْمُحَكَّمُ: الْمُتَّضِحُ الْمَعْنَى. وَمَا
تَشَابَهُ: اللَّهُ الَّذِي قَدْ عَلِمَا،
وَرُبَّمَا يُطْلَعُ مِنْ أَصْطَفَى. وَلَيْسَ مَوْضِعًا لِمَعْنَى ذِي خَفَا

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٧٠. عرّف المحكّم والمتشابه؟

١٧١. هل يطلّع أحدٌ على المتشابه؟

التمارين والتطبيقات



[٢٤٣] ما المسألة الأصولية التي يُستدلُّ فيها بقوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾.

[٢٤٤] تأمَّل في تعريف المحكم، ثم انظر: هل يدخل فيه النص، والظاهر، والمُجْمَل، والمبيِّن، والمؤوَّل؟



المسألة

اللفظ الشائع لا يوضع لمعنى خفي

نص جمع الجوامع

قَالَ الْإِمَامُ: وَاللَّفْظُ الشَّائِعُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعًا لِمَعْنَى خَفِيٍّ، إِلَّا عَلَى الْخَوَاصِّ، كَمَا يَقُولُ مُثَبِّتُو الْحَالِ: الْحَرَكَةُ: مَعْنَى تَوْجِبُ تَحَرُّكِ الذَّاتِ.

نص الكوكب الساطع

وَرُبَّمَا يُطْلَعُ مِنْ اضْطَفَى. وَلَيْسَ مَوْضُوعًا لِمَعْنَى ذِي خَفَا
إِلَّا عَلَى الْخَوَاصِّ لَفْظُ شَائِعٍ قَدْ قَالَهُ الْفَخْرُ، وَلَكِنْ نَارَعُوا

تشجير المسألة

اللفظُ الشائعُ : هل يجوز أن يكونَ موضوعاً لمعنى خفيٍّ، إلا على الخواصِّ؟

مثاله

كما يقولُ مثبتو الحالِ: الحركةُ معنىٌ توجبُ تحركَ الذاتِ

الحُكْمُ

لا يجوز

الأسئلة النظرية

١٧٢. هل يجوز وَضْعُ لفظٍ شائعٍ لمعنى خفيٍّ؟ مع التمثيل.

التمارين والتطبيقات

[٢٤٥] هل الحركةُ هي تحركُ الذاتِ أو معنىٌ يوجبُ تحركَ الذاتِ؟ وما المسألة التي مثلَ المصنّفُ لها بهذا؟

المسألة مبدأ اللغات

نص جمع الجوامع

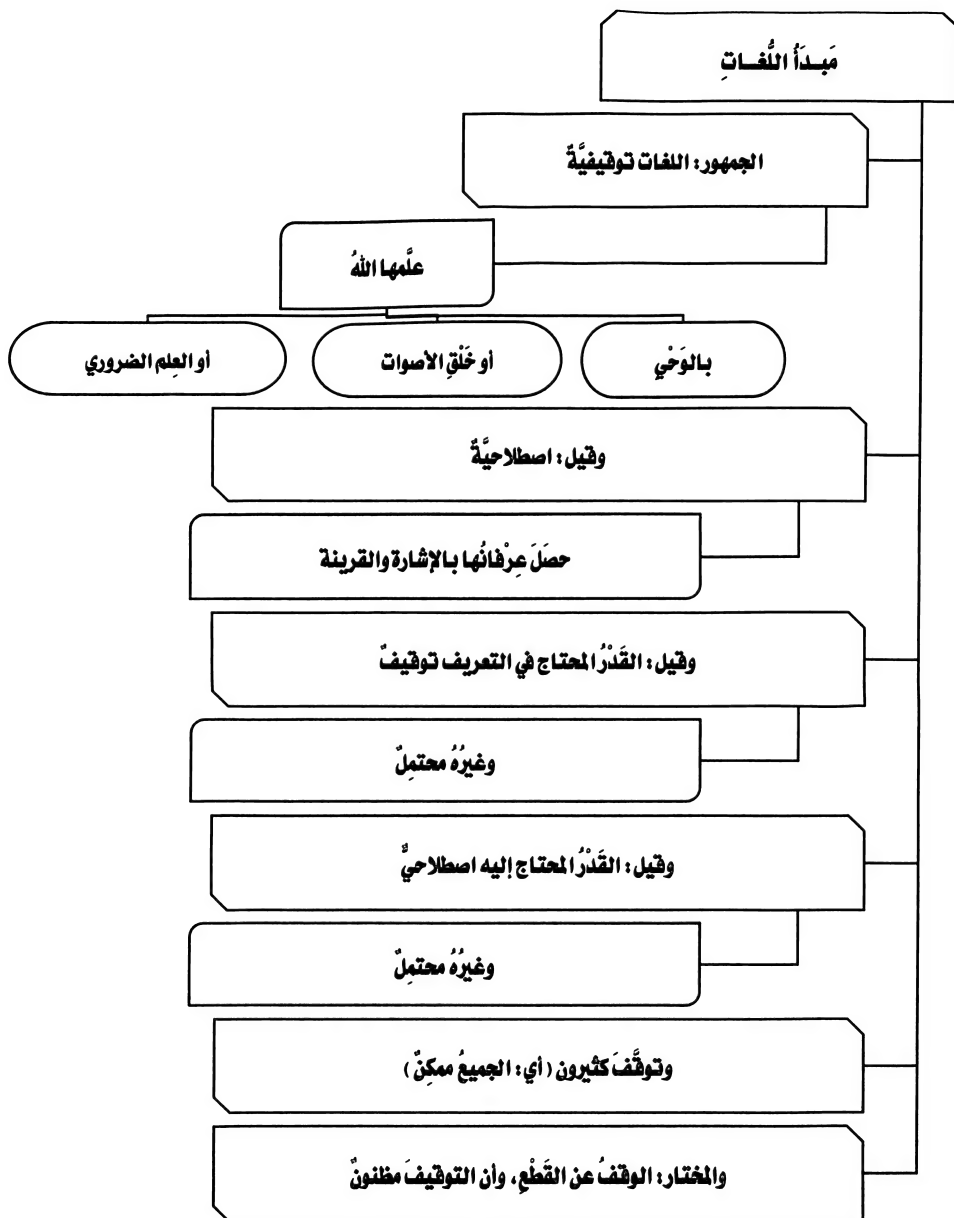
مَسْأَلَةٌ

لَقَالَ ابْنُ فُورَكَ وَالْجُمْهُورُ: اللُّغَاتُ تَوْقِيفِيَّةٌ، عَلَّمَهَا اللَّهُ بِالْوَحْيِ، أَوْ خَلَقَ الْأَصْوَاتَ، أَوْ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ؛ وَعُزِّيَ إِلَى الْأَشْعَرِيِّ، وَأَكْثَرُ الْمُعْتَزَلَةِ: اصْطِلَاحِيَّةٌ، حَصَلَ عِرْفَانُهَا بِالْإِشَارَةِ وَالْقَرِينَةِ؛ كَالطِّفْلِ، وَالْأُسْتَاذِ: الْقَدْرُ الْمُحْتَاجُ فِي التَّعْرِيفِ: تَوْقِيفٌ، وَغَيْرُهُ: مُحْتَمَلٌ، وَقِيلَ: عَكْسُهُ، وَتَوَقَّفَ كَثِيرٌ، وَالْمُخْتَارُ: الْوَقْفُ عَنِ الْقَطْعِ، وَأَنَّ التَّوْقِيفَ مَظْنُونٌ.

نص الكوكب الساطع

تَوْقِيفُ اللُّغَاتِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
عَلَّمَهَا: بِالْوَحْيِ، أَوْ بِأَنَّ خَلَقَ
وَبِاصْطِلَاحٍ قَالَ ذُو اعْتِزَالٍ
وَقِيلَ: مَا اسْتُغْنِيَ فِي التَّعْرِيفِ
وَقِيلَ: عَكْسُهُ. وَقَوْمٌ وَقَفُوا.
وَمِنْهُمْ ابْنُ فُورَكٍ وَالْأَشْعَرِيُّ؛
عِلْمًا ضَرُورِيًّا، وَصَوْتًا قَدْ نَطَقَ.
وَالْعِلْمُ مِنْ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ.
مُحْتَمَلٌ، وَغَيْرُهُ تَوْقِيفِيٌّ.
وَقَوْمٌ التَّوْقِيفَ ظَنًّا أَلْفُوا

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٧٣. هل اللُّغات توقيفِيَّةٌ أو اصطلاحِيَّةٌ؟ وكيف عُرِفَتْ؟ اذْكُرِ الخلافَ في المسألة، مع عَزْوِ الأقوال، وبيانِ ما اختاره المصنَّفُ ﷺ منها.

التمارين والتطبيقات

[٢٤٦] جاء في البحر المحيط للزَّركَشِيِّ: (الخلافُ في هذه المسألة يوجبُ الظنَّ بأنَّ لا فائدةَ للخوضِ فيه إلا أحدُ أمرَيْنِ: إما تكميلُ العلمِ بهذه الصناعة؛ إذ معظمُ النظرِ فيها يتعلَّقُ بدلالةِ الصَّيغِ، أو جوازِ قلبِ ما لا تعلَّقُ له بالشرعِ فيها؛ كتسميةِ الفرسِ ثَوْراً، والثَّورِ فرساً، إلى غيرِ ذلك، وقيل: الخلافُ فيها طويلُ الدَّيلِ، قليلُ النَّيلِ، ولا يترتَّبُ عليها معرفةُ عملٍ من أعمالِ الشريعةِ، وإنما ذُكِرتْ في علمِ الأصول؛ لأنها تجري مجرى الرياضياتِ التي يرتاضُ العلماءُ بالنظرِ فيها، كما يصوِّرُ الحَيُّسُوبُ مسائلَ الجَبْرِ والمقابلةِ؛ فهذه من أصولِ الفقهِ من رياضياتِهِ، بخلافِ مسألة: الأمرُ للوجوبِ أو القُورِ، والنهيُ يقتضي الفسادَ؛ فإنها من ضروراته. ومنهم من خرَّجَ عليها مسائلَ من الفقه؛ كما لو عقدَا صداقاً في السرِّ، وآخرَ في العلانية، أو استعملَا لفظَ المفاوضة، وأرادَا شركةَ العِنانِ؛ حيث نصَّ الشافعيُّ على الجوازِ، أو تبايَعَا بالدنانيرِ وسمَّيَا الدراهمَ، قال ابنُ الصَّبَّاحِ: لا يصحُّ، وكما لو قال لزوجته: إذا قلتُ: أنتِ طالقٌ ثلاثاً، لم أرْذُ به الطلاقَ، وإنما غرضي أن تقومي وتقعدي، ثم قال لها: أنتِ طالقٌ ثلاثاً، وقعَ. وحكى الإمامُ في بابِ الصَّدَاقِ وجهًا: أن الاعتبارَ

بما تواضعا عليه. ولو سَمِيَ أُمَّتُهُ حُرَّةً، ولم يَكُنْ ذلك اسمَهَا، ثم قال بعد ذلك: يا حُرَّةً، ففي البسيط: "أن الظاهر أنها لا تَعْتَقُ إذا قَصَدَ النداء"، وجَعَلَهُ مُلْتَفِتًا على هذه القاعدة. قال في المطلب: "والأشبهُ عدمُ بناءه على ذلك؛ لأنَّا نَفَرَّعُ على جواز وَضْعِ الاسم بالاصطلاح، وإذا جاز، صار كالاسم المستمر، ولو كان اسمُها بعد الرقِّ حُرَّةً، وناداهَا به، وقَصَدَ ذلك: لم يَقَعْ، فكذا هنا، وغير ذلك من الصُّور. والحق: أنه لا يَتَخَرَّجُ شيءٌ من ذلك على هذه القاعدة؛ لأنَّ مسألتنا في أن ... لا في شخص خاصٍّ اصطَلَحَ مع صاحبه على تغيير الشيء عن موضوعه، نعم يضاهيها قاعدةٌ في الفقه؛ وهي: أن الاصطلاح الخاص هل يَرَفَعُ الاصطلاح العام أم لا؟ فيه خلافٌ، وعليها تَفَرَّعُ هذه الفروع، كما بَيَّنَّتْهُ في كتاب الأشباه والنظائر". ومنهم مَنْ قال: فائدتها: النظرُ في جواز قلبِ اللغة؛ فالقائلون بالتوقيفِ يَمْنَعُونَهُ مطلقًا، والقائلون بالاصطلاح يجوزونه، إلا أن يَمْنَعَ الشرعُ منه)، من خلال الكلام المذكور والأمثلة السابقة: ما المسألةُ الأصولية المشار إليها؟



المسألة

ثبوت اللغة بالقياس

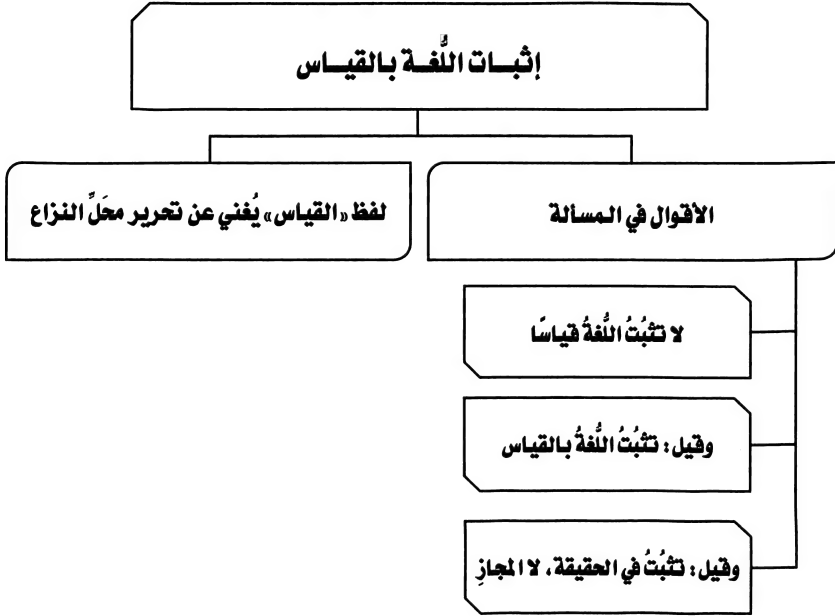
نص جمع الجوامع

لَهُ قَالَ الْقَاضِي وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْغَزَالِيُّ وَالْأَمْدِيُّ: لَا تَثْبُتُ اللُّغَةُ قِيَاسًا، وَخَالَفَهُمْ ابْنُ سُرَيْجٍ، وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيُّ، وَالْإِمَامُ، وَقِيلَ: تَثْبُتُ الْحَقِيقَةُ، لَا الْمَجَازُ. وَلَفْظُ «الْقِيَاسِ» يُغْنِي عَنْ قَوْلِكَ: مَحَلُّ الْخِلَافِ: مَا لَمْ يَثْبُتْ تَعْمِيمُهُ بِاسْتِقْرَاءٍ.

نص الكوكب الساطع

قَالَ أَبُو بَكْرٍ مَعَ الْغَزَالِيِّ
لَا تَثْبُتُ اللُّغَاتُ بِالْقِيَاسِ.
شَرْعًا، وَفِي لُغَةٍ: الشَّيرَازِيُّ
وَقَالَ قَوْمٌ: تَثْبُتُ الْحَقَائِقُ
عَلَى جَوَازِ مَا بِالِاسْتِقْرَاءِ ثَبَتَ
وَالْأَمْدِيُّ وَأَبِي الْمَعَالِي:
وَأَثْبَتَ الْقَاضِي أَبُو الْعَبَّاسِ
وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالرَّازِي.
دُونَ الْمَجَازِ. وَالْجَمِيعُ وَافَقُوا
تَعْمِيمُهُ، وَالْمَنْعُ فِي الْأَعْلَامِ بَثَ

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٧٤. هل تثبت اللغة بالقياس؟ اذكر الأقوال في المسألة، ثم بين محل الخلاف فيها.

التمارين والتطبيقات

[٢٤٧] إذا فَرَضْنَا أن اسمَ الخمرِ لغةً هو عَصِيرُ الْعِنَبِ الْمُسْكِرُ، وأنه سُمِّيَ خمرًا لتخميره - أي: تغطيته - العقل، فهل يصحُّ أن نَقِيسَ غيرَ العنبِ على العنبِ ونسميه خمرًا؟ وما المسألةُ الأصولية التي ترتبط بهذا؟

[٢٤٨] قال تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾، الصعيد الطيبُ: هو التراب؛ سُمِّيَ بذلك لكونه يتصاعدُ على وجهِ الأرض، فهل كُلُّ ما تصاعدَ على وجهِ الأرض صعيدٌ لغةً يصحُّ التيمُّمُ به؟

[٢٤٩] النَّبَاشُ يأخذ الكَفْنَ حُفِيَّةً، فيثبُتُ له اسمُ السرقة قياسًا على السارق، وعليه فيقامُ عليه الحد، ما المسألةُ الأصولية التي انبنى عليها هذا الاستدلالُ؟

[٢٥٠] عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما قال: «نهى رسولُ الله ﷺ عن المزابنة: أن يبيعَ ثَمَرَ حائطِهِ إن كان نخلًا بتمرٍ كَيْلًا، وإن كان كَرْمًا أن يبيعهُ بزبيبٍ كَيْلًا، وإن كان زرعًا أن يبيعهُ بكَيْلٍ طعامٍ؛ نهى عن ذلك كُلِّهِ». جاء في سُبُلِ السَّلام: (المزابنة: مأخوذةٌ من الزَّبَنِ بفتح الزاي وسكون الموحدة؛ وهو: الدفعُ الشديد، كأنَّ كُلَّ واحدٍ من المتبايعين يَدْفَعُ الآخرَ عن حقِّه)، وهذا المعنى ينطبقُ على التمر والزبيب وغيرهما من الأصناف، فتُسَمَّى كُلُّها مزابنةً، ما المسألةُ الأصولية التي بُنِيَ عليها ذلك؟

[٢٥١] هل يصحُّ تسميةُ اللائطِ زانِيًا قياسًا على الزاني؟ وما المسألةُ الأصولية التي بُنِيَ عليها؟



المسألة

أقسام اللفظ باعتبار اتحاده مع المعنى

نص جمع الجوامع

مسألة

اللفظ والمعنى إن اتحدا: فإن منع تصور معناه الشركة.. ف «جزئي»، وإلا.. ف «كلي»، «متواطئ» إن استوى، «مشكك» إن تفاوت، وإن تعددا.. ف «متباين»، وإن اتحد المعنى دون اللفظ.. ف «مترادف»، وعكسه، إن كان حقيقةً فيهما.. ف «مشتراك»، وإلا.. ف «حقيقة ومجاز».

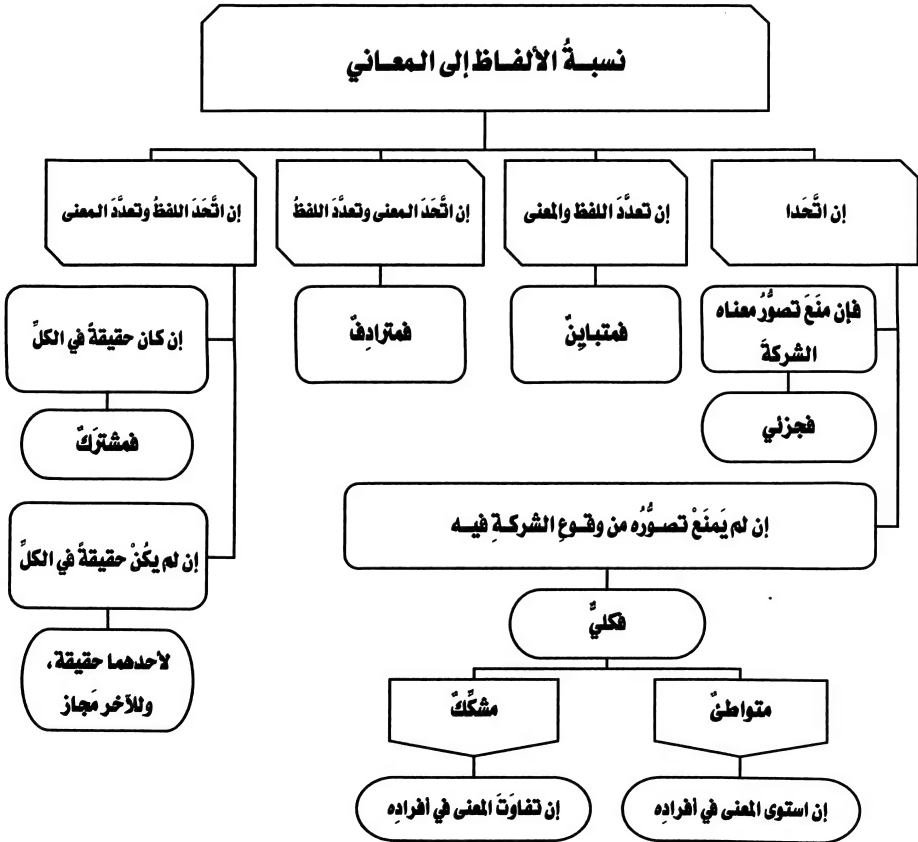
نص الكوكب الساطع

اللفظ والمعنى ذو الاتحاد
كعلم ما لمعين وضع
فإن يك التعين خارجياً
فالجنس. للماهية اسمه وضع
تلفيه: ذا تواطئ إن استوى،
قد يمنع الشركة في المراد
لم يتناول غيره كما اتبع،
فعلم الشخص، وإن ذهنيًا-
من حيث هي شركة لا تمتنع،
مشككا إذا تفاوتتا حوى.

وَاللَّفْظُ وَالْمَعْنَى إِذَا تَعَدَّدَا فَمُتَبَايِنٌ. وَمَهْمَا اتَّحَدَا -
مَعْنَاهُ دُونَ اللَّفْظِ ذُو تَرَادُفٍ. وَعَكْسُهُ: إِنْ كَانَ فِي الْمُخَالَفِ -
حَقِيقَةً مُشْتَرَكٌ، وَإِلَّا حَقِيقَةً مَعَ الْمَجَازِ يُتَلَى



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية



١٧٥. اذكر أحوال اللفظ والمعنى من حيث الاتحاد والاختلاف، مع بيان المصطلح المستعمل لكل قسم من هذه الأقسام.



التمارين والتطبيقات



[٢٥٢] اختر المصطلح المناسب:

اللفظ	جزئي	كلي		متباين	مترادف	مشارك	حقيقة ومجاز
		متواظف	مشكك				
زيد							
السَّواد							
الإله							
الفيل							
عبَّاس							
البياض							
الجمع بين الضدين							
الإنسان							
القُرء للحيض والطهر							
هند							
الأسد للحيوان المفترس وللشجاع							

اللفظ	جزئي	كلي		متباين	مترادف	مشتك	حقيقة ومجاز
		متواطئ	مشكك				
الشمس							
العين والمُقَلَّة							
القمر							
بحرٌ من زئبق							
الإنسان والبشر							
الإنسان والفرسُ							
الوجود							
الجمال							
البحر للكریم وللذي تجري فيه السُّفُن							
الحِمار للحيوان المعروف وللرجُل البليد							
القمح والبرُّ							



المسألة الْعَلَمُ

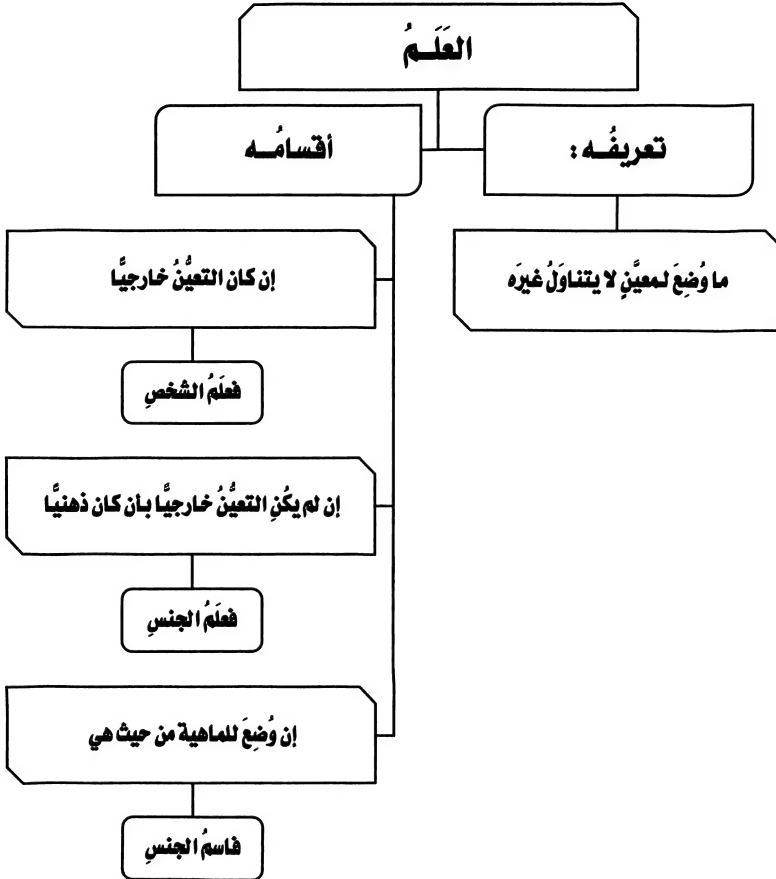
نص جمع الجوامع

وَالْعَلَمُ: مَا وَضِعَ لِمُعَيَّنٍ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ، فَإِنْ كَانَ التَّعْيِينُ خَارِجِيًّا.. فَ«عَلَمُ الشَّخْصِ»،
وَأِلَّا.. فَ«عَلَمُ الْجِنْسِ»، وَإِنْ وَضِعَ لِلْمَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ.. فَ«اسْمُ جِنْسٍ».

نص الكوكب الساطع

كَعَلَمٍ مَا لِمُعَيَّنٍ وَضِعَ لَمْ يَتَنَاوَلْ غَيْرَهُ كَمَا اتَّبَعَ،
فَإِنْ يَكُ التَّعْيِينُ خَارِجِيًّا فَعَلَمُ الشَّخْصِ، وَإِنْ ذَهَبِيًّا -
فَالْجِنْسُ. لِلْمَاهِيَةِ اسْمُهُ وَضِعَ مِنْ حَيْثُ هِيَ فَشِرْكَةٌ لَا تَمْتَنِعُ،

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٧٦. ما العلمُ؟ وما قِسماه؟

١٧٧. ما اسم الجنس؟ وما الفرقُ بينه وبين علمِ الجنس؟

التمارين والتطبيقات

[٢٥٣] نَقَلَ الْقَرَّافِيُّ عَنْ بَعْضِ مَشَايخِهِ أَنَّهُ قَالَ فِي الْفَرْقِ بَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ: (وَمَا فِي الْبِلَادِ الْمِصْرِيَّةِ مَنْ يَعْرِفُهُ)، فَمَا هِيَ؟

[٢٥٤] حَدِّدْ عِلْمَ الشَّخْصِ مِنْ عِلْمِ الْجِنْسِ مِنْ اسْمِ الْجِنْسِ فِيمَا يَأْتِي:

اللفظ	عِلْمُ شَخْصٍ	عِلْمُ جِنْسٍ	اسْمُ جِنْسٍ	لَا شَيْءَ مِمَّا سَبَقَ
كتاب				
زيد				
حُسَيْن				
أُمُ عَزِيزٍ لِلْعَقْرَبِ				
التمر				
الأرض				
أحمد				
البقر				
ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ				
أسد				
العرب				
أَسَامَةُ لِلْأَسَدِ				



المسألة الاشتقاق

نص جمع الجوامع

مسألة

لـ «الاشتقاق»: رَدُّ لَفْظٍ إِلَى آخَرَ - وَلَوْ مَجَازًا - لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى وَالْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ.

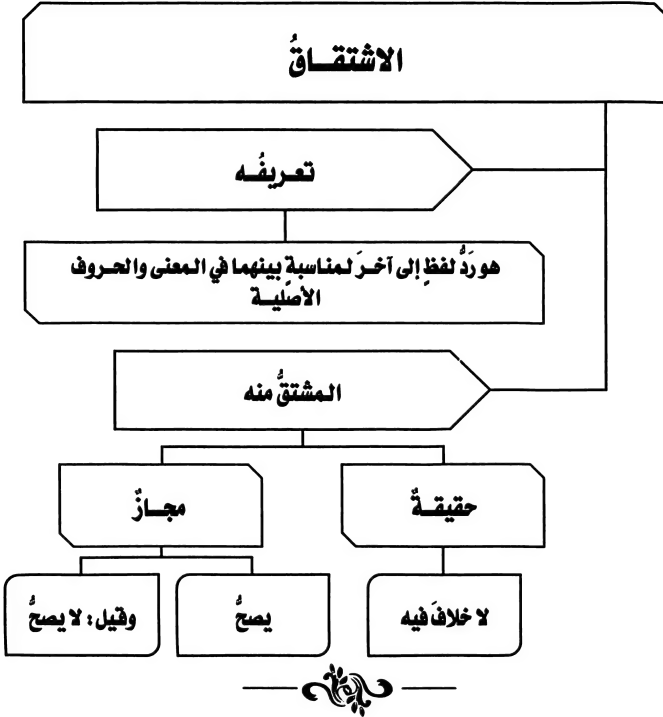


نص الكوكب الساطع

الإشْتِقَاقُ: رَدُّ لَفْظٍ لِسِوَاهُ - وَلَوْ مَجَازًا - لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى وَالْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ. وَشَرْطُهُ: التَّغْيِيرُ كَيْفَ عَنَّا.



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٧٨. عرِّف الاشتقاق؟

التمارين والتطبيقات

تأتي.

المسألة

شروط الاشتقاق

نص جمع الجوامع

لَمْ يَلَمْ يَلَمْ مِنْ تَغْيِيرٍ، وَقَدْ يَطْرُدُ كَاسِمِ الْفَاعِلِ، وَقَدْ يَخْتَصُّ كَالْقَارُورَةِ.
 لَمْ يَلَمْ يَلَمْ يَلَمْ بِهِ وَصَفٌ.. لَمْ يَجُزْ أَنْ يُشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ اسْمٌ؛ خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ، وَمِنْ بَنَائِهِمْ:
 اتَّفَقَهُمْ عَلَى أَنْ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - ذَابِحٌ، وَاخْتَلَفَهُمْ هَلْ إِسْمَاعِيلُ مَذْبُوحٌ؟

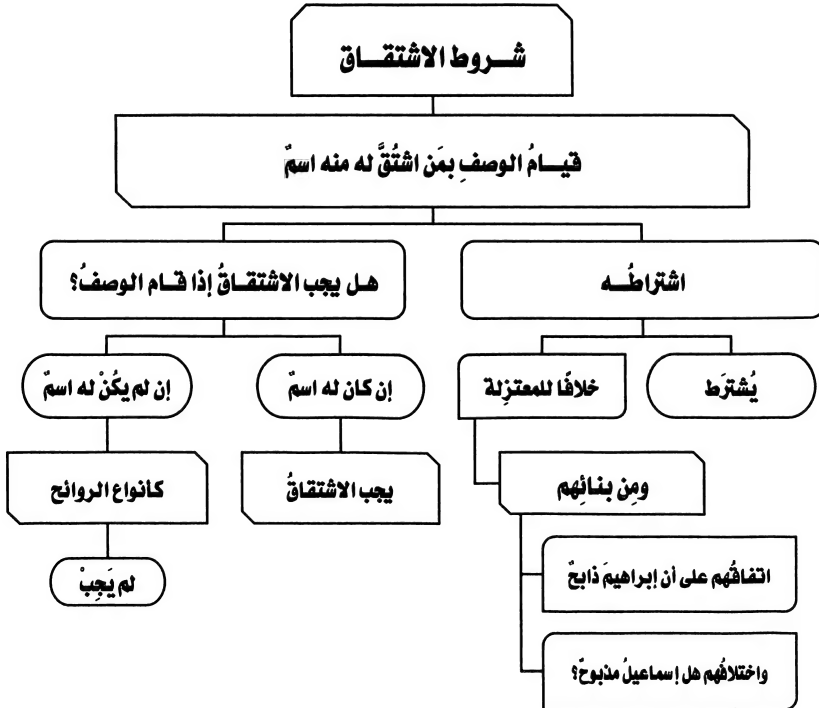
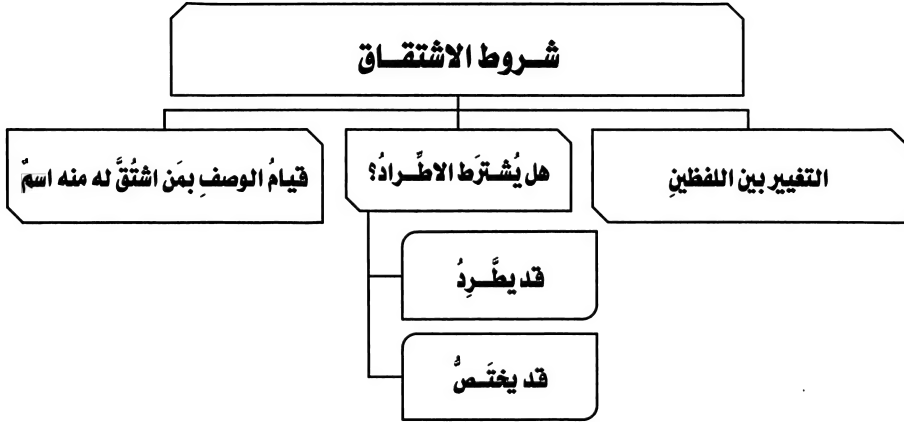


نص الكوكب الساطع

فِي أَحْرَفٍ أَصْلِيَّةٍ وَالْمَعْنَى. وَشَرْطُهُ: التَّغْيِيرُ كَيْفَ عَنَّا.
 وَمِنْهُ: -كَاسِمِ الْفَاعِلِ- الْمَطْرِدُ، وَمِنْهُ: -كَالْقَارُورَةِ- الْمُقْتَصِدُ.
 مَنْ لَمْ يَقُمْ وَصَفٌ بِهِ مَا اشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ سُمًّا، وَخَالَفَ الْمُعْتَزَلَةَ.



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٧٩. ما شروطُ الاشتقاق؟

١٨٠. هل يلزَمُ أن يطرَدَ الاشتقاقُ؟ مع التمثيل.

١٨١. هل يجوز اشتقاقُ اسمٍ من وصفٍ لمن لم يقُمْ به الوصفُ؟ مع ذِكرِ مثالٍ بُني على المسألة.



التمارين والتطبيقات



تأتي.



المسألة

تممة الاشتقاق

نص جمع الجوامع

لَهُ فَإِنْ قَامَ بِهِ مَا لَهُ اسْمٌ.. وَجَبَ الْإِشْتِقَاقُ، أَوْ مَا لَيْسَ لَهُ اسْمٌ كَأَنْوَاعِ الرِّوَايَةِ.. لَمْ يَجِبْ.

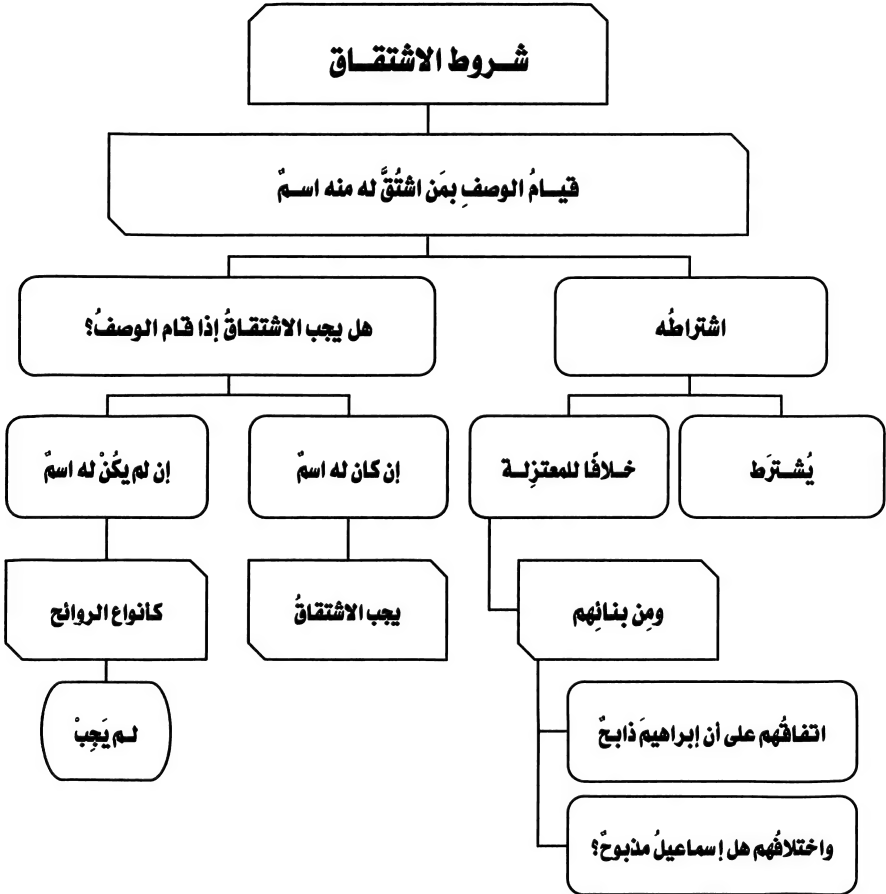


نص الكوكب الساطع

وَلَا الَّذِي قَامَ بِهِ مَا لَيْسَ لَهُ اسْمٌ، فَإِنْ كَانَ فَأَوْجِبْ عَمَلَهُ



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٨٢. متى يجب اشتقاق اسمٍ لِمَن قام به وصفٌ؟ ومتى لا يجب؟



التمارين والتطبيقات



تأتي.



المسألة تتمة الاشتقاق

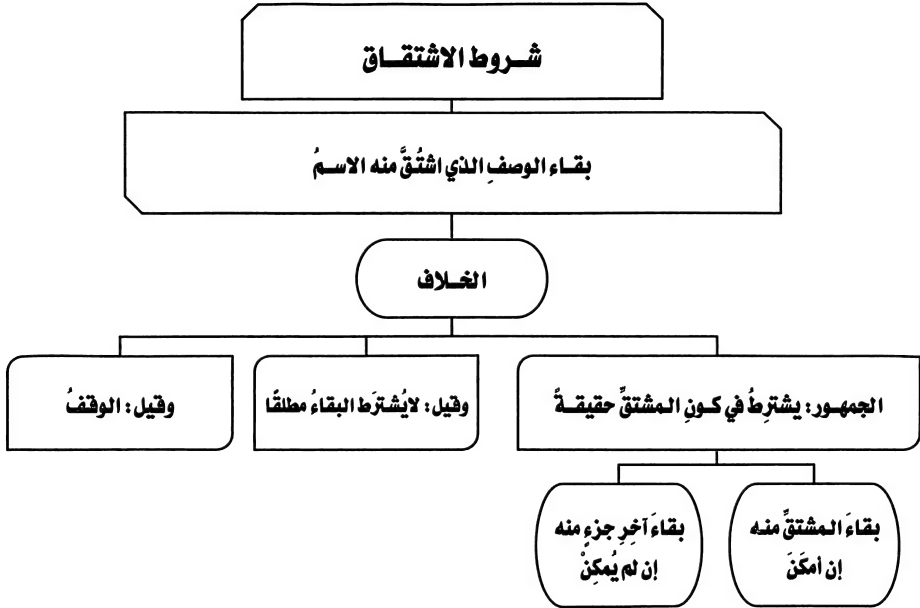
نص جمع الجوامع

وَالْجُمُهورُ عَلَى اشْتِرَاطِ بَقَاءِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ فِي كَوْنِ الْمُشْتَقِّ حَقِيقَةً إِنْ أُمِكنَ، وَإِلَّا
فَأَخِرُ جُزْءٍ، وَالثَّالثُ: الْوَقْفُ،

نص الكوكب الساطع

وَالْأَكْثَرُونَ شَرَطُوا لَهُ الْبَقَا فِي كَوْنِهِ حَقِيقَةً قَدْ أُطْلِقَا
أَوْ آخِرَ الْجُزْءِ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ، وَالثَّالِثُ: اشْتِرَاطُهُ فِي الْمُمَكِّنِ،
وَالرَّابِعُ: الْوَقْفُ، وَقِيلَ: إِنْ طَرَأَ وَضَفُ وَجُودِيَّيْنِ فِي الْآخِرِ -

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٨٣. هل يُشترط بقاء المشتق منه في كون المشتق حقيقةً؟



التمارين والتطبيقات

[٢٥٥] [لو عُرِلَ شخصٌ عن القضاء، فقال: (امرأة القاضي طالق)، ففي وقوع الطلاق عليه وجهان]، ذَكَرَ الإسْنَوِيُّ: أن هذه المسألة لها التفاتٌ إلى أربع قواعدٍ أصولية، حاول الوصول إليها.

[٢٥٦] إذا قال الواقف: (وقفتُ على حفاظ القرآن)، لم يدخل فيه مَنْ كان حافظًا ونَسِيَه، اربط هذا الفرعَ بالمسألة الأصولية المناسبة في باب الاشتقاق.

[٢٥٧] في مِفْتَاح الوصول: (مثاله: احتجاجُ أصحابنا على أن مَنْ وَجَدَ سلعته عند المفلس، فهو أولى بها من سائر الغرماء، بقوله ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَفْلَسَ، فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ إِذَا وَجَدَهُ بَعِيْنَهُ»، فتقول الحنَفِيَّةُ: صاحبُ المتاع هو حَقِيقَةٌ فَيَمْنِ الْمُبْتَاعُ بِيَدِهِ، وهو الْمَفْلِسُ، ومَجَازٌ فَيَمْنِ كَانَتْ بِيَدِهِ؛ لأن إطلاقَ اللَّفْظِ الْمَشْتَقِّ بَعْدَ ذَهَابِ الْمَعْنَى الْمَشْتَقِّ مِنْهُ مَجَازٌ)، اربط النصَّ السابق بما يناسبه من مسائل جمع الجوامع.



المسألة

تتمة الاشتقاق

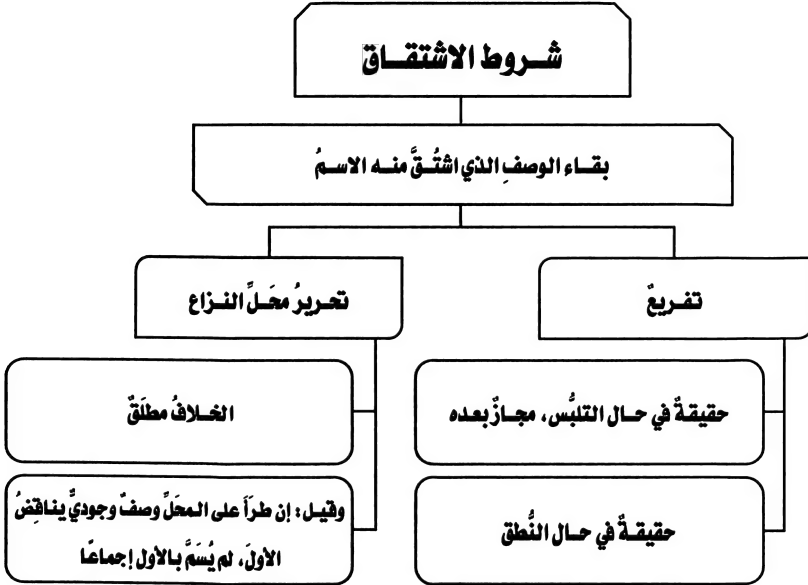
نص جمع الجوامع

لله وَمِنْ ثَمَّ كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ حَقِيقَةً فِي الْحَالِ - أَي: حَالِ التَّلَبُّسِ -، لَا النَّطْقِ؛ خِلَافًا لِلْقَرَأَتَيْنِ، وَقِيلَ: إِنَّ طَرَأَ عَلَى الْمَحَلِّ وَصْفٌ وَجُودِيٌّ يُنَاقِضُ الْأَوَّلَ.. لَمْ يُسَمَّ بِالْأَوَّلِ إِجْمَاعًا.

نص الكوكب الساطع

وَالرَّابِعُ: الْوَقْفُ، وَقِيلَ: إِنَّ طَرَأَ
لَمْ يَجُزِ الْإِطْلَاقُ إِجْمَاعًا جَلًّا.
خُصُوصَ تِلْكَ الذَّاتِ. وَاسْمُ الْفَاعِلِ
حَالُ تَلَبُّسٍ، وَقِيلَ: النَّطْقُ.
وَصَفٌ وَجُودِيٌّ يُنَافِي الْآخَرَ -
وَلَيْسَ فِي الْمُشْتَقِّ مَا دَلَّ عَلَى
حَقِيقَةٍ فِي الْحَالِ؛ ثُمَّ الْمُنْجَلِي -
وَقِيلَ: لَا وَقُوعَ لِلْمُشْتَقِّ

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٨٤. هل اسمُ الفاعل حقيقة في حال التلبس أم النطق؟ مع تحرير محل النزاع.

التمارين والتطبيقات

تأتي

المسألة تتمة الاشتقاق

نص جمع الجوامع



لَمْ وَلَيْسَ فِي الْمُشْتَقِّ إِشْعَارٌ بِخُصُوصِيَّةِ الدَّاتِ.



نص الكوكب الساطع



لَمْ يَجُزِ الإِطْلَاقُ إِجْمَاعًا جَلًّا. وَلَيْسَ فِي الْمُشْتَقِّ مَا دَلَّ عَلَى
خُصُوصِ تِلْكَ الدَّاتِ. وَاسْمُ الْفَاعِلِ حَقِيقَةُ فِي الْحَالِ؛ ثُمَّ الْمُنْجَلِي -



تشجير المسألة

دلالة المشتق على خصوصية الذات

ليس في المشتق إشعار بخصوصية الذات

الأسئلة النظرية

١٨٥. هل في المشتق إشعار بخصوصية الذات؟

التمارين والتطبيقات

[٢٥٨] حدّد اللفظين اللذين اشتق أحدهما من الآخر في الآتي:

١. الضرب والضارب.
٢. خَفَّ وخَوْفٌ.
٣. الاستعجال والاستباق.
٤. نصر ونصير.
٥. جَبَدَ وجَذَبَ.
٦. ثَلَبَ وثَلَمَ.

٧. رَجُلٌ وَرَجُلٌ.
٨. الضَّمان والضَّمُّ.
٩. طَلَبٌ وَطَلَبَ.
١٠. الجَمال والأَجْمَل.
١١. اللَّعِب والمَلْعَب.
١٢. الاستقرار والقارورة.
١٣. الدُّبُور والدَّبْران.

[٢٥٩] قال ابن السَّبْكي: (وَمِنْ بَنَائِهِمْ: اتَّفَقَهُمْ عَلَى أَنْ إِبراهيمَ -عليه السلام- ذابِحٌ، واختلافُهُمْ هل إِسماعيلُ مذبوحٌ؟)، الضمير يَرْجِعُ إِلَى مَنْ؟ وما المسألة التي بَنَوْا عليها هذا؟

[٢٦٠] قال تعالى: ﴿وَأَتَوْا آلَ يَنْتَعَى أَثْمَالَهُمْ﴾، قال الطَّبْري: (يعني بذلك -تعالى ذَكَرَهُ- أوصياءَ اليتامى، يقول لهم: وأعطوا يا معشرَ أوصياءَ اليتامى: [اليتامى] أموالهم إذا هم بلغوا الحُلُمَ، وأونسَ منهم الرُّشْدُ)، هل إطلاقُ اليتامى هنا حقيقةٌ أم مجاز؟ مع رِبْطِ ذلك بالمسألة الأصولية التي ذَكَرَها ابنُ السَّبْكي.

[٢٦١] قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ يَاتِ رَبِّهِ جُحْرِمًا﴾، والإجرام: إنما كان منه في الدنيا، فهل إطلاقُ الإجرام عليه حقيقةٌ أم مجاز؟ مع التعليلِ والربطِ بكلامِ المتن.

[٢٦٢] ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجْلِهِنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَضَوْا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ...﴾ [الآية: ٢٣٢]. أزواجهنَّ؟ أي: الذين كانوا أزواجهنَّ سابقاً)، هل هذا إطلاقٌ حقيقيٌّ أم مجازيٌّ؟ مع التعليل.

[٢٦٣] قال زيدٌ: (العلمُ نافعٌ):

١. بعدما انتهى زيدٌ مِنْ آخرِ حرفٍ، قال شخصٌ: (زيدٌ متكلمٌ).
 ٢. عند نطقِ زيدٍ بالحرف الأول، قال شخصٌ: (زيد متكلم).
 ٣. قبل أن يبدأ زيدٌ في الكلام، قال شخصٌ: (زيد متكلم).
- ما الإطلاقاتُ الصحيحة مما سبقَ؟ وما الذي يُعَدُّ منها حقيقةً؟

[٢٦٤] قوله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا، فَلَهُ سَلْبُهُ»، إطلاق القَتِيلِ هنا حقيقةٌ أم مجاز؟ وما المسألةُ الأصولية التي تؤثرُ هنا؟

[٢٦٥] قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، هل تنطبق الآيةُ على مَنْ لم يَكُنْ سارقًا وقت نزولِ الآية وسرَقَ بعد ذلك؟ وإذا كانت تنطبق، فهل هذا الانطباقُ حقيقيٌّ أم مجازي؟

[٢٦٦] قال المحلِّي في شرحه معلَّلًا: (لأن قولك مثلاً: (الأسودُ جسمٌ) صحيحٌ، ولو أشعرَ الأسودُ فيه بالجسميَّةِ = لكان بمثابة قولك: (الجسمُ ذو السوادِ جسمٌ)، وهو غيرُ صحيحٍ؛ لعدمِ إفادته)، تأمَّل في تعليلِهِ، ثم اذكرِ المسألةَ التي يتكلم عنها.



المسألة وقوع المترادف

نص جمع الجوامع

مَسْأَلَةٌ

المُتَرَادِفُ وَقَعَ؛ خِلَافًا لِتَعَلُّبِ وَابْنِ فَارِسٍ مُطْلَقًا، وَلِلْإِمَامِ فِي الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ.

نص الكوكب الساطع

وُقُوعُ ذِي التَّرَادِفِ الْمُصَوَّبُ، وَأَنْكَرَ ابْنُ فَارِسٍ وَتَعَلَّبُ
كَأَنَّهُ فِي لُغَةٍ مُفْرَدَةٍ، وَأَنْكَرَ الْإِمَامُ فِي الشَّرْعِيَّةِ.

تشجير المسألة

هل المترادف واقع في اللغة؟

وقيل: غير واقع مطلقاً

المترادف واقع

وقيل: واقع في اللغة، لا في الاسماء الشرعية

الأسئلة النظرية

١٨٦. هل المترادف واقع؟ اذكر الخلاف في المسألة، مع بيان ما رجّحه المصنّف رحمته الله.

التمارين والتطبيقات

[٢٦٧] هل يصحُّ أن يقال: إن الفرض والواجب مترادفان في المعنى الشرعي، أم يمتنع أن يقال بترادفهما لأنهما اسمان شرعيان؟

[٢٦٨] (الرسول والنبي لا يجوز أن يكونا مترادفين؛ لأنه يمتنع الترادف في مثل هذه الأمور الواردة في لسان الشرع)، انقذ التعليل السابق، وبين المسألة الأصولية التي بُني عليها.

[٢٦٩] نَقَلَ ابْنُ السُّبْكِيِّ قَوْلًا لِلرَّازِي فِي مَسْأَلَةٍ، فَاعْتَرَضَ الزَّرْكَشِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى قَوْلِ الرَّازِيِّ؛ بِأَنَّ الرَّازِيَّ نَفْسَهُ مِمَّنْ يَقُولُ: إِنْ الْفَرَضُ وَالْوَاجِبُ مُتَرَادِفَانِ، وَكَذَا السُّنَّةُ وَالتَّطَوُّعُ! فَكَّرَ وَحَاوَلَ التَّوَصُّلَ لِمَسْأَلَةِ الْمُعْتَرِضِ عَلَيْهَا.

[٢٧٠] جَاءَ فِي الْغَيْثِ الْهَامِعِ: (وَمِنْ ذَلِكَ: مَا حُكِيَ عَنْ ابْنِ خَالَوَيْهِ أَنَّهُ قَالَ بِمَجْلَسِ سَيْفِ الدَّوْلَةِ: أَحْفَظْ لِلسَّيْفِ خَمْسِينَ اسْمًا، فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ: مَا أَحْفَظُ لَهُ إِلَّا اسْمًا وَاحِدًا؛ هُوَ السَّيْفُ، فَقَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ: وَأَيْنَ الْمَهْنَدُ، وَالصَّارِمُ، وَالرَّسُوبُ، وَالْمِخْدَمُ؟ وَجَعَلَ يَعِدُّدُ، فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: هَذِهِ صِفَاتٌ، وَكَانَ الشَّيْخُ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ)، مَا الْمَسْأَلَةُ الْأَصُولِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ؟

[٢٧١] فِي مِفْتَاحِ الْوُصُولِ: (وَمِثَالُهُ: احْتِجَاجُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِجِلْدِ الْمَيْتَةِ -وَإِنْ دُبِغَ- بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ إِلَّا بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ»، فَيَقُولُ الْمُخَالِفُ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّمَا الْإِهَابُ مُخْصِصٌ بِمَا لَمْ يُدْبَغْ؛ كَمَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ، وَلَئِنْ لَمْ يَوْضَعْ لِلْجِلْدِ غَيْرَ الْمَدْبُوعِ اسْمٌ يَخُصُّهُ غَيْرُ الْإِهَابِ، فَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِتَقْيِيدِ الْجِلْدِ، وَوَصْفِهِ؛ فَاسْتَحَقَّ اسْمًا مُوَضَّوعًا لَهُ؛ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، فَإِنْ جَعَلْنَاهُ مُرَادِفًا لِلْجِلْدِ، لَزِمَ مِنْهُ مُخَالَفَةُ الْأَصْلِ، وَتَخَلُّفُ الْوَضْعِ عَنِ الْحَاجَةِ الَّتِي هِيَ عِلَّتُهُ؛ فَكَانَ خُصُوصُ الْإِهَابِ بِالْجِلْدِ غَيْرَ الْمَدْبُوعِ أَوْلَى)، مَا الْمَسَائِلُ الْأَصُولِيَّةُ الَّتِي تَوَثَّرُ فِيمَا سَبَقَ مَعَ رِبْطِهَا بِنَصِّ جَمْعِ الْجَوَامِعِ؟



المسألة

مما لا يدخل في الترادف

نص جمع الجوامع

لله وَالْحَدُّ وَالْمَحْدُودُ، وَنَحْوُ: «حَسَنٌ بَسَنٌ».. غَيْرُ مُتَرَادِفَيْنِ، عَلَى الْأَصَحِّ.
لله وَالْحَقُّ إِفَادَةُ التَّابِعِ التَّقْوِيَّةِ.

نص الكوكب الساطع

وَلَيْسَ مِنْهُ -فِي الْأَصَحِّ- الْحَدُّ مَعَ مَحْدُودِهِ. وَالْإِسْمُ وَالْجَائِي تَبَعٌ.
وَالْحَقُّ: أَنَّ تَابِعًا يُفِيدُ تَقْوِيَّةً، وَفَاقَهُ التَّأْكِيدُ.

تشجير المسألة

مما اختلف في ترادفه

هل الحدُّ والمحدود من المترادفان؟

وقيل: مترادفان

غير مترادفين

ما لا يستعمل إلا تابعا

مثل: حسن بسن

وقيل: مترادفان

غير مترادفين

وقيل: لا يفيد

يفيد التقوية

الأسئلة النظرية

١٨٧. هل الحدُّ والمحدود مترادفان؟

١٨٨. هل قولهم: (حسن بسن) ترادفٌ؟ وماذا يفيد؟

التمارين والتطبيقات

[٢٧٢] هل الألفاظ الآتية مترادفة؟:

١. (الصوم) مع (الإمساك بنية عن المفطرات، من طلوع الفجر إلى غروب الشمس).
٢. (خرابٌ يبابٌ).
٣. (الحيوان الناطق) مع (الإنسان).
٤. (الإحسان) مع: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه، فإنه يراك».
٥. (شيطانٌ ليطانٌ).
٦. (جائعٌ نائعٌ).
٧. (الطارق) مع ﴿النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾.
٨. (حسنٌ بسنٌ).
٩. (الحجُّ) مع (قصد مكة، في زمنٍ مخصوص، لأفعالٍ مخصوصة).
١٠. (عطشانٌ نطشانٌ).



المسألة

وقوع كل من الرديفين مكان الآخر

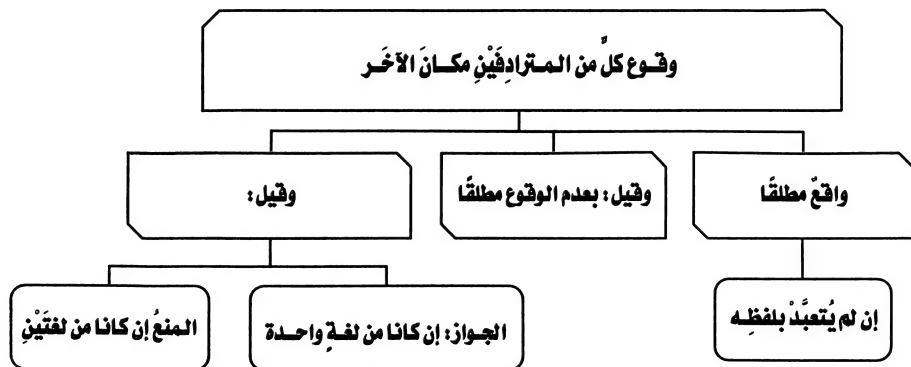
نص جمع الجوامع

وَوُقُوعُ كُلِّ مِنَ الرَّدِّيْفَيْنِ مَكَانَ الْآخَرِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ تَعَبُّدٌ بِلَفْظِهِ؛ خِلَافًا لِلْإِمَامِ مُطْلَقًا،
وَلِلْبَيْضَاوِيِّ وَالْهِنْدِيِّ إِذَا كَانَا مِنْ لُغَتَيْنِ.

نص الكوكب الساطع

وَالْمُرْتَضَى: تَعَاقُبُ الرَّدِّيْفَيْنِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِلَفْظِهِ تَعَبُّدًا،
مِنْ لُغَةٍ يَكُونُ أَوْ ثَنَيْنِ -
وَالثَّالِثُ: الْمَنْعُ إِذَا تَعَدَّدَا.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٨٩. هل يقع كل من الرديفين مكان الآخر؟



التمارين والتطبيقات

[٢٧٣] يقوم مقام (لا إله إلا الله) في صحة الدخول في الإسلام بها: (لا إله غير الله)، (لا إله سوى الله)، ربط الإسنوي هذه المسألة بمسألة أصولية، فما هي؟

[٢٧٤] هل يُمكنُ أن تَضَعَ كلمة: (القمح) مكانَ كلمة: (البرِّ) في الأمثلة الآتية،
(ثم ما المسألة الأصولية المتعلقة بهذا؟):

١. البرُّ طعامٌ.
٢. أَكَلْتُ البرَّ.
٣. «البرُّ بالبرِّ ربًّا، إلهاء وهاء».
٤. البرُّ لذيذ.
٥. البرُّ يُصنَعُ منه الخُبْزُ.



المسألة المشتركة

نص جمع الجوامع



مَسْأَلَةٌ

لِلْمُشْتَرَكِ وَقِيعٌ، خِلَافًا لِثُعَلْبٍ وَالْأَبْهَرِيِّ وَالْبَلْخِيِّ مُطْلَقًا، وَلَقَوْمٍ: فِي الْقُرْآنِ، قِيلَ:
وَالْحَدِيثِ، وَقِيلَ: وَاجِبُ الْوُقُوعِ، وَقِيلَ: مُمْتَنِعٌ، وَقَالَ الْإِمَامُ: مُمْتَنِعٌ بَيْنَ النَّقِیْضَيْنِ
فَقَطُّ.



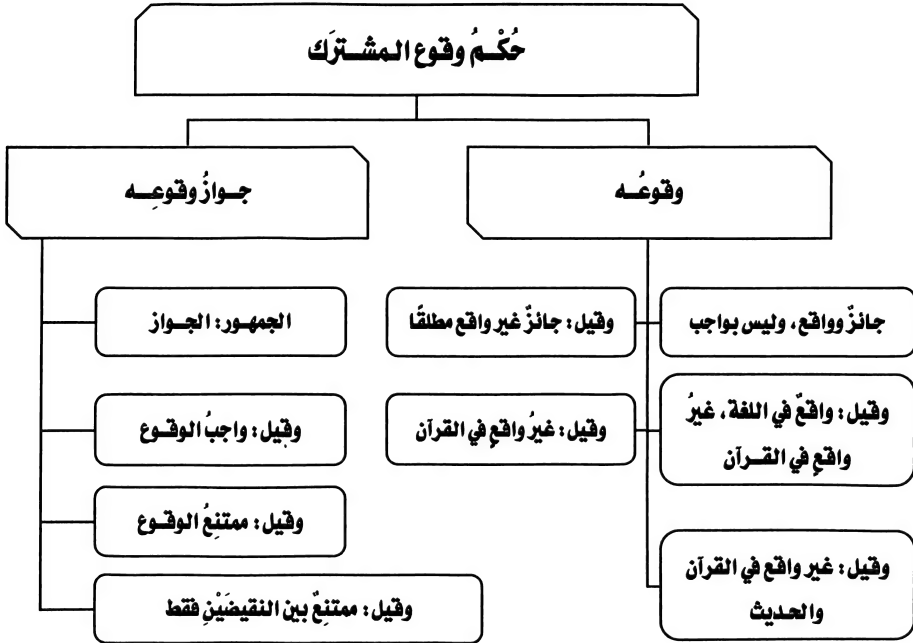
نص الكوكب الساطع



ذُو الْإِشْتِرَاكِ وَقِيعٌ فِي الْأَظْهَرِ وَقَدْ نَفَاهُ ثُعَلْبٌ وَالْأَبْهَرِيُّ،
وَفِي الْقُرْآنِ نَجَلٌ دَاوُدَ نَقَى، وَأَخْرَوْنَ فِي حَدِيثِ الْمُصْطَفَى
وَقِيلَ: وَاجِبٌ، وَقِيلَ: مُمْتَنِعٌ، وَقِيلَ: بَلْ بَيْنَ النَّقِیْضَيْنِ مُنْعٌ



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٩٠. هل الاشتراك واقع في اللغة والشرع؟ اذكر الأقوال تفصيلاً.



التمارين والتطبيقات

[٢٧٥] (قالوا: وما يُظَنُّ مشتركًا: فهو إما حقيقةٌ ومجازٌ، أو متواطئٌ؛ كالعين حقيقةٌ في الباصرة، ومجازٌ في غيرها؛ كالذهبٍ لصفائه، والشمسٍ لضياؤها، وكالقُرءِ موضوعٌ للقَدْرِ المشتركِ بين الحيضِ والطُّهرِ؛ وهو الجَمْعُ؛ مِن قرأتُ الماءِ في الحوضِ؛ أي: جَمَعْتُهُ فيه، والدمُ يجتمعُ في زمنِ الطُّهرِ في الجسدِ، وفي زمنِ الحيضِ في الرَّحِمِ)، ما المسألةُ الأصوليةُ التي بنَوْا عليها هذا؟ وما المرجحُ فيها؟



المسألة

إطلاق المشترك على معنييه

نص جمع الجوامع

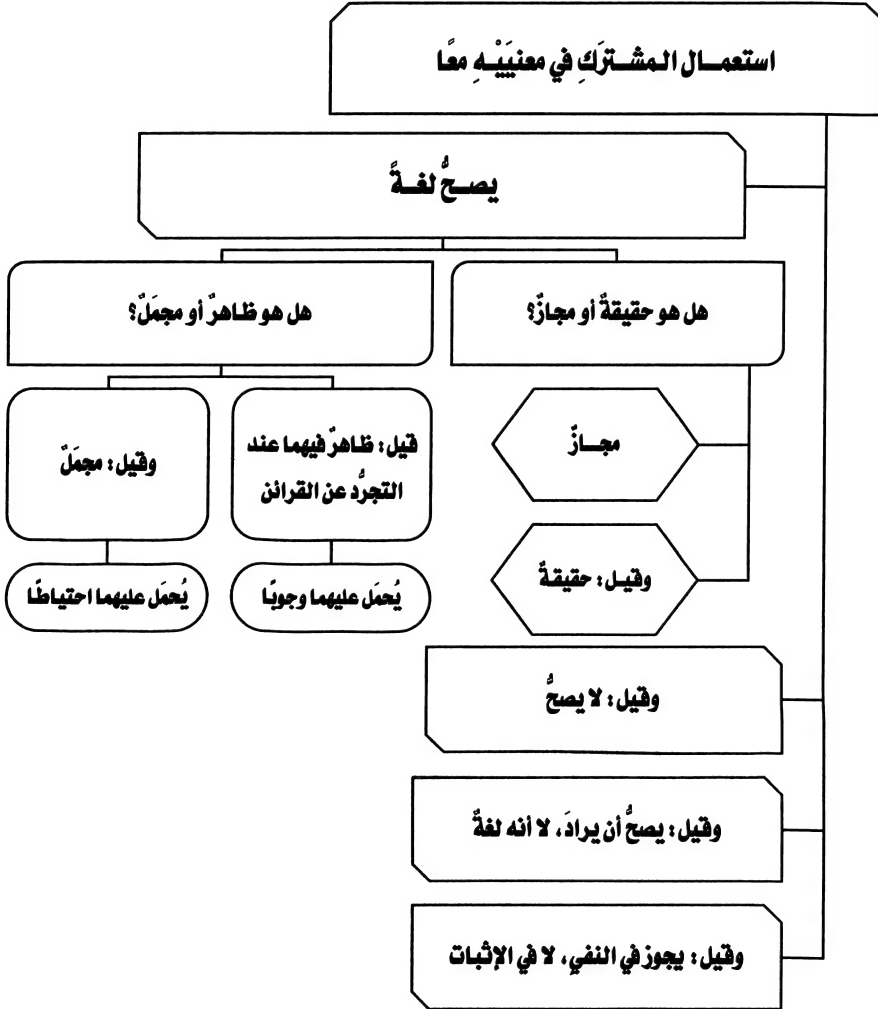
مَسْأَلَةٌ

لَهُ يَصِحُّ إِطْلَاقُهُ عَلَى مَعْنِيَيْهِ مَعًا مَجَازًا، وَعَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْقَاضِي وَالْمُعْتَزِلَةِ: حَقِيقَةً، زَادَ الشَّافِعِيُّ: وَظَاهِرٌ فِيهِمَا عِنْدَ التَّجَرُّدِ عَنِ الْقَرَائِنِ، فَيُحْمَلُ عَلَيْهِمَا، وَعَنِ الْقَاضِي: مُجْمَلٌ، وَلَكِنْ يُحْمَلُ اخْتِيَاطًا، وَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ وَالْغَزَالِيُّ: يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ، لَا أَنَّهُ لُغَةٌ، وَقِيلَ: يَجُوزُ فِي النَّفْيِ، لَا الْإِثْبَاتِ.

نص الكوكب الساطع

يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ مَعْنِيَاهُ
حَقِيقَةً وَذَا ظُهُورٍ فِيهِمَا؛
وَوَافَقَ الْقَاضِي؛ وَقَالَ: مُجْمَلٌ؛
وَالْأَكْثَرُونَ -مِثْلَ مَا حَكَى الصَّفِيُّ-
وَقِيلَ: إِنَّمَا يَصِحُّ عَقْلًا،
وَقِيلَ: فِي الْإِفْرَادِ لَا يَصِحُّ،
تَجَوُّزًا، وَالشَّافِعِيُّ رَأَى-
فَاحْمِلْ بِلَا قَرِينَةٍ عَلَيْهِمَا،
عَلَيْهِمَا لِإِلَّا خِيَاطٍ يُحْمَلُ،
بِالْمَنْعِ مِنْ حَمَلٍ وَبِالتَّوَقُّفِ.
وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ ذَاكَ أَصْلًا،
وَقِيلَ: فِي الْإِثْبَاتِ. وَالْأَصَحُّ-

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٩١. هل يصحُّ إطلاقُ المشتركِ على معنِيهِ؟ وهل يُحْمَلُ عليهما؟ وهل يصحُّ أن يرادَا به؟ اذْكُرِ الخلافَ في المسألة، وبيِّنْ ما رجَّحه المصنَّفُ ﷺ فيها.



التمارين والتطبيقات

[٢٧٦] هل يصحُّ أن تقولَ: (عندي عينٌ) وتريدُ الباصرةَ والجاريةَ مثلاً، أو: (ملبوسِي الجَوْنُ) وتريدُ الأسودَ والأبيضَ، أو: (أقرأتُ هندَ) وتريدُ حاضَت وطهْرَت؟ مع بيانِ المسألةِ الأصوليةِ التي يَرْجِعُ الجوابُ إليها؟

[٢٧٧] في فتح القدير للشوكاني في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ إِلَى أَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، قال: (ويمكن أن يقال: إنها تنقضي العِدَّةُ بثلاثةِ أطهارٍ، أو بثلاثِ حيضٍ، ولا مانعَ من ذلك)، ما المسألةُ الأصوليةُ التي بنى عليها هذا القولُ؟

[٢٧٨] في تفسير قوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحَرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾، قال الشَّنْقِيطِيُّ في أضواء البيان: (هذه الآيةُ الكريمةُ مِنْ أَصْعَبِ الآيَاتِ تحقيقاً؛ لأنَّ حَمْلَ النِّكَاحِ فيها على التزويجِ لا يلائمُ ذِكْرَ المُشْرِكَةِ والمُشْرِكِ، وَحَمْلَ النِّكَاحِ فيها على الوطءِ لا يلائمُ الأحاديثَ الواردةَ المتعلِّقةَ بالآيةِ، فإنها تعيَّنُ أن المرادَ بالنِّكَاحِ في الآيةِ: التزويجُ، ولا أعلمُ مَخْرَجاً واضحاً من الإشكالِ في هذه الآيةِ إلا مع بعضِ تعسُّفٍ؛ وهو أن أصحَّ الأقوالِ عند الأصوليين ... فيجوز أن تقولَ: عدا

اللبصوُصُ البارحةَ على عينِ زيدٍ، وتعني بذلك أنهم عَوَّروا عينَهُ الباصرةَ، وغَوَّروا عينَهُ الجاريةَ، وسَرَقُوا عينَهُ التي هي ذَهَبُهُ أو فِضَّتُهُ)، من خلالِ المثال المذكور، ما المسألةُ الأصوليةُ التي استشهدَ بها؟

[٢٧٩] اختلفَ المفسِّرونَ في معنى (الإِل) على أقوال؛ منها: القَرابةُ، والعهدُ، والحِلْفُ، قال الشيخُ الأَمِينُ رحمتهُ الله: (واختار كبيرُ المفسِّرينَ أبو جعفرِ بنُ جريرٍ الطَّبْرِيُّ رحمتهُ الله: أن هذه المعاني كُلُّها يجب حَمْلُ (الإِل) عليها؛ لأنه شاملٌ للعهدِ، والقَرابةِ، والحِلْفِ؛ أي: لا يراعون فيكم عهدًا، ولا قَرابةً، ولا حِلْفًا، ولا يراعون الله فيكم)، وأشار الشيخُ الأَمِينُ إلى أن هذا الاختيارَ مبنيٌّ على مسألةٍ أصوليةٍ، فما هي؟

[٢٨٠] في مفتاح الوصول: (ومثاله: ما احتجَّ به الشافعيةُ على أن طلاقَ المُكْرَهِ لا يُلْزَمُ؛ وهو قوله رحمتهُ الله: «لا طلاقَ في إغلاقٍ»، والإغلاقُ في اللغة: الإكراه. فتقول الحنفيةُ: لفظُ الإغلاقِ مشتركٌ بين الجنونِ والإكراهِ في اللغة؛ فلا يُحْمَلُ على الإكراهِ إلا بقرينةٍ)، ما المسألةُ الأصوليةُ التي ينبني عليها الخلافُ؟ وكيف يجيب الشافعيةُ؟



المسألة

جمعُ المشتركِ باعتبارِ معنيهِ

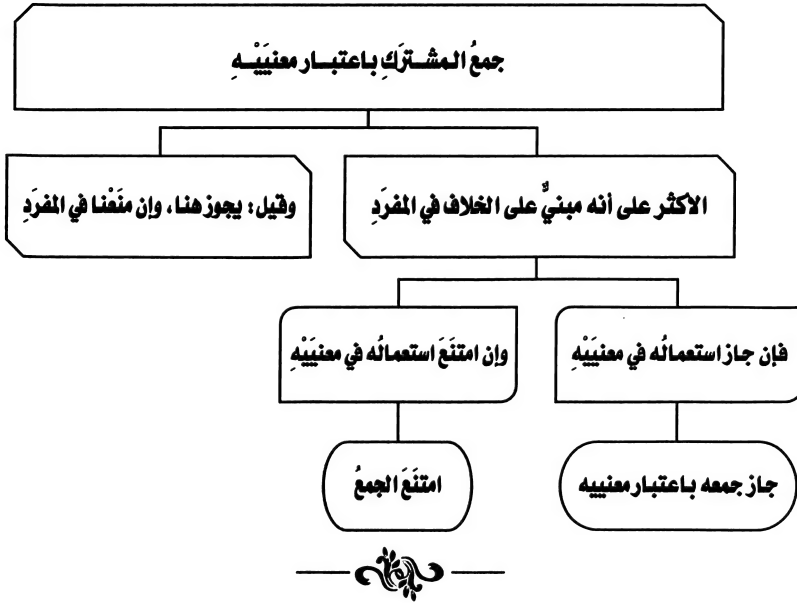
نص جمع الجوامع

للهِ وَالْأَكْثَرُ أَنَّ جَمْعَهُ بِاعْتِبَارِ مَعْنِيهِ إِنْ سَأَغَ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ،

نص الكوكب الساطع

وَقِيلَ: فِي الْإِفْرَادِ لَا يَصِحُّ، وَقِيلَ: فِي الْإِثْبَاتِ. وَالْأَصَحُّ -
الْجَمْعُ بِاعْتِبَارِ مَعْنِيهِ - إِنْ سَوَّغُوهُ - قَدْ بُنِيَ عَلَيْهِ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٩٢. هل يصحُّ جمعُ المشتركِ باعتبار معنييه؟

التمارين والتطبيقات

[٢٨١] هل يصحُّ أن يقولَ شخص: (عندي عيون)، ويريد مثلاً: باصرتين وجاريةً، أو باصرةً وجاريةً وذهباً؟

[٢٨٢] إذا قال الرجلُ لزوجته: (أنتِ عليّ كظَهْرِ أُمِّي خَمْسَةَ أَشْهُرٍ)، فهل يصحُّ أن نَحْمِلَ كلامه على الظَّهَارِ والإيلاءِ معًا، ونُعْطِيَهُ الحُكْمَيْنِ جميعًا؟ مع ربطِ جوابك بالمسألة الأصولية.

[٢٨٣] قال تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾، والخيرُ يُطْلَقُ على العملِ الصالح؛ كقوله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾، ويُطْلَقُ على المال؛ كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾، فهل يصحُّ حَمْلُ الآيةِ على المعنَيْنِ، ويقال: يستحبُّ مكاتبَةُ العبدِ إذا عُلِمَ كَسْبُهُ وأمانته؟ مع ربطِ الجوابِ بالمسألة الأصولية المناسبة.

[٢٨٤] إذا قال الرجلُ لعبده: إذا رأيتَ عينا فانت حرًّا، فهل يَعتَقُ برؤيةِ أيِّ شيءٍ يُطْلَقُ عليه "عين"؟ مع ربطِ إجابتك بالمسألة الأصولية المناسبة.

[٢٨٥] إذا قال الواقفُ: (هذا وقفٌ على موالِيٍّ)، وله مَوَالٍ مِنْ أَعْلَى وَمِنْ أَسْفَلٍ، فهل يُصَرَّفُ لهم جميعًا؟ مع ربطِ جوابك بالمسألة الأصولية المناسبة.

[٢٨٦] قال الحريريُّ:

جَادَ بِالْعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَاهُ قَلْبُهُ فَاثْنَى بِلا عَيْنَيْنِ
يُرِيدُ الْبَاصِرَةَ وَالذَّهَبَ، اذْكُرِ الْخِلَافَ فِي صِحَّةِ هَذَا الِاسْتِعْمَالِ.



المسألة

حمل اللفظ على حقيقته ومجازه

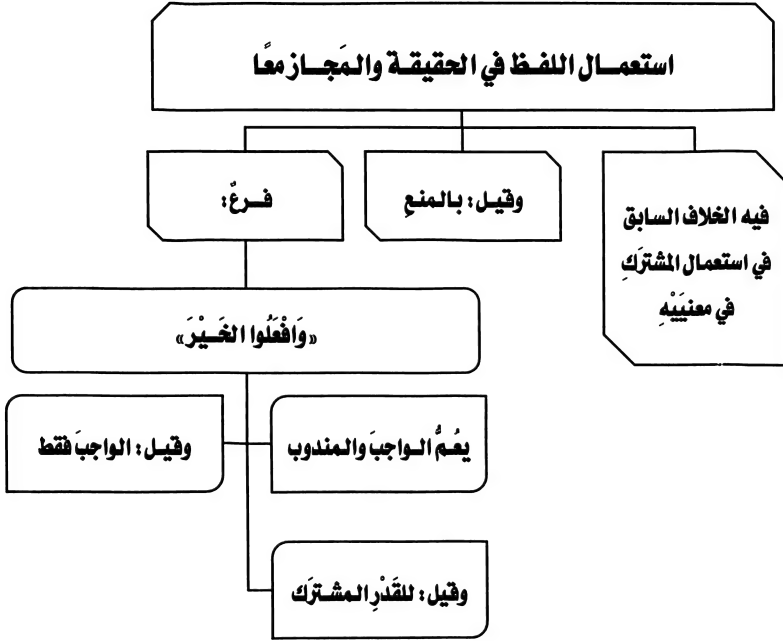
نص جمع الجوامع

لَمْ وَفِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ الْخِلَافُ؛ خِلَافًا لِلْقَاضِي، وَمِنْ ثَمَّ عَمَّ نَحْوُ: «وَأَفْعَلُوا
الْخَيْرَ» الْوَاجِبَ وَالْمَنْدُوبَ؛ خِلَافًا لِمَنْ خَصَّهُ بِالْوَاجِبِ، وَمَنْ قَالَ: لِلْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ،

نص الكوكب الساطع

وَالْخُلْفُ يَجْرِي فِي الْمَجَازَيْنِ. وَفِي
فَقِي الْعُمُومِ (وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ) سَلَكُ،
حَقِيقَةٍ وَضِدَّهَا فِيمَا اضْطُفِي؛
وَقِيلَ: لِلْفَرَضِ، وَقِيلَ: الْمُشْتَرَكُ

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٩٣. هل يُحْمَلُ اللفْظُ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ؟ مَعَ ذِكْرِ الْمِثَالِ الْمَتَفَرِّعِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ.

التمارين والتطبيقات

[٢٨٧] جاء في فتح الباري لابن حجر: (قوله: بابٌ مَنْ رأى أن الله لم يوجب السجود؛ أي: وحمل الأمر في قوله: (اسجدوا) على النَّذْبِ، أو على أن المراد به سجود الصلاة، أو في الصلاة المكتوبة على الوجوب، وفي سجود التلاوة على النَّذْبِ)، حَمَلَ الأمر في قوله تعالى: (اسجدوا) على الوجوب في المكتوبة والنَّذْبِ في سجود التلاوة يندرج تحت أي مسألة أصولية؟

[٢٨٨] قال ابنُ السُّبْكِ: (وَمِنْ ثَمَّ عَمَّ نَحْوُ: «وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ» الْوَاجِبَ وَالْمَنْدُوبَ؛ خِلَافًا لِمَنْ خَصَّه بِالْوَاجِبِ، وَمَنْ قَالَ: لِلْقَدْرِ الْمَشْتَرَكِ)، ما المسألة الأصولية التي فرغَ عليها ابنُ السُّبْكِ هذا المثال؟

[٢٨٩] قال ابن الجوزي في زاد المسير: (قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ۖ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَّى النِّسَاءِ ۖ﴾، قال الزَّجَّاجُ: موضع «ما» رفع؛ المعنى: الله يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ، وما يتلى عليكم في الكتاب أيضًا يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ)، قال الشيخ الأمين: (إسنادُ الإفتاء إلى الله حقيقي، وإسنادهُ إلى ما يُتْلَى مجازٌ عقليٌّ عندهم؛ لأنه سببه؛ فيجوزُ جَمْعُهُمَا)، ما المسألة الأصولية التي انبنى عليها تصحيحُ هذا التفسير؟

[٢٩٠] (جاء في الحديث: «الجارُّ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ جَارِهِ»، ولما كان معنى الجار حقيقةً في المجاور، ومجازًا في الشريك: حُمِلَ اللفظُ عليهما)، ما رأيك في هذا الاستدلال من الناحية الأصولية؟

[٢٩١] قال المحلِّي في شرح جمع الجوامع: (حَمَلَ الشافِعِيُّ المِلاَمَسَةَ في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] على الجَسِّ باليد، والوَطْءِ)، ما المسألة الأصولية التي يستند إليها هذا الاستدلال؟

[٢٩٢] هل يصحُّ حملُ الصلاة في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣] على الصلاة لقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، وعلى مواضعها لقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣]؟ مع بيان المسألة الأصولية التي يُبنى عليها هذا.

[٢٩٣] في بداية المجتهد لابن رُشد: (واختلفوا أيضًا في فساد الاعتكاف بما دون الجماعة؛ من القبلة واللِّمس؛ فرأى مالك أن جميع ذلك يُفسد الاعتكاف. وقال أبو حنيفة: ليس في المباشرة فساد، إلا أن يُنزَل. وللشافعي قولان؛ أحدهما: مثل قول مالك، والثاني: مثل قول أبي حنيفة. وسبب اختلافهم: هل الاسم المتردد بين الحقيقة والمجاز له عمومٌ وخصوص؟ وهو أحد أنواع الاسم المشترك؛ فمن ذهب إلى أن له عمومًا، قال: إن المباشرة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَشِّرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] ينطلق على الجماعة، وما دون الجماعة. ومن لم ير عمومًا - وهو الأشهر الأكثر - قال: يدلُّ إما على الجماعة، وإما على ما دون الجماعة، فإذا قلنا: إنه يدلُّ على الجماعة بإجماع، بطل أن يدلُّ على غير الجماعة؛ لأن الاسم الواحد لا يدلُّ على الحقيقة والمجاز معًا. ومن أجرى الإنزال بمنزلة الوقاع، فلأنه في معناه. ومن خالف، فلأنه لا ينطلق عليه الاسم حقيقةً، ما قول صاحب جمع الجوامع في المسألة المشار إلى كونها سبب الخلاف؟

[٢٩٤] هل يصحُّ أن نقول: إن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ يراد به الرِّجْسُ حقيقةً في الخمر، ومَجَازًا في المَيْسِرِ والأنصاب؟ مع الربط بأصول الفقه.

[٢٩٥] في مِفْتَاحِ الوصول: (ومثاله: ما احتجَّ به بعضُ أصحابِ أهل العلم على أن المدعوَّ إلى تحمُّلِ الشَّهادة تَلَزَمُهُ الإجابةُ كالمدعوِّ بعد التحمُّلِ إلى الأداء؛ وذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾؛ فوجبَ العمومُ في التحمُّلِ والأداء؛ فيقول الجمهورُ من العلماء: إنما الشاهدُ حقيقةً فيمن تحمَّلَ، فأما من لم يتحمَّلَ، فتسميتهُ شاهدًا مجازًا؛ باعتبار ما يؤوَّلُ إليه؛ كتسميةِ العصيرِ حالَ عَصْرِهِ خمرًا)، فما جواب الأولين عن اعتراض الجمهور؟ وما المسألةُ الأصولية التي ينبني عليها؟





المسألة

حمل اللفظ على مجازيه

نص جمع الجوامع



لله وكذا المجازان.



نص الكوكب الساطع



والخلف يُجْري في المجازين. وفي حقيقة وضدها فيما اضطفي؛



تشجير المسألة

استعمال اللفظ في مجازيه

يجري فيه الخلاف في جواز استعمال المشترك في معنييه



الأسئلة النظرية

١٩٤. هل يُحْمَلُ اللفظُ على مجازيه؟



التمارين والتطبيقات

[٢٩٦] حَلَفَ رَجُلٌ قَائِلًا: (والله، لا أَشْتَرِي هذا الطعامَ)، ثم اشتراه، وقال: قَصَدْتُ بيمينِي: السَّوْمَ، والشراء بالوكيلِ دون الشراء بنفسِي، فهل يصحُّ إطلاقُهُ هذا؟ مع التعليل، ورَدَّ المسألة إلى قاعدتيها الأصولية.

[٢٩٧] قال شخصٌ: (والله، لأزورنَّ بحرًا)، وقصَدَ زيارةَ كريمٍ أو عالمٍ، فهل يَبْرُ زيارةُ أحدهما؟ وما المسألةُ الأصولية اللُّغوية التي يُبْنَى عليها الحُكْمُ؟



المسألة الحقيقة

نص جمع الجوامع

«الْحَقِيقَةُ»: لَفْظٌ مُسْتَعْمَلٌ فِيْمَا وُضِعَ لَهُ ابْتِدَاءً.

للهِ وَهِيَ: لُغَوِيَّةٌ، وَعُرْفِيَّةٌ، وَشَرْعِيَّةٌ، وَوَقَعَ الْأَوَّلَتَانِ، وَنَفَى قَوْمٌ إِمْكَانَ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْقَاضِي وَابْنُ الْقُشَيْرِيِّ وَقُوْعَهَا، وَقَالَ قَوْمٌ: وَقَعَتْ مُطْلَقًا، وَقَوْمٌ: إِلَّا الْإِيْمَانَ، وَتَوَقَّفَ الْأَمِدِيُّ، وَالْمُخْتَارُ -وَفَاقًا لِأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيِّ وَالْإِمَامَيْنِ وَابْنِ الْحَاجِبِ: وَقُوْعُ الْفَرْعِيَّةِ، لَا الدِّيْنِيَّةِ.



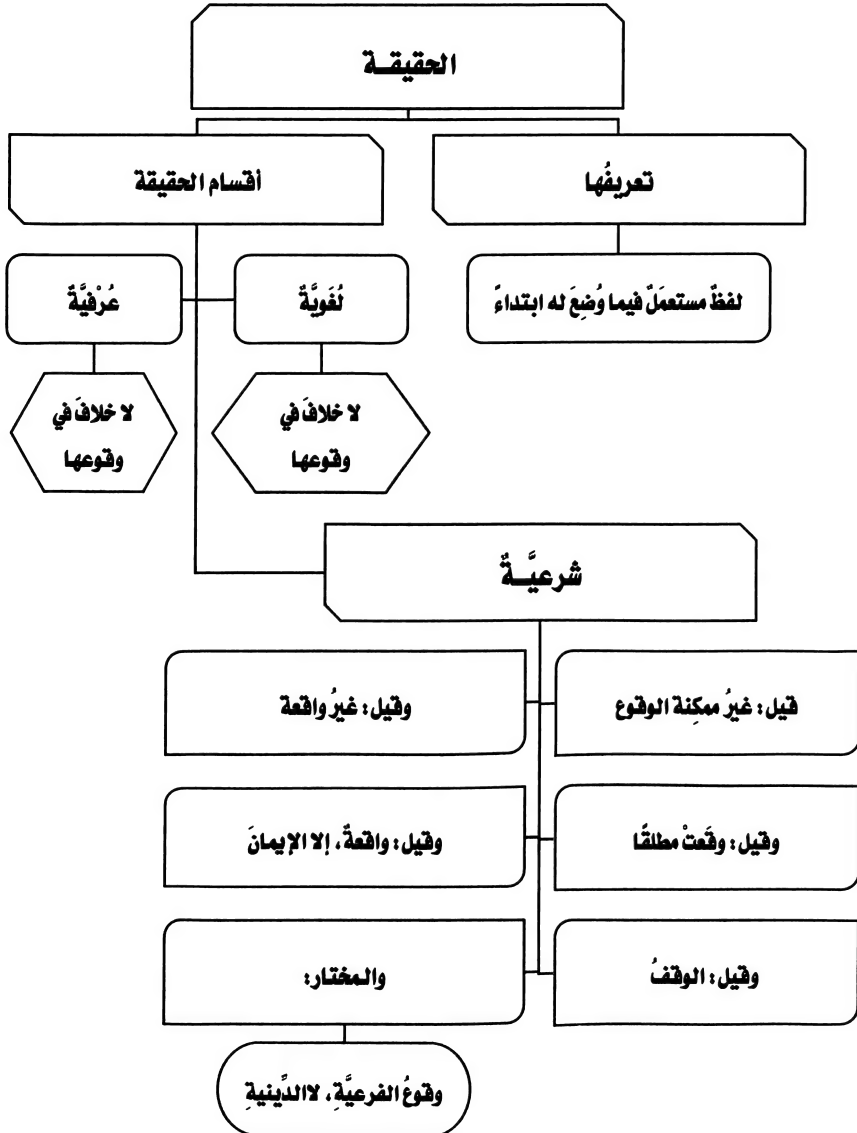
نص الكوكب الساطع



الأَوَّلُ: الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي لُغَةٍ تَكُونُ، أَوْ عُرْفِيَّةً وَالْأَوَّلِيَّانِ وَقَعَا؛ وَقَدْ نَفَى وَقَوْمٌ الْإِمْكَانَ لِلشَّرْعِيَّةِ، قَوْمٌ -وَذَا الْمُخْتَارُ- لَا الْفُرُوعَا، وَقِيلَ: لَا الْإِيْمَانَ، وَالتَّوَقَّفُ فِيْمَا -اصْطِلَاحًا- أَوَّلًا تَوْضُعُ لَهُ. عُمُومًا أَوْ خُصُوصًا، أَوْ شَرْعِيَّةً. عُرْفِيَّةً تَعْمُ قَوْمٌ حَنْفًا. وَقَوْمٌ الْوُقُوعَ، وَالدِّيْنِيَّةَ -وَذُو اعْتِزَالٍ أَطْلَقَ الْوُقُوعَا، لِلسَّيْفِ. وَالشَّرْعِيَّةُ: مَا لَا يُعْرَفُ-



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٩٥. ما الحقيقة؟ وما أنواعها؟ وما الممكن والواقع من هذه الأنواع؟ اذكر الخلاف في المسألة، مع بيان ترجيح المصنّف (رحمته الله).



التمارين والتطبيقات

[٢٩٨] بيّن نوع الحقيقة فيما يأتي:

١. الصلاة في حديث: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ، فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا، فَلْيُصَلِّ، وَإِنْ كَانَ مَفْطَرًا، فَلْيَطْعَمْ».
٢. الصلاة في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾.
٣. الفاعل في قول النُّحَاة: (مات زيدٌ) زيدٌ فاعل.
٤. الصيام في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾.
٥. السيّارة في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ﴾.
٦. السيّارة في قول البائع في معرض السيّارات: (بعثك السيّارة).

[٢٩٩] في تفسير الماوردي: ﴿وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ﴾ فيه وجهان؛ أحدهما: الإمساك عن المعاصي والقبائح. الثاني: عن الطعام والشراب؛ وهو: الصوم الشرعي، بيّن نوع اللفظ من جهة كونه حقيقةً أو مجازًا، مع بيان نوع الحقيقة إن كانت في كلا التفسيرين.

المسألة الحقيقة الشرعية

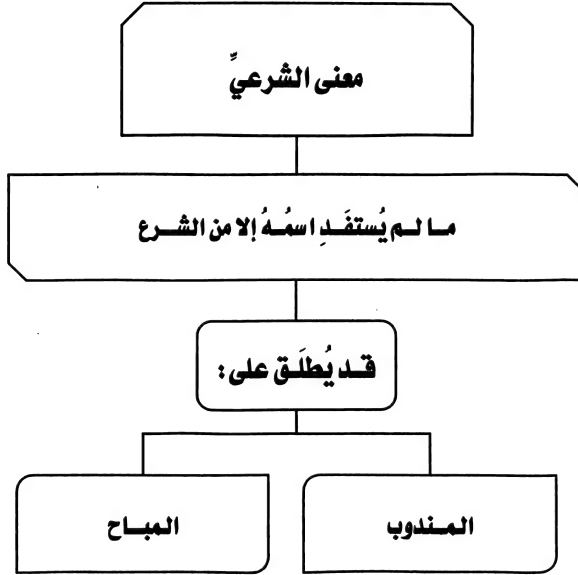
نص جمع الجوامع

لَمْ وَمَعْنَى الشَّرْعِيِّ: مَا لَمْ يُسْتَفَدِ اسْمُهُ إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْمُنْدُوبِ
وَالْمُبَاحِ.

نص الكوكب الساطع

وَقِيلَ: لَا الْإِيمَانُ، وَالتَّوَقُّفُ لِلسَّيْفِ. وَالشَّرْعِيُّ: مَا لَا يُعْرَفُ -
إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ اسْمُهُ. وَيُطْلَقُ لِلنَّذْبِ وَالْمُبَاحِ. ثُمَّ الْمُطْلَقُ

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٩٦. ما المسمى الذي تصدق عليه الحقيقة الشرعية؟

١٩٧. هل يُطلق (الشرعي) على المندوب والمباح؟

التمارين والتطبيقات



[٣٠٠] ما المرادُ بإطلاق لفظة (المشروع) فيما يأتي:

١. السَّلَمُ مشروعٌ بدليل السُّنَّة والإجماع.
٢. قول القاضي الحُسَيْن: لو صَلَّى التراويحَ أربعًا بتسليمٍ، لم تصَحَّ؛
لأنه خلافُ المشروع.
٣. صلاة الكسوف تُشرَعُ فيها الجماعةُ.
٤. بيعُ المجهولِ غيرُ مشروعٍ.



المسألة المَجَازُ

نص جمع الجوامع



«المَجَازُ»: اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ بِوَضْعٍ ثَانٍ لِعِلَاقَةٍ.

لَمْ يَكُنْ فَعْلِمٌ وَجُوبُ سَبْقِ الْوَضْعِ؛ وَهُوَ اتِّفَاقٌ، لَا الْإِسْتِعْمَالُ؛ وَهُوَ الْمُخْتَارُ، قِيلَ:
مُطْلَقًا، وَالْأَصَحُّ: لِمَا عَدَا الْمَصْدَر.



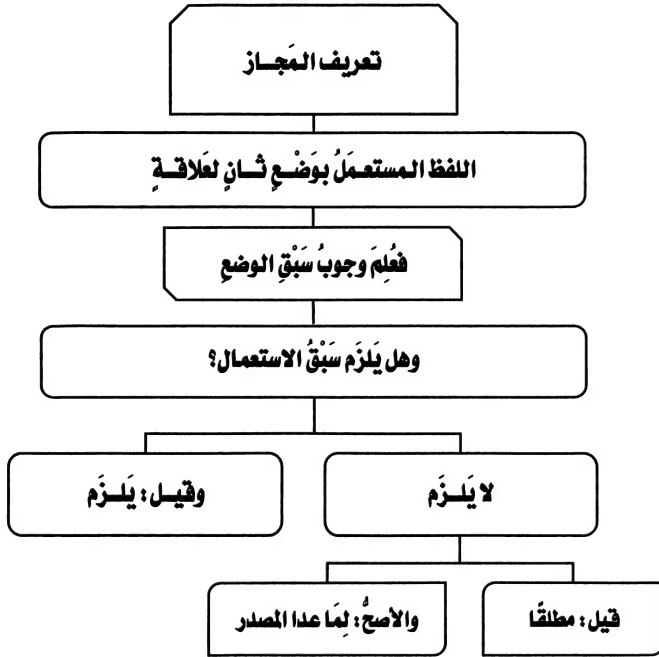
نص الكوكب الساطع



إِلَّا مِنْ الشَّرْعِ اسْمُهُ. وَيُطْلَقُ لِلنَّدْبِ وَالْمُبَاحِ. ثُمَّ الْمُطْلَقُ
بِالْوَضْعِ ثَانِيًا مَجَازٌ لِاعْتِلَاقٍ؛ فَسَبْقُ وَضْعٍ وَاجِبٌ، وَهُوَ اتِّفَاقٌ.
وَسَبْقُ الْإِسْتِعْمَالِ -فِي الْمُسْتَظْهَرِ- لَيْسَ بِوَاجِبٍ سِوَى فِي الْمَصْدَرِ.



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

١٩٨. ما المَجَاز؟

١٩٩. هل يجب في المَجَاز سَبْقُ الوضعِ والاستعمال؟ اذْكُرِ الخلافَ في المسألة، مع بيانِ ما رجَّحه المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ.

التمارين والتطبيقات

[٣٠١] مَيِّزَ الحَقِيقَةَ مِنَ المَجَازِ فيما يأتي:

١. ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾.
٢. ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾.
٣. ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾.
٤. ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾.
٥. ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾.
٦. «فعليكم بسُنَّتِي، وَسُنَّةَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ؛ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ».
٧. عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَفَزَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ، فَوَقَعَتْ ثَنِيَّتَاهُ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «يَعَضُّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعَضُّ الْفَحْلُ؟! لَا دِيَّةَ لَكَ».

٨. ﴿وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾.

٩. ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾.

[٣٠٢] قوله ﷺ: ﴿وَبَابُكَ فَطَهَّرَ﴾ [المدر: ٤]، هل ذلك محمولٌ على الحَقِيقَةِ أو محمولٌ على المَجَازِ؟ وهل لذلك أثرٌ فقهِيٌّ؟



المسألة وقوع المجاز

نص جمع الجوامع

لَهُ وَهُوَ وَاقِعٌ؛ خِلَافًا لِلْأُسْتَاذِ وَالْفَارِسِيِّ مُطْلَقًا، وَلِلظَّاهِرِيَّةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

نص الكوكب الساطع

وَقَدْ نَفَى وَقُوعَهُ أُولُو فِطْنٍ وَآخَرُونَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ.

تشجير المسألة

وقوع المجاز

وقيل: غير واقع مطلقاً

المجاز واقع

وقيل: واقع في اللفظ، غير واقع في الكتاب والسنة

الأسئلة النظرية

٢٠٠. هل المجاز واقع؟ اذكر الخلاف في المسألة، مع نسبة كل قول إلى قائله، وما الذي رجّحه المصنّف رحمه الله فيها.

التمارين والتطبيقات

لا يوجد.

المسألة

أسباب العدول للمجاز

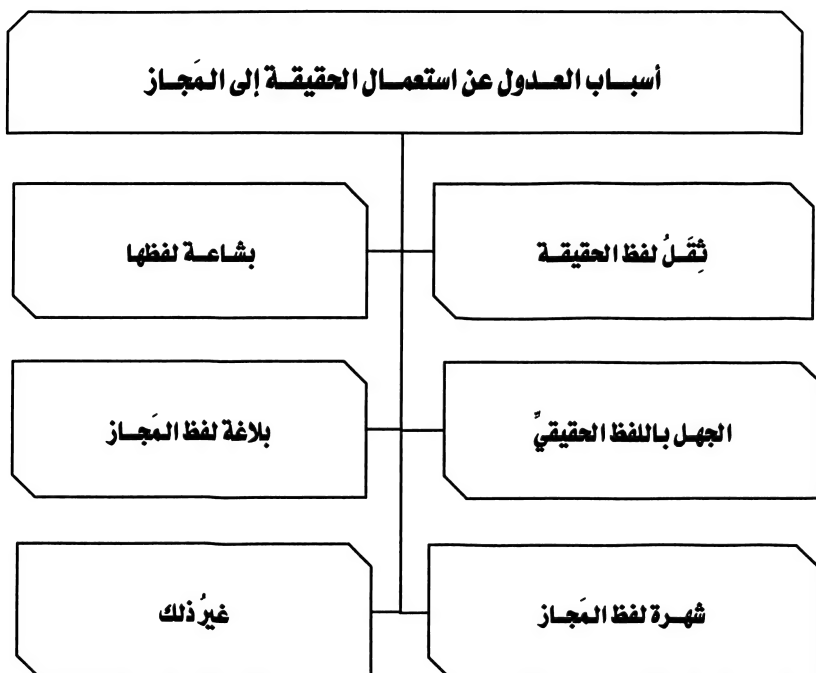
نص جمع الجوامع

لله وَإِنَّمَا يُعَدِّلُ إِلَيْهِ: لِثِقَلِ الْحَقِيقَةِ، أَوْ بَشَاعَتِهَا، أَوْ جَهْلِهَا، أَوْ بِلَاغَتِهِ، أَوْ شُهْرَتِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

نص الكوكب الساطع

وَإِنَّمَا يُؤْثِرُهُ: لِثِقَلِهَا، أَوْ لِبَشَاعَةِ بِهَا، أَوْ جَهْلِهَا،
أَوْ شُهْرَةِ الْمَجَازِ، أَوْ بِلَاغَتِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَا كَالسَّجْعِ، أَوْ قَافِيَتِهِ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٢٠١. ما أسباب العدول إلى المجاز؟

التمارين والتطبيقات

[٣٠٣] ما سببُ العدولِ إلى المَجَازِ في الأمثلة الآتية:

١. العدول عن التعبير بـ (الخِراءة) إلى: (الغائط).
٢. التعبير بالسَّراج المنير في قوله: ﴿وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾.
٣. العدول عن تسمية الداهية (خَنَفَقِيْق) إلى تسميته بـ (الموت).
٤. ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾: فهذا مجازٌ، عُدِلَ به عن: مِنْ أَثَرِ حَافِرِ فَرَسِ الرَّسُولِ.
٥. ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ ﴿لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾: عُدِلَ به عن (جامعتن).
٦. ﴿مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ﴾.
٧. ﴿كَأَنَّا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾.
٨. ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾.
٩. (أصبح): فإنها تُطْلَقُ بمعنى صار دون أن يراد بها الدخولُ في الصباح.
١٠. وقوله: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾: فأصلُ الوِرْدِ للماءِ، ثم اسْتُعْمِلَ مَجَازًا في كلِّ ورود.
١١. وقوله: ﴿الْبَأْسَاءُ﴾: أصلُ البأسِ الحربُ، ثم اسْتُعْمِلَتْ في كلِّ شِدَّةٍ.

المسألة

المَجَازُ ليس غالباً على اللُّغاتِ

نص جمع الجوامع



لَهُ وَلَيْسَ غَالِبًا عَلَى اللُّغَاتِ؛ خِلَافًا لِابْنِ جَنِّي.



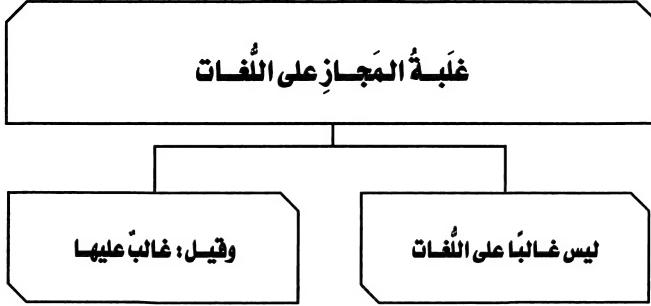
نص الكوكب الساطع



وَلَيْسَ غَالِبًا عَلَى اللُّغَاتِ، وَنَجُلُ جَنِّي قَالَ بِالْإِثْبَاتِ.



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٢٠٢. هل المجاز غالبٌ على اللغات؟ اذكر الخلاف في المسألة.

التمارين والتطبيقات

[٣٠٤] قال بعضهم: قولنا: (قام زيدٌ): مجازٌ؛ لأنه مفيدٌ للمصدر، وهو جنسٌ يتناولُ جميعَ أفرادِ القيام، وهو غيرُ مرادٍ بالضرورة، وقولنا: (ضربت زيداً): مجازٌ من جهةٍ أخرى، فإنك إنما ضربتَ بعضَهُ لا كلَّهُ، إلى أيِّ مسألةٍ أصوليةٍ يرجعُ هذا الكلامُ؟

المسألة

اعتماد المجاز إذا استحالت الحقيقة

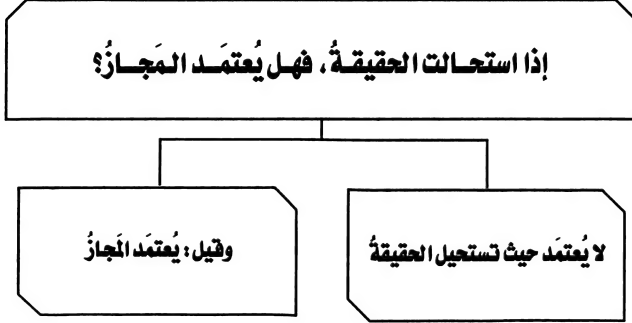
نص جمع الجوامع

لَا مُعْتَمِدًا حَيْثُ تَسْتَحِيلُ الْحَقِيقَةُ؛ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ.

نص الكوكب الساطع

وَلَا إِذَا الْحَقِيقَةُ اسْتَحَالَتْ مُعْتَمِدًا، وَخَالَفَ ابْنُ ثَابِتٍ

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٢٠٣. هل يُعتمد المجاز حيث استحالت الحقيقة؟ ومَن المخالف في المسألة؟

التمارين والتطبيقات

[٣٠٥] قال السيّد لعبده: (أنت ابني)، وتبيّن أنّ العبد أكبر سنّاً من السيّد، فهل نحمل كلامه على الحقيقة مع استحالتها؛ فيكون كذباً ولغوّاً، أم نجعله مجازاً على لازم البُنوة؛ وهو العتق؟ مع بيان المسألة الأصولية التي يتفرّع منها الحكم على هذا الفرع.

[٣٠٦] قال الرجلُ لزوجته: (أنتِ أختي)، وتبيّن أنها أكبرُ من أمّه وأبيه، فيتعدّرُ أن تكونَ أخته من النّسب، فهل نَحْمِلُهُ على الحقيقةِ ويكونُ لَغْوًا وكَذِبًا، أم نَحْمِلُهُ على المَجازِ أنها أخته من الرّضاع؛ فينفسخَ النكاح؟ مع بيان المسألة الأصولية التي يتفرّعُ منها الحُكْمُ على هذا الفرع.

[٣٠٧] سُئِلَ رجلٌ: (ألك امرأة؟)، فقال: لا، ثم تبين أن له امرأة، فهل نَحْمِلُ كلامه على الحقيقةِ ويكونَ كَذِبًا ولَغْوًا، أم نَحْمِلُهُ على المَجازِ ونَجْعَلَهُ لفظَ طلاقٍ؛ فتُطَلَّقَ؟ مع بيان المسألة الأصولية التي يتفرّعُ منها الحُكْمُ على هذا الفرع.



المسألة

المَجَازُ والنَّقْلُ خِلافُ الْأَصْلِ

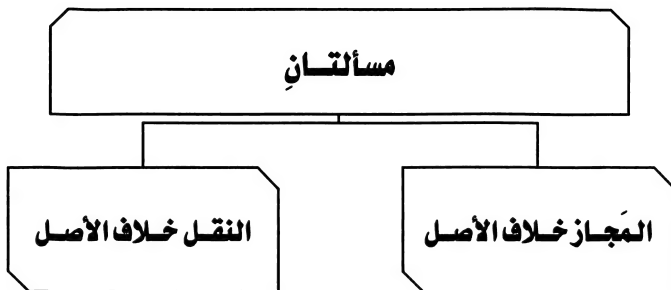
نص جمع الجوامع

لَهُ وَهُوَ وَالنَّقْلُ خِلافُ الْأَصْلِ،

نص الكوكب الساطع

وَهُوَ مَعَ النَّقْلِ يُنَاوِي الْأَصْلًا. وَمِنْهُمَا التَّخْصِصُ جَزْماً أَوَّلَى،

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٢٠٤. هل المَجَازُ خلافُ الأصلِ أو على وَفِّقهِ؟

٢٠٥. هل النقلُ خلافُ الأصلِ أو على وَفِّقهِ؟

التمارين والتطبيقات

[٣٠٨] في مِفْتَاحِ الوصول: (ومثاله: ما احتَجَّ به الجمهورُ من الأصوليينَ على أن أمرَ النبي ﷺ محمولٌ على الوجوب، وهو قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

فيقول المخالفُ: يحتمل أن يرادَ بأمره: الأمرُ القوليُّ، ويحتمل أن يرادَ به: الشأنُ والفعلُ؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرٌ فَرَعَوْتَ بِرَشِيدٍ﴾، وإذا صحَّ إطلاقُ لفظِ الأمرِ على غير القولِ المخصوص - والأصلُ في الإطلاق: الحقيقة -؛ لَزِمَ اشتراكُ لفظِ الأمرِ بين المعنيين، ومع الاشتراكِ يبطلُ الاستدلال.

فيقول الجمهور: الأصلُ في الألفاظ: الانفرادُ، لا الاشتراكُ؛ فوجبَ انفرادُ لفظِ الأمرِ بأحدِ المعنيين بالوضع، وأن تكونَ دلالتُهُ على المعنى الآخرِ بالمجاز، وقد أجمَعنا على أنه حقيقةٌ في القول؛ فوجبَ كونهُ مجازًا في الفعل، وقد تقدَّم أن اللفظَ يجب حَمْلُهُ على حقيقته دون مجازِهِ).

ما الأولى من الاحتمالَيْن؛ حَمْلُهُ على الاشتراكِ أم على المجازِ من حيث الأصل؟

[٣٠٩] اختلفَ العلماء في الرَّجْسِ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رَجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾، بين أن تُحمَلَ الرَّجْسُ على النَّجَسِ الحقيقيِّ أو المجازيِّ، واختلفوا -بناءً عليه- في نجاسة الخمر؛ فأَيُّ القولَيْنِ هو المتمسِّكُ بالأصل؟

[٣١٠] حديثُ: «المتبايعانِ بالخيار ما لم يفترقا»، قيل: إن إطلاقَ المتبايعَيْنِ هنا مجازٌ، وإنما المراد بذلك المتساومان، العلاقةُ بين الحقيقة والمجاز هنا من أيِّ العلاقات؟



المسألة

المَجَازُ والنَّقْلُ أَوَّلَى مِنَ الاشتِرَاكِ

نص جمع الجوامع

لَهُ وَأَوَّلَى مِنَ الْإِشْتِرَاكِ، قِيلَ: وَمِنَ الْإِضْمَارِ، وَالتَّخْصِيصُ أَوَّلَى مِنْهُمَا.

نص الكوكب الساطع

وَهُوَ مَعَ النَّقْلِ يُنَاوِي الْأَصْلَ. وَمِنْهُمَا التَّخْصِيصُ جَزْماً أَوَّلَى
وَبَعْدَهُ الْمَجَازُ، وَالْإِضْمَارُ سَاوَاهُ - فَهُوَ الثَّالِثُ الْمُخْتَارُ -،
فَالنَّقْلُ بَعْدَهُ، فَالْإِشْتِرَاكُ. ثُمَّ يَأْتِي الْمَجَازُ لِعِلَاقَةِ تَوْم:

تشجير المسألة

إذا تعارضَ

المَجَازُ والاشْتِرَاكُ

فالمَجَازُ أَوْلَى

النَّقْلُ والاشْتِرَاكُ

فالنَّقْلُ أَوْلَى

المَجَازُ والإِضْمَارُ

وقيل: الإِضْمَارُ أَوْلَى

وقيل: المَجَازُ أَوْلَى

وقيل: بتساويهما

والتَّخْصِصُ أَوْلَى مِنَ المَجَازِ، وَمِنَ النَّقْلِ



الأسئلة النظرية

٢٠٦. رَتَّبِ الاحتمالاتِ الآتيةَ في الأولوية: (المَجَاز، النقل، الاشتراك، الإضمار، التخصيص).

التمارين والتطبيقات

[٣١١] (النكاح حقيقةٌ في العقد، مَجَازٌ في الوطاء، وقيل: العكس، وقيل: مشتركٌ بينهما)، من جهةِ التقعيد هل الأولَى جَعَلُهُ مشتركًا أم حقيقةً ومَجَازًا؟

[٣١٢] إذا قال السيدُّ لعبده الذي يولَدُ مثلهُ لمثلهِ - المشهورُ النَّسَبِ من غيره - : (هذا ابني)، ثم مات السيدُّ، فهل نفسَّرُ لفظُهُ بأنه: عَتِيقٌ؛ تعبيرًا عن اللازمِ بالملزوم؛ فَيَعْتَقُ، أو نفسَّرُهُ بأنه أراد: (مثل ابني في الشَّفَقَةِ عليه)، مع بيان المسألةِ الأصولية التي تُبْنَى عليها؟

[٣١٣] قال المحلِّي: (قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ متردّدٌ بين احتمالين: فقال الحنفيُّ: أي أَخَذَهُ؛ وهو: الزيادةُ في بيع درهمٍ بدرهمين مثلاً، فإذا أُسْقِطَتْ، صحَّ البيعُ، وارتفعَ الإثمُ، وقال غيره: نُقِلَ الرِّبَا شرعًا إلى العقدِ، فهو فاسدٌ، وإن أُسْقِطَتِ الزيادةُ في الصورةِ المذكورة مثلاً، والإثمُ فيها باقٍ)، من جهةِ التقعيد: أيُّ الاحتمالينِ أرجَحُ؟

[٣١٤] في شرح المحلِّي: (في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]، يقول الحنفيُّ: أي مما لم يُتَلَفَّظْ بالتسمية عند ذَبْحِهِ، وَخُصَّ منه الناسي لها، فَتَحَلَّ ذَبِيحَتُهُ، وقال غيره: أي مما لم يُذَبَّحْ تعبيرًا عن الذَّبْحِ بما يقارنه غالبًا من التسمية، فلا تَحَلَّ ذَبِيحَةُ المتعمّدِ لتركها على الأول دون الثاني)، ما المرجَحُ بينهما؟ وما القاعدة التي يرجَحُ بها؟

[٣١٥] (قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فقيل: هو المبادلة مطلقاً، وخُصَّ منه الفاسد؛ لعدم حِلِّهِ، وقيل: نُقِلَ شرعاً إلى المستجمع لشروط الصحة)، فما شك في استجماعه للشروط هل يحل ويصح؟ وما سبب الترجيح؟

[٣١٦] تأمل في كلام جمع الجوامع، ثم رتب الدلالات الآتية عند التعارض:

١. الاشتراك.

٢. الإضمار.

٣. الحقيقة.

٤. النقل.

٥. التخصيص.

٦. النسخ.

[٣١٧] في مفتاح الوصول: (مثاله: ما احتجَّ به بعض أصحابنا على حرمة أكل السباع؛ وهو قوله ﷺ: «أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ: حرامٌ»، فيقول مَنْ يخالف من أصحابنا: إنما أراد ﷺ ما أكلته السباع، لا أن السباع لا تؤكل، ويكون الحديث مطابقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَكَلِ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾.

والجواب عند الأولين: أننا إذا حملنا الكلام على ما يوافق الآية، يلزم الإضمار والحذف، فكأنه قال: مأكول كل ذي نابٍ من السباع حرام؛ فلا يكون الكلام في الحديث مستقلاً).

أي الاحتمالين أرجح من حيث الأصل، مع الاستشهاد بالمسألة الأصولية المرجحة؟



المسألة علاقات المجاز

نص جمع الجوامع

لَمْ يَكُنْ بِالشَّكْلِ، أَوْ صِفَةٍ ظَاهِرَةٍ، أَوْ بِإِغْتِيَارِ مَا يَكُونُ، قَطْعًا، أَوْ ظَنًّا، لَا اخْتِمَالًا،
وَبِالضَّدِّ، وَالْمُجَاوِزَةِ، وَالزِّيَادَةِ، وَالنَّقْصَانِ، وَالسَّبَبِ لِلْمُسَبَّبِ، وَالْكُلِّ لِلْبَعْضِ،
وَالْمُتَعَلِّقِ لِلْمُتَعَلَّقِ، وَبِالْعُكُوسِ، وَمَا بِالفِعْلِ عَلَى مَا بِالقُوَّةِ.

نص الكوكب الساطع

فَالنَّقْلُ بَعْدَهُ، فَالِاشْتِرَاكُ. ثُمَّ
بِالشَّكْلِ، أَوْ ظَاهِرٍ وَصْفٍ يُرَعَى،
أَوْ غَالِيًا، وَالنَّقْصِ، وَالْمُسَبَّبِ
وَالْمُتَعَلِّقِ، وَعَكْسِ الْخَمْسَةِ،
يَأْتِي الْمَجَازُ لِعَلَاَقَةٍ تُؤَمُّ:
أَوْ بِإِغْتِيَارِ مَا يَكُونُ قَطْعًا
وَالْكُلِّ أَيْ: لِبَعْضِهِ، وَالسَّبَبِ،
وَالضَّدِّ، وَالْجَوَارِ، ثُمَّ الْآلَةِ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٢٠٧. عَدِّدْ أَنْوَاعَ الْمَجَازِ مِنْ حَيْثُ الْعَلَاقَةُ، ثُمَّ اذْكُرْ مَثَالًا لِكُلِّ نَوْعٍ.

التمارين والتطبيقات

[٣١٨] بَيِّنْ عِلَاقَةَ الْمَجَازِ فِيمَا يَأْتِي:

١. تَسْمِيَةُ شَخْصٍ غَزَاً لِلشَّبَّهِ فِي الصُّورَةِ الظَّاهِرَةِ.
٢. الْأَسَدُ لِلرَّجُلِ الشَّجَاعِ.
٣. قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ﴾.
٤. ﴿إِنِّي أَرِنِّي أَغْصِرُ خَمْرًا﴾.
٥. الْمَفَازَةُ لِلْبَرِّيَّةِ الْمُهْلِكَةِ.
٦. الرَّأْيِيَّةُ لظَرْفِ الْمَاءِ الْمَعْرُوفِ؛ تَسْمِيَةٌ لَهُ بِاسْمِ مَا يَحْمِلُهُ؛ مِنْ جَمَلٍ، أَوْ بَغْلٍ، أَوْ حِمَارٍ.
٧. ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.
٨. ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾؛ أَيُّ: أَهْلِهَا.
٩. لِلْأَمِيرِ يَدٌ؛ أَيُّ: قُدْرَةٌ.
١٠. يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ؛ أَيُّ: أَنْامِلَهُمْ.
١١. نَحْوُ: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾؛ أَيُّ: مَخْلُوقُهُ.

١٢. وَرَجُلٌ عَدْلٌ؛ أَي: عَادِلٌ.

١٣. الْمَوْتُ لِلْمَرَضِ الشَّدِيدِ.

١٤. فَلَانٌ يَمْلِكُ أَلْفَ رَأْسٍ مِنَ الْغَنَمِ؟

١٥. نَحْو: ﴿يَا أَيُّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾؛ أَي: الْفَتْنَةُ.

١٦. وَقُمْ قَائِمًا؛ أَي: قِيَامًا.

١٧. الْمُسْكِرُ لِلْخَمْرِ فِي الدَّنِّ.

[٣١٩] قوله ﷺ: «لَا يَبِيعُ أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَنْكِحُ عَلَى نِكَاحِهِ»، قِيلَ:

إِنَّ الْمُرَادَ بِالْبَيْعِ السَّوْمَ، وَبِالنِّكَاحِ الْخِطْبَةَ، مَا نَوْعُ الْعَلَاقَةِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ

هَنَا؟



المسألة المَجَازُ فِي الإِسْنَادِ

نص جمع الجوامع

لَمْ يَكُنْ فِي الإِسْنَادِ؛ خِلَافًا لِقَوْمٍ،

نص الكوكب الساطع

وَصِحَّةُ الْمَجَازِ فِي الإِسْنَادِ، وَالْفِعْلُ، وَالْحُرُوفُ ذُو اعْتِمَادٍ

تشجير المسألة

هل يقع المجاز في الإسناد؟

وقيل: لا يقع

قد يقع في الإسناد

الأسئلة النظرية

٢٠٨. هل يقع المجاز في الإسناد؟

التمارين والتطبيقات

[٣٢٠] ما نوع المجاز في:

١. ﴿رَبِّ إِنَّمَنْ أَضَلَّنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾
٢. ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾.
٣. ﴿يَوْمًا عَبُوسًا﴾.

المسألة

المَجَازُ فِي الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ

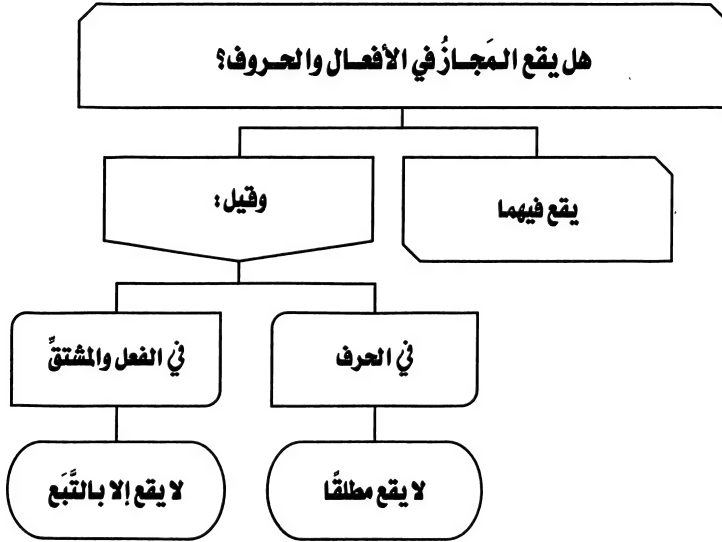
نص جمع الجوامع

لَمْ وَفِي الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ؛ وَفَاقًا لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَالنَّقْشَوَانِيِّ، وَمَنْعَ الْإِمَامِ الْحَرْفِ مُطْلَقًا، وَالْفِعْلِ وَالْمُسْتَقَّ إِلَّا بِالتَّبَعِ.

نص الكوكب الساطع

وَصِحَّةُ الْمَجَازِ فِي الْإِسْنَادِ وَالْفِعْلِ، وَالْحُرُوفِ دُوْا اعْتِمَادِ،
وَالْفَخْرُ فِي الْحُرُوفِ مُطْلَقًا مَنْعَ وَالْفِعْلِ وَالْمُسْتَقَّ إِلَّا بِالتَّبَعِ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٢٠٩. هل يقع المجاز في كل من؟:

[١] الأفعال.

[٢] الحروف.

[٣] الأسماء المشتقة.

التمارين والتطبيقات

[٣٢١] قال الإسْنَوِيُّ رحمته الله: (إذا قال لزوجته: "إن لم أطلقكِ، فأنت طالق"، فالمنصوص: أنها لا تُطَلَّقُ إلا في آخر العمر، بخلاف "إذا"؛ فإن المنصوص فيها الوقوع إذا مضى زمنٌ يُمكن فيه ذلك، فإن قال: "أردتُ بـ (إذا) معنى (إن)، دُيِّنَ، ويُقبل أيضًا ظاهرًا في أصح الوجهين)، فرَّع الإسْنَوِيُّ هذه المسألة على مسألة من مسائل المجاز، فما هي؟

[٣٢٢] استخرج المجاز في النصوص الآتية:

١. ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾.
٢. ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُوا الشَّيَاطِينُ﴾.
٣. ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّن بَاقِيَةٍ﴾.
٤. قوله تعالى: ﴿وَلَا صَلْبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾.





نص جمع الجوامع

لَا يَكُونُ فِي الْأَعْلَامِ؛ خِلَافًا لِلْفَرَائِغِ فِي مُتَلَمَّحِ الصِّفَةِ.

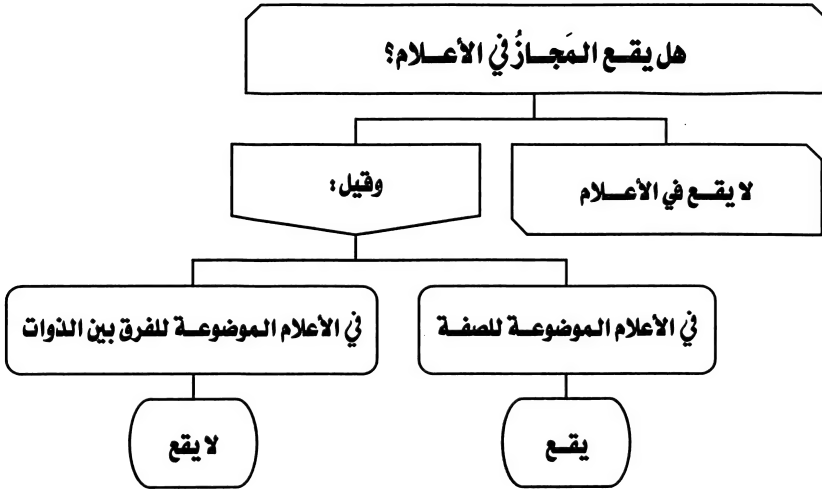


نص الكوكب الساطع

وَالْمَنْعُ فِي الْأَعْلَامِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ وَقِيلَ: إِلَّا مُتَلَمَّحَ الصِّفَةِ.



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٢١٠. هل يقع المجاز في الأعلام؟ اذكر الخلاف في المسألة، مع عزو الأقوال.

التمارين والتطبيقات

[٣٢٣] هل التسمية بالحارث والعباس وصالح مجاز؟

المسألة

ما يُعرَف به المَجَازُ

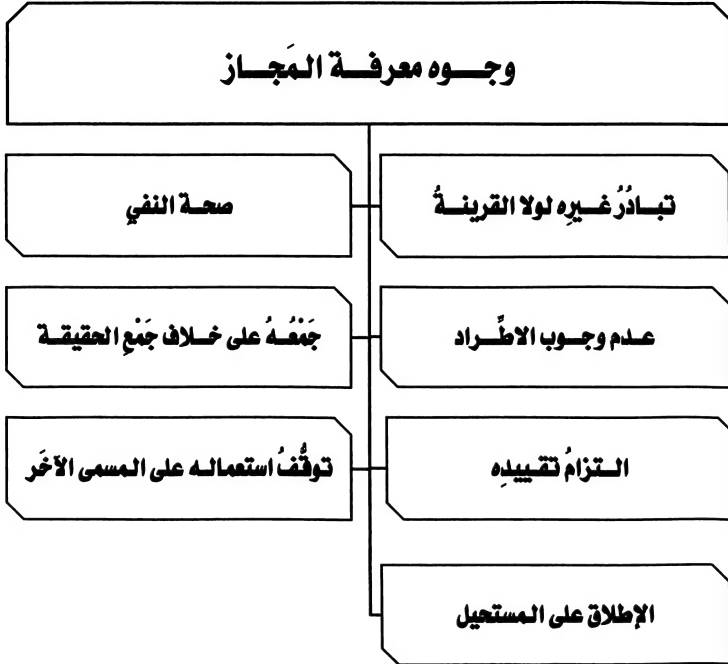
نص جمع الجوامع

لَهُ وَيُعرَفُ بِتَبَادُرِ غَيْرِهِ لَوْلَا الْقَرِينَةُ، وَصِحَّةُ النَّفْيِ، وَعَدَمُ وُجُوبِ الإِطْرَادِ، وَجَمْعِهِ عَلَى خِلَافِ جَمْعِ الْحَقِيقَةِ، وَبِالتِّزَامِ تَقْيِيدِهِ، وَتَوْقُفِهِ عَلَى الْمُسَمَّى الْآخَرِ، وَالِإِطْلَاقِ عَلَى الْمُسْتَحِيلِ.

نص الكوكب الساطع

وَيُعرَفُ الْمَجَازُ: مِنْ تَبَادُرِ
وَصِحَّةِ النَّفْيِ، وَجَمْعِهِ عَلَى
فِي الْمُسْتَحِيلِ، وَلِزُومِ قِيْدَا
وَوَقْفِهِ عَلَى الْمُسَمَّى الْآخَرِ
سِوَاهُ لِلْأَفْهَامِ غَيْرِ النَّادِرِ،
خِلَافِ أَصْلِهِ، وَأَنْ يُسْتَعْمَلَ -
وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ أَنْ يَطَّرِدَا
إِمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ أَوْ فِي الظَّاهِرِ

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٢١١. ما العلامات التي يُعرَف بها المَجَازُ؟

التمارين والتطبيقات



[٣٢٤] ما الذي تَعْرِفُ به المَجَازُ في الأمثلة الآتية؟

١. قول شخص لبليد: (هذا حمار).
٢. ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾؛ أي: أهلها.
٣. الأمر بمعنى الفعل.
٤. جَنَاحُ الذُّلِّ.
٥. نار الحرب.



المسألة

اشتراطُ السَّمْعِ في نوعِ المَجَازِ

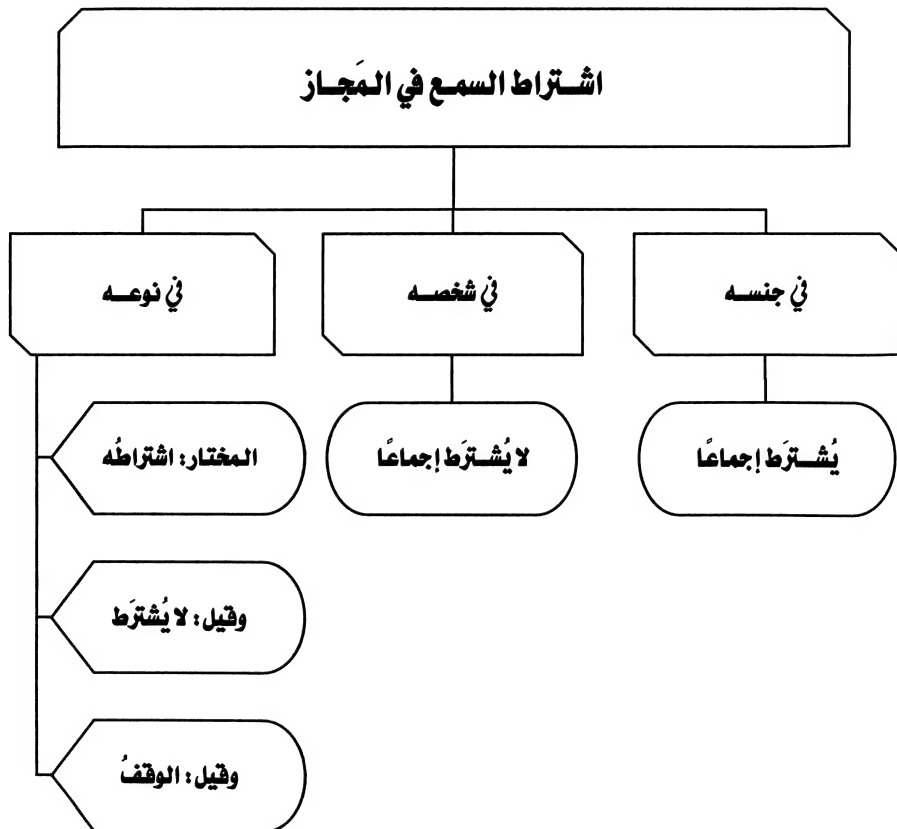
نص جمع الجوامع

للهِ وَالْمُخْتَارُ: اشْتِرَاطُ السَّمْعِ فِي نَوْعِ الْمَجَازِ، وَتَوَقُّفَ الْأَمْدِيَّةِ.

نص الكوكب الساطع

وَالسَّمْعُ فِي نَوْعِ الْمَجَازِ مُشْتَرَطٌ وَقِيلَ بِالْوَقْفِ، وَقِيلَ: الْجِنْسُ قَطْ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٢١٢. هل يُشترط السمعُ في نوع المَجَازِ أو لا؟

التمارين والتطبيقات

[٣٢٥] في الإحكام للآمدي: (احتجَّ شارطون ... بأنه لو اكتُفِيَ بالعلاقة، لجاز تسمية غير الإنسان نخلة؛ لمشابهته لها في الطُّول كما جاز في الإنسان، ولجاز تسمية الصيد شبكة، والثمرة شجرة، وظلَّ الحائط حائطًا، والابن أبا؛ تعبيرًا عن هذه الأشياء بأسماء أسبابها)، ما المسألة التي يتحدَّث عنها (ﷺ)؟

المسألة المُعَرَّبُ

نص جمع الجوامع



مَسْأَلَةٌ

«المُعَرَّبُ»: لَفْظٌ غَيْرُ عِلْمٍ، اسْتَعْمَلَتْهُ الْعَرَبُ فِي مَعْنَى وَضَعَ لَهُ فِي غَيْرِ لُغَتِهِمْ.
وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؛ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ، وَابْنِ جَرِيرٍ، وَالْأَكْثَرِ.



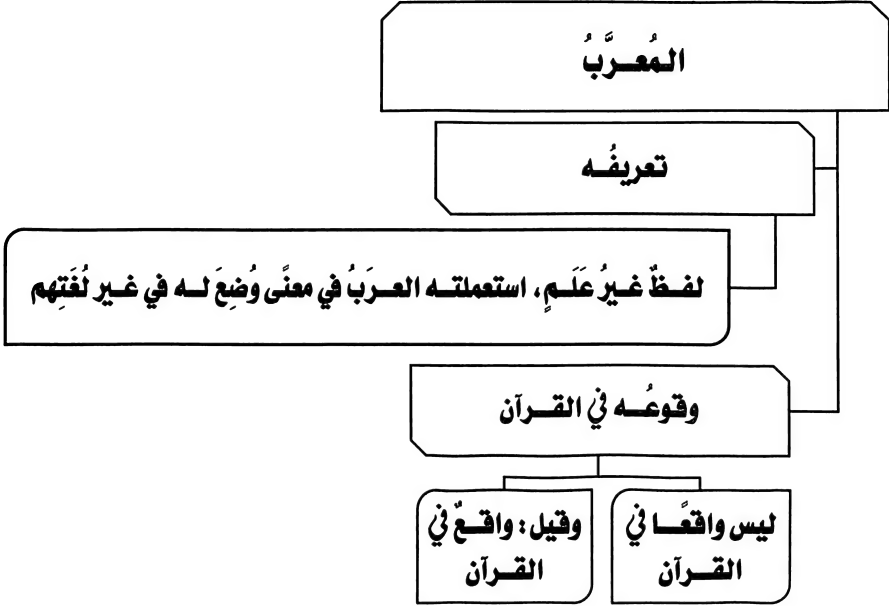
نص الكوكب الساطع



اللَّفْظُ إِذْمَا اسْتَعْمَلَتْهُ الْعَرَبُ فِيمَا لَهُ لَا عِنْدَهُمْ مُعَرَّبُ.
وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ كَالشَّافِعِيِّ وَابْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٢١٣. عرّف "المُعَرَّبَ".

٢١٤. هل وقع "المُعَرَّبُ" في القرآن؟ اذكر الأقوال في المسألة، مع عزوها إلى قائلها، ثم بين ترجيح المصنّف ﷺ.



التمارين والتطبيقات



[٣٢٦] (المسيح: لفظٌ مُعَرَّبٌ من العِبرانيِّ، وأصلُهُ: مشيحا، وعيسى: مُعَرَّبٌ

يَسُوعَ بالعِبرانية)، يَرَجِعُ هذا الكلامُ إلى مسألةٍ أصولية، فما هي؟

[٣٢٧] (والأساطير: جمعُ أسطورةٍ -بضمِّ الهمزة، وسكون السين- وهي

القصةُ والخبرُ عن الماضين. والأظهر: أن الأسطورة لفظٌ مُعَرَّبٌ عن الرومية،

أصله: إسْطوريا- بكسر الهمزة- وهو القصة. ويدلُّ على ذلك اختلافُ العربِ

فيه، فقالوا: أسْطُورة، وأُسْطيرة، وأُسْطُور وأُسْطِير)، ما المسألةُ الأصولية التي

يَرَجِعُ إليها تصحيحُ هذا الكلامِ أو عدمه؟

[٣٢٨] (قال بعضهم: جهنَّم: لفظٌ مُعَرَّبٌ، وكأنه في الفُرسِ: جَهْ نم)، ما

المسألةُ الأصولية التي يَرَجِعُ إليها هذا الكلام؟



المسألة

أقسام اللفظ باعتبار الحقيقة والمجاز

نص جمع الجوامع



مَسْأَلَةٌ

اللفظ: إمَّا حَقِيقَةٌ، أَوْ مَجَازٌ، أَوْ حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ بِاعْتِبَارَيْنِ، وَالْأَمْرَانِ مُتَّفِقَانِ قَبْلَ
الاسْتِعْمَالِ.



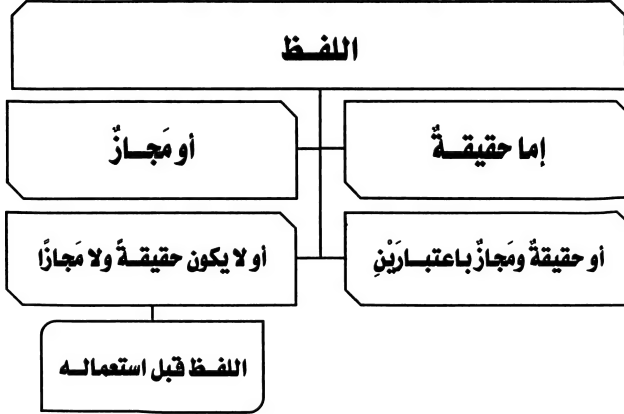
نص الكوكب الساطع



اللفظ أقسام: حَقِيقَةٌ فَقَطْ، أَوْ مَجَازٌ، أَوْ كِلَيْهِمَا ضَبْطٌ -
بِجِهَتَيْنِ اعْتَبَرَا، أَوْ لَا وَلَا؛ وَذَلِكَ اللفظ الَّذِي مَا اسْتُعْمِلَا.



تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٢١٥. ما أقسام اللفظ من حيث الاستعمال؟

٢١٦. هل يكون اللفظ حقيقةً أو مجازًا قبل الاستعمال؟

التمارين والتطبيقات

[٣٢٩] حَدِّدْ مَا هُوَ حَقِيقَةٌ، وَمَا هُوَ مَجَازٌ، وَمَا يَجْتَمِعُ فِيهِ الْأَمْرَانِ، وَمَا يَنْتَفِي
عَنْهُ الْأَمْرَانِ:

١. (الأسد) للرجل الشجاع.
٢. (الأسد) للحيوان المخصوص.
٣. شمول (الدابة) للحمار.
٤. (الصوم) للإمساك عن الكلام.



المسألة مَحْمِلُ اللَّفْظِ

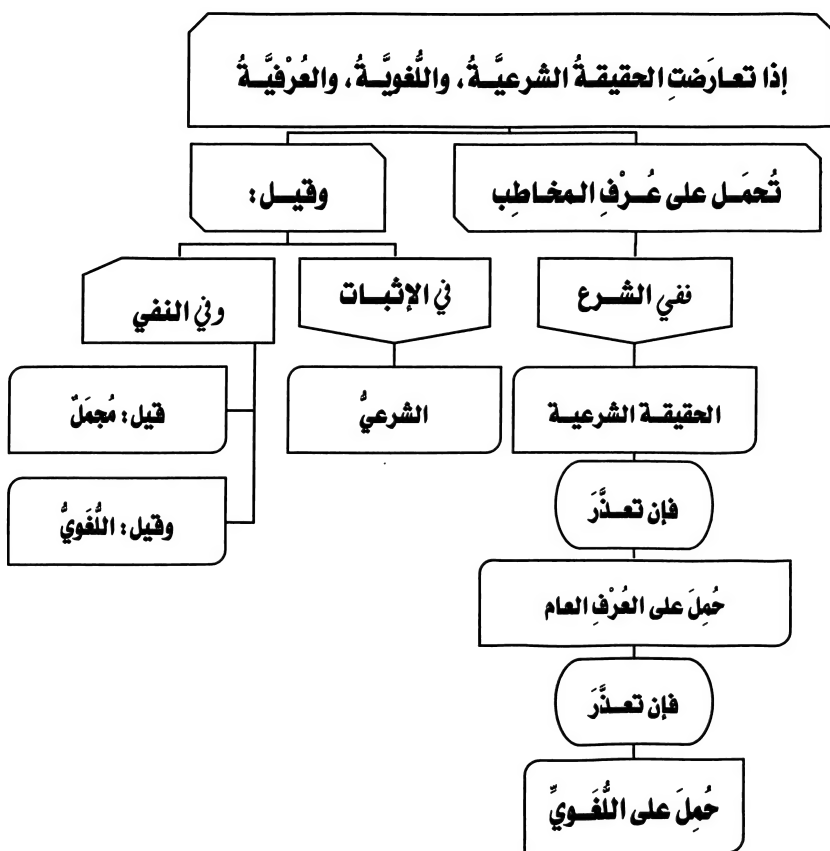
نص جمع الجوامع

لَمْ يَكُنْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى عُرْفِ الْمُخَاطَبِ أَبَدًا؛ فَبَيْنَ الشَّرْعِ.. الشَّرْعِيِّ؛ لِأَنَّهُ عُرْفُهُ، ثُمَّ
الْعُرْفِيُّ الْعَامُّ، ثُمَّ اللَّغَوِيُّ، وَقَالَ الْغَزَالِيُّ وَالْأَمِيدِيُّ: فِي الْإِثْبَاتِ.. الشَّرْعِيِّ، وَفِي النَّفْيِ..
الْغَزَالِيُّ: مُجْمَلٌ، وَالْأَمِيدِيُّ: اللَّغَوِيُّ.

نص الكوكب الساطع

ثُمَّ عَلَى عُرْفِ الْمُخَاطَبِ اخْمَلِ؛
فَالْعُرْفُ ذِي الْعُمُومِ، ثُمَّ اللَّغَوِيُّ.
وَاللَّغَوِيُّ النَّهْيِيُّ، وَالْإِجْمَالُ
ثُمَّ عَلَى الْأَوَّلِ: إِنْ تَعَذَّرَا
رُدَّ إِلَيْهِ بِمَجَازٍ فِي الْقَوِيِّ
فَبَيْنَ خُطَابِ الشَّرْعِ لِلشَّرْعِيِّ اجْعَلِ
وَقِيلَ: فِي الْإِثْبَاتِ لِلشَّرْعِ قَوِي
رَأْيَانِ لِلسَّيْفِ مَعَ الْغَزَالِيِّ.
حَقِيقَةً فَفِيهِ خُلْفٌ قُرَّرَا؛
وَقِيلَ: مُجْمَلٌ، وَقِيلَ: اللَّغَوِيُّ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٢١٧. على ماذا يُحْمَلُ اللفظُ؟ فصِّلْ إجابتك.

التمارين والتطبيقات

[٣٣٠] على أيِّ الحقائق تُحْمَلُ الكلماتُ الآتية (شرعية، لُغوية، عُرفية):

١. الصيام في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾.

٢. الصيام في قول النَّابِغَةِ:

خَيْلٌ صِيَامٌ وَخَيْلٌ غَيْرُ صَائِمَةٍ تحتَ الْعَجَاجِ، وأُخْرَى تَعْلُكُ اللُّجَمَا
٣. الصيام في قول الطبيبِ للمريض: (لا بد أن تأتي صائماً في يوم السبت
لنَعْمَلَ لك التحليلَ الساعة ١٢ ظهراً).

٤. الصيام في حديث: «مَنْ لَمْ يَبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَلَا صِيَامَ لَهُ».

٥. الصيام والصلاة في حديث: «مَنْ دُعِيَ إِلَى وَلِيمَةٍ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ مَفْطِراً
فَلْيَأْكُلْ، وَإِنْ كَانَ صَائِماً فَلْيَصِلْ».

٦. الصلاة في حديث: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

[٣٣١] قال في مِفْتَاحِ الْوَصُولِ: (إِذَا قَالَ الزَّوْجُ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ، وَقَالَ:
أَرَدْتُ مِنْ وَثَاقٍ؛ فَإِنَّ الطَّلَاقَ بِمَعْنَى الْإِطْلَاقِ، وَهُوَ حَقِيقَةُ لُغَوِيَّةٌ فِي الْحَلِّ مِنْ
وَثَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ، فيقال: هذا اللفظُ حَقِيقَةُ عُرفِيَّةٌ فِي حَلِّ عِصْمَةِ النِّكَاحِ، مَجَازٌ فِي
الْوَثَاقِ)، ما القاعدة التي تَعَيَّنُ الاحتمالَ المراد؟

[٣٣٢] في مِفْتَاحِ الْوَصُولِ: (اِحْتَجَّ بِهِ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنْ الْبِكْرَ يُجْبَرُهَا أَبُوْهَا
عَلَى النِّكَاحِ؛ وَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الْيَتِيمَةُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ»، وَالْيَتِيمَةُ: هِيَ
الَّتِي لَا أَبَ لَهَا. فمفهوميَّة: أَنْ غَيْرَ الْيَتِيمَةِ -وهي ذَاتُ الْأَبِ- تُنْكَحُ مِنْ غَيْرِ
اسْتِئْمارٍ، فيقول المخالفُ: اليَتِيمُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْإِنْفِرَادُ؛ وَلِذَلِكَ يَقَالُ لِلْبَيْتِ
الْمُنْفَرِدِ مِنَ الشَّعْرِ: يَتِيمٌ، وَلِلَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ: يَتِيمٌ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، فَقَدْ يَكُونُ

المراد باليتيمة: التي لا زوج لها؛ كما أراد الشاعر بقوله:

إِن الْقُبُورَ تُنَكِّحُ الْيَامَى وَالنُّسُوءَ الْأَرَامِلَ الْيَتَامَى
وَإِذَا أُرِيدَ بِهِ الَّتِي لَا زَوْجَ لَهَا، لَمْ يَكُنْ فِي الْخَبَرِ دَلِيلٌ).

ما القاعدة التي يرجَّحُ بها بين هَذَيْنِ الاحتمالَيْنِ؟

[٣٣٣] في مِفْتَاحِ الْوَصُولِ: (مثاله: احتجَّاجُ الْحَنْفِيَّةِ وَمَنْ وافَقَهُمْ مِنْ أَصْحَابِنَا عَلَى أَنَّ الزَّنا يوجِبُ حُرْمَةَ الْمَصَاهِرَةِ، بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾؛ فإن المراد به: وَلَا تَطْؤُوا مَنْ زَنَى بِهَا الْأَبُ، وَمَنْ زَنَى بِهَا الْأَبُ فَهِيَ مَوْطُوءَةٌ لَهُ؛ فوجِبَ أَنْ يَحْرُمَ وَطْؤُهَا عَلَى الْإِبْنِ، فيقولُ الشَّافِعِيُّ وَمَنْ وافَقَهُمْ مِنْ أَصْحَابِنَا: إنما المرادُ به العَقْدُ)، ما الْمَسْأَلَةُ الْأَصُولِيَّةُ الَّتِي يَرْجَّحُ بِهَا بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ؟

[٣٣٤] في مِفْتَاحِ الْوَصُولِ: (فمثاله: احتجَّاجُ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى أَنَّ الظَّهَارَ يَلْزِمُ السَّيِّدَ فِي أَمْتِهِ بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ الْآيَةُ، وَالْأَمَةُ مِنْ نِسَائِنَا. فتقولُ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنْفِيَّةُ: هذا اللَّفْظُ مَخْصُوصٌ فِي الْعُرْفِ بِالزَّوْجَاتِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا زَوْجَ لَكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِيكَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلِيبِيهِنَّ﴾، وَالْمَرَادُ بِنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ: الْحَرَائِرُ بِالِاتِّفَاقِ، وَأَيْضًا: فَإِنْ «امْرَأَةُ فَلَانٍ» مَخْصُوصَةٌ فِي الْعُرْفِ بِزَوْجَتِهِ، وَلَا يَتَنَاوَلُ فِي الْعُرْفِ أَمَتُهُ)، ما الْمَسْأَلَةُ الْأَصُولِيَّةُ الَّتِي تَوَثَّرَ فِي هَذَا الْخِلَافِ؟

[٣٣٥] في مِفْتَاحِ الْوَصُولِ: (احتجَّ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَتَزَوَّجُ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ، بقوله ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكَحُ»، فيقولُ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ:

يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِالنِّكَاحِ الْوَطْءَ ... وَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الْوَطْءُ، دَلَّ الْخَبَرُ عَلَى حُرْمَةِ الْوَطْءِ عَلَى الْمُحْرَمِ، لَا عَلَى حُرْمَةِ الْعَقْدِ.

وَالْجَوَابُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا: أَنْ إِطْلَاقَ النِّكَاحِ عَلَى الْوَطْءِ مَجَازٌ شَرْعِيٌّ، وَعَلَى الْعَقْدِ حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ، مَا الْقَاعِدَةُ الَّتِي اسْتُنِدَ إِلَيْهَا فِي الْجَوَابِ؟



المسألة

تَعَارُضُ الْمَجَازِ الرَّاجِحِ، وَالْحَقِيقَةِ الْمَرْجُوحَةِ

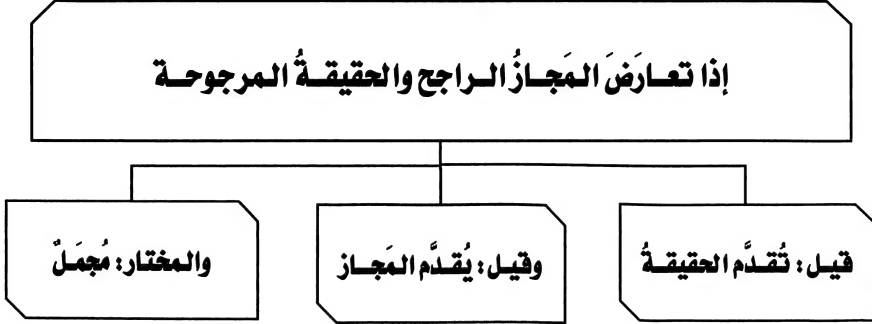
نص جمع الجوامع

للهُ وَفِي تَعَارُضِ الْمَجَازِ الرَّاجِحِ وَالْحَقِيقَةِ الْمَرْجُوحَةِ.. ثَالِثُهَا الْمُخْتَارُ: مُجْمَلٌ.

نص الكوكب الساطع

وَإِنْ مَجَازٌ رَاجِحٌ قَدْ عَارَضَا حَقِيقَةً مَرْجُوحَةً فَالْمُرْتَضَى:-
ثَالِثُهَا الْإِجْمَالُ -إِذْ لَا هَجَرَ عَنْ- . وَكَوْنُ حُكْمٍ ثَابِتٍ يُمَكِّنُ أَنْ-

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٢١٨. إذا تعارضَ المَجَازُ الراجحُ والحَقِيقَةُ المرجوحةُ، فأَيُّهُمَا يُقَدَّمُ؟

التمارين والتطبيقات

[٣٣٦] مَنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ هَذَا النَهْرِ، فالحَقِيقَةُ المتعَاهِدَةُ الكَرْعُ مِنْهُ بِفِيهِ، كَمَا يَفْعَلُ كَثِيرٌ مِنَ الرِّعَاءِ، وَالْمَجَازُ الغَالِبُ الشُّرْبُ بِمَا يَغْتَرَفُ بِهِ مِنْهُ؛ كَالْإِنَاءِ، فَلَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا، فَهَلْ يَحْنُثُ بِالْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، أَوِ الْعَكْسَ، أَوْ لَا يَحْنُثُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا؟ وَمَا الْمَسْأَلَةُ الْأَصُولِيَّةُ الْمُؤَثِّرَةُ هُنَا؟

[٣٣٧] مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ النَّخْلَةِ، فَهَلْ يَحْنُثُ بِثَمَرِهَا أَمْ بِخَشَبِهَا؟ مع التعليل بمسألة أصولية.

[٣٣٨] إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ زَوْجَتَانِ:

١. سارة بنت حسن (أبوها مشهور بـ "زيد"، وهي لَا تُعْرَفُ إِلَّا بـ سارة بنت زيد).

٢. سارة بنت حسن (أبوها مشهور باسمه "حسن").

فقال: زوجتي سارة بنت حسن: طالق.

ثم قال: أَرَدْتُ بِنْتَ زَيْدٍ، فَهَلْ يُقْبَلُ قَضَاءٌ؟ مع ربط ذلك بمسألة أصولية مناسبة.



المسألة

ثُبُوتُ حُكْمٍ يُمَكِّنُ كَوْنَهُ مُرَادًا مِنْ خِطَابٍ مَجَازًا،
هل يَمْنَعُ الْحَقِيقَةُ؟

نص جمع الجوامع

لِـ وَثُبُوتُ حُكْمٍ يُمَكِّنُ كَوْنَهُ مُرَادًا مِنْ خِطَابٍ، لَكِنْ مَجَازًا.. لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْمُرَادُ مِنْهُ، بَلْ يَبْقَى الْخِطَابُ عَلَى حَقِيقَتِهِ؛ خِلَافًا لِلْكَرْخِيِّ وَالْبَصْرِيِّ.

نص الكوكب الساطع

ثَالِثُهَا الْإِجْمَالُ - إِذْ لَا هَجَرَ عَنْ. وَكَوْنُ حُكْمٍ ثَابِتٍ يُمَكِّنُ أَنْ -
يُرَادَ مِنْ لَفْظٍ مَجَازًا لَا يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّهُ الْمُرَادُ، بَلْ -
يَبْقَى عَلَى الْحَقِيقَةِ الْخِطَابُ إِنْ لَمْ يُجَوَّزْ، ذَلِكَ الصَّوَابُ

تشجير المسألة



ثبوت حكمٍ يُمكنُ كونهُ مراداً من خطابٍ مجازاً ، هل يَمْنَعُ الحقيقة؟

الصحيح

لا يدلُّ على أن المرادَ من الخطابِ المجازُ

بل يبقى الخطابُ على حقيقته

وقيل:

يدلُّ على أن المرادَ من الخطابِ المجازُ

وتمتنعُ الحقيقةُ



الأسئلة النظرية

٢١٩. ثبوت حُكْمٍ يُمكنُ كونهُ مرادًا من خطابٍ مجازًا، هل يَمنعُ الحقيقة؟



التمارين والتطبيقات

[٣٣٩] وجوب التيمُّمِ على المُجامعِ الفاقد للماء إجماعًا يُمكنُ كونهُ مرادًا من قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣]، لكن على وجه المَجاز؛ لأن الملامسةَ حقيقةً في الجَسِّ باليدِ، مَجازٌ في الجماعِ، فهل يَلزَمُ من الإجماعِ على وجوب التيمُّمِ على المُجامعِ: أن تكونَ الملامسةُ في الآيةِ هي الجماعُ؟



المسألة الكناية

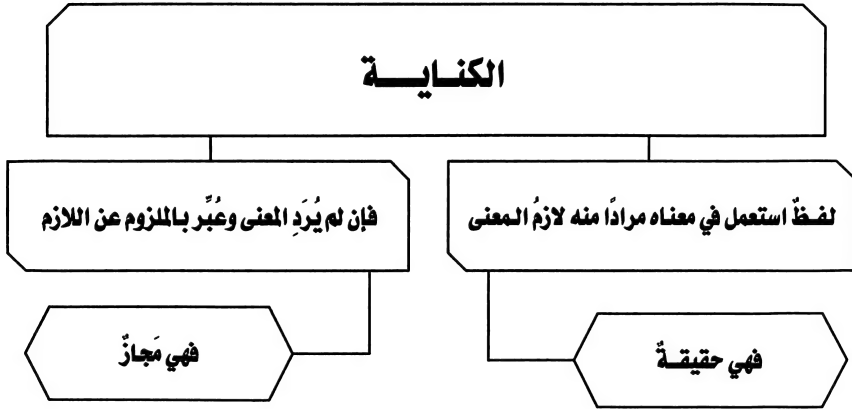
نص جمع الجوامع

لله «الكناية»: لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ فِي مَعْنَاهُ مُرَادًا مِنْهُ لَازِمُ الْمَعْنَى، فَهِيَ حَقِيقَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَرِدِ الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالْمَلْزُومِ عَنِ اللَّازِمِ.. فَهُوَ مَجَازٌ.

نص الكوكب الساطع

اللَّفْظُ إِنْ أُطْلِقَ فِي مَعْنَاهُ ثُمَّ
كِنَايَةً. وَهُوَ حَقِيقَةٌ جَرَى.
عَنْ لَازِمٍ مِنْهُ بِمَلْزُومٍ فَذَا
وَمَنْ يَقُلْ: مَجَازٌ، أَوْ: حَقِيقَةٌ
أُرِيدَ مِنْهُ لَازِمُ الْمَعْنَى فَسَمِ-
أَوْ لَمْ يَرَدْ مَعْنَى، وَلَكِنْ عُبِّرَ-
يَجْرِي مَجَازًا فِي الَّذِي السُّبْكِي اخْتَلَى
أَوْ: لَا وَلَا كُلُّ لَدَيْهِ حُجَّةٌ.

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية



٢٢٠. ما تعريف "الكناية"؟

٢٢١. هل "الكناية" مجازٌ أو حقيقة؟



التمارين والتطبيقات

[٣٤٠] قولنا: (زيدٌ طويلُ النَّجاد) مرادًا منه طويلُ القامةِ، ما نوع هذا الأسلوب؟ وهل هو حقيقةٌ أو مجازٌ؟

[٣٤١] قولنا: (فلانٌ يذُه ناعمة) نريد أنه مدللٌ لا يعمل، ما نوع هذا الأسلوب؟ وهل هو حقيقةٌ أو مجازٌ؟

[٣٤٢] ﴿يَقْلَبُ كَفِّيهِ﴾ ... كنايةٌ عن الندامة والحسرة، والسؤال: هل هذا حقيقةٌ أو مجازٌ؟

[٣٤٣] قوله تعالى: ﴿كَأَنَّا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾، ما نوع هذا الأسلوب؟ وهل هو حقيقةٌ أو مجازٌ؟

[٣٤٤] في قوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾، قال بعضهم: (العلمُ بالأعمال كنايةٌ عن المجازاة عليها من حيث إن العلمَ لازمٌ للمجازاة)، هل هذا حقيقةٌ أو مجازٌ؟ مع التعليل.



المسألة التعريض

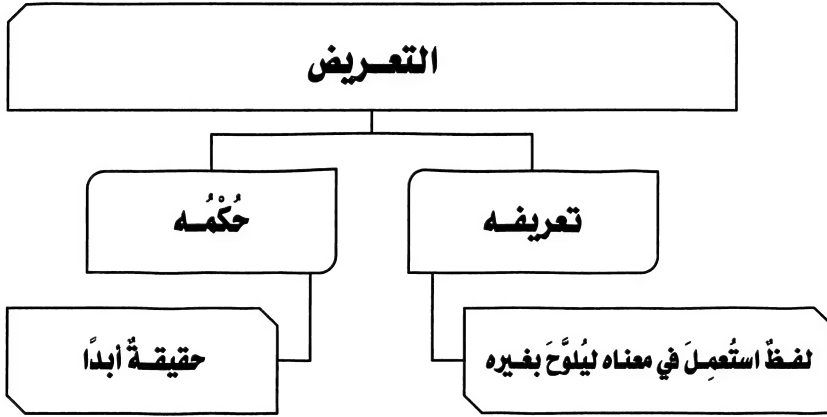
نص جمع الجوامع

للهِ وَ «التَّعْرِضُ»: لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ فِي مَعْنَاهُ لِتُلَوِّحَ بِغَيْرِهِ، فَهُوَ حَقِيقَةٌ أَبَدًا.

نص الكوكب الساطع

وَلِإِنْ لَتَلَوِّحٍ سِوَاهُ قُصْدًا تَعْرِضُهُمْ. لَيْسَ مَجَازًا أَبَدًا

تشجير المسألة



الأسئلة النظرية

٢٢٢. عرّف "التعريض".

٢٢٣. هل "التعريض" من باب الحقيقة أو المجاز؟

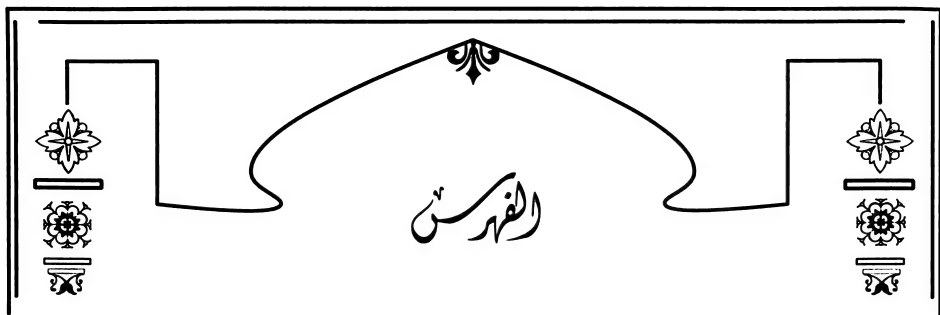
التمارين والتطبيقات

[٣٤٥] قال الطاهر بن عاشور في قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾: (وفي هذه الآية تعريض، ما التعريض المذكور؟ وما المعنى المُعَرِّضُ به؟ وهل التعريض حقيقة أو مجاز؟)

[٣٤٦] في التحرير والتنوير: (وجملة: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ﴾ معترضة، وهي تعريض؛ فَإِنَّ إِرَادَتَهُمُ الضَّلَالَةَ لِلْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ عِدَاوَةِ وَحْسَدِهِ، هل هذا الأسلوب حقيقة أو مجاز؟)

[٣٤٧] عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «جاء رجلٌ من بني فزارة إلى النبي ﷺ فقال: إن امرأتي ولدت غلامًا أسود، فقال النبي ﷺ: هل لك إبل؟ قال: نعم، قال: فما ألوانها؟ قال: حُمُرٌ، قال: فهل يكون فيها من أورق؟ قال: إنَّ فيها لَوُرْقًا، قال: فأئنَّ أتاها ذلك؟ قال: عسى أن يكون نزعهُ عِرْقٌ، قال: وهذا عسى أن يكون نزعهُ عِرْقٌ»، قول الرجل: (إن امرأتي ولدت غلامًا أسود) ماذا يُسمَّى في اللغة؟ وهل هو حقيقة أو مجاز؟





الصفحة

المحتويات

٥.....	تقديم فضيلة الشيخ الدكتور حسن بن عبد الحميد بخاري
٩.....	خطاب اعتماد التحكيم من الجمعية الفقهية السعودية
١١.....	مقدمة الحقيية
١٩.....	(١) المقدمة
٢٢.....	المسألة: أبواب جمع الجوامع
٢٦.....	(٢) المسألة: تعريف أصول الفقه
٣٠.....	(٣) المسألة: تعريف الفقه
٣٣.....	المسألة: تعريف الحكم الشرعي
٣٧.....	(٤) المسألة: التحسين والتقبيح العقليان
٤٠.....	(٥) المسألة: شكر المنعم
٤٣.....	المسألة: حكم الأشياء قبل ورود الشرع
٤٦.....	(٦) المسألة: تكليف الغافل، والمُلجأ، والمُكره
٤٩.....	(٧) المسألة: تعلُّق الأمر بالمعدوم
٥١.....	(٨) المسألة: الحكم التكليفي
٥٥.....	(٩) المسألة: الحكم الوضعي
٥٨.....	(١٠) المسألة: الفرض والواجب
٦١.....	(١١) المسألة: أسماء المندوب
٦٤.....	المسألة: هل يجب المندوب بالشروع؟
٦٧.....	(١٢) المسألة: أقسام الأحكام الوضعية - السبب
٧٠.....	(١٣) المسألة: الأحكام الوضعية - الشرط، والمانع

- (١٤) المسألة: الأحكام الوُضْعِيَّةُ - الصحة ٧٣
- المسألة: الإجزاء ٧٦
- المسألة الفساد والبطالان ٧٩
- (١٥) المسألة الأداء، والوقت ٨٢
- المسألة القضاء ٨٥
- المسألة: الإعادة ٨٨
- (١٦) المسألة: الرُّخْصَةُ ٩١
- المسألة: العزيمة ٩٤
- (١٧) المسألة: الدليل ٩٨
- (١٨) المسألة: الحَدُّ ١٠١
- (١٩) المسألة: الكلام في الأزل ١٠٤
- (٢٠) المسألة: النَّظَرُ ١٠٦
- (٢١) المسألة: الإدراك ١٠٨
- المسألة: التصديق الجازم ١١١
- المسألة: التصديق غير الجازم ١١٤
- (٢٢) المسألة: العِلْمُ ١١٦
- المسألة: الجهل ١١٩
- المسألة: السَّهْوُ ١٢١
- (٢٣) المسألة: الحَسَنُ الشرعي ١٢٤
- المسألة القبيح في الاصطلاح الأصولي ١٢٦
- (٢٤) المسألة: جائز التَّركٍ ليس بواجب ١٢٩
- (٢٥) المسألة المندوب ١٣٢
- (٢٦) المسألة: حَدُّ التَّكْلِيفِ ١٣٥
- (٢٧) المسألة: المباح ليس بجنس للواجب ١٣٨
- (٢٨) المسألة: الوجوب إذا نُسِخَ بَقِيَ الجواز ١٤١
- (٢٩) المسألة الواجب المخير ١٤٤
- المسألة: حُكْمُ فِعْلٍ خَصَالِ الواجب المخير كُلُّهَا أو تَرْكِهَا ١٤٧
- (٣٠) المسألة: الحرام المخير ١٥١

- (٣١) المسألة: فرض الكفاية ١٥٤
- المسألة: على مَنْ يجب فرضُ الكفاية؟ ١٥٧
- المسألة: تعيينُ فرض الكفاية بالشروع ١٦٠
- المسألة سُنَّةُ الكفاية ١٦٢
- (٣٢) المسألة: الواجب الموسَّعُ (أ) ١٦٤
- المسألة: الواجب الموسَّع (ب) ١٦٦
- المسألة: الواجب الموسَّع (ج) ١٦٩
- (٣٣) المسألة: ما لا يَتِمُّ الواجبُ إلا به (أ) ١٧٢
- المسألة: ما لا يَتِمُّ الواجبُ إلا به (ب) ١٧٦
- (٣٤) المسألة: هل مُطْلَقُ الأمرِ يتناولُ المكروهَ؟ ١٧٩
- المسألة: اجتماع النَّهْيِ والأمرِ في فعل واحد ١٨٢
- المسألة: حُكْمُ الخَارِجِ مِنَ المَغْصُوبِ تَائِباً ١٨٥
- المسألة: الساقطُ على جريح يقتلُهُ إن استمرَّ، وكُفَاهُ إن لم يستمرَّ ١٨٨
- (٣٥) المسألة: التكليفُ بالمُحَال ١٩٠
- (٣٦) المسألة: هل حصولُ الشرط الشرعيِّ شرطٌ في صحةِ التكليف؟ ١٩٣
- المسألة: تكليف الكفار بفروع الشريعة ١٩٥
- (٣٧) المسألة: لا تكليف إلا بفعل ١٩٩
- (٣٨) المسألة: وقتُ تعلُّقِ الأمرِ بالفعل ٢٠٢
- (٣٩) المسألة: التكليفُ بما عَلِمَ الأمرُ انتفاءَ شرطِهِ ٢٠٥
- (٤٠) المسألة تعلُّقُ الحُكْمِ على الترتيب أو البديل ٢٠٨
- (٤١) المسألة: الكتابُ الأولُ ٢١١
- المسألة: القرآن ٢١٣
- (٤٢) المسألة: القراءات السَّبْعُ ٢١٦
- (٤٣) المسألة: القراءات الشاذَّةُ ٢٢٠
- (٤٤) المسألة حُكْمُ ورودِ ما لا معنى له في الكتاب والسُّنة ٢٢٥
- (٤٥) المسألة: ورودُ ما يُعْنَى به غيرُ ظاهرِهِ في القرآن والسُّنة ٢٢٧
- (٤٦) المسألة: بقاء المَجْمَلِ غيرِ مَبَيَّنٍ ٢٢٩
- (٤٧) المسألة: إفادةُ الأدلةِ النقليَّةِ اليقينِ ٢٣٢

- (٤٨) المسألة: تقسيم المنطوق باعتبار الظهور..... ٢٣٤
- (٤٩) المسألة تقسيم المنطوق باعتبار الأفراد والتركيب ٢٣٩
- (٥٠) المسألة: المطابقة، والتضمُّن، والالتزام ٢٤٢
- (٥١) المسألة: الاقتضاء والإشارة ٢٤٥
- (٥٢) المسألة: تعريف المفهوم، ومفهوم الموافقة..... ٢٤٩
- (٥٣) المسألة: هل دلالة مفهوم الموافقة قياسية أم لفظية؟ ٢٥٣
- (٥٤) المسألة مفهوم المخالفة، وشروط الاحتجاج به ٢٥٦
- المسألة: هل انتفاء شرطِ إعمال المفهوم يَمْنَعُ من قياس المسكوت بالمنطوق؟ ٢٦٠
- (٥٥) المسألة: مفهوم الصفة ٢٦٣
- (٥٦) المسألة: من أنواع مفهوم الصفة، ومفهوم الشرط والغاية ٢٦٦
- المسألة: مفهوم الحَضْر ٢٧١
- المسألة: ترتيب المفاهيم في القوة..... ٢٧٤
- (٥٧) المسألة الاحتجاج بالمفاهيم..... ٢٧٧
- (٥٨) المسألة: مفهوم الغاية، وتكملتُ ترتيب المفاهيم..... ٢٨١
- المسألة: الاختصاص والحَضْر..... ٢٨٨
- (٥٩) المسألة: إفادة "إنما" الحَضْر..... ٢٩٠
- المسألة: «أَنَّمَا» ٢٩٣
- (٦٠) المسألة: وَضْعُ اللُّغَات ٢٩٥
- المسألة: كيف تُعرَف اللُّغَات؟ ٢٩٨
- (٦١) المسألة: أنواع مدلول اللفظ ٣٠١
- (٦٢) المسألة الوَضْعُ ٣٠٥
- المسألة: اللفظ موضوعٌ للمعنى الخارجي أم الذهني؟ ٣٠٨
- المسألة: ليس لكلِّ معنى لفظٌ..... ٣١١
- (٦٣) المسألة: الْمُحْكَمُ والمُتَشَابَهُ..... ٣١٤
- (٦٤) المسألة: اللفظ الشائع لا يوضعُ لمعنى خفي ٣١٧
- (٦٥) المسألة: مَبْدَأُ اللُّغَات ٣١٩
- (٦٦) المسألة: ثبوتُ اللغة بالقياس ٣٢٣
- (٦٧) المسألة: أقسامُ اللفظ باعتبار اتحاده مع المعنى..... ٣٢٦

٣٣٠	المسألة: العَلَمُ
٣٣٣	المسألة: الاشتقاق
٣٣٥	المسألة: شروط الاشتقاق
٣٣٨	المسألة: تنمة الاشتقاق
٣٤١	المسألة: تنمة الاشتقاق
٣٤٤	المسألة: تنمة الاشتقاق
٣٤٦	المسألة: تنمة الاشتقاق
٣٥٠	المسألة: وقوع المترادف
٣٥٣	المسألة: مما لا يدخل في الترادف
٣٥٦	المسألة: وقوع كل من الرديفين مكان الآخر
٣٥٩	المسألة: المشترك
٣٦٢	المسألة: إطلاق المشترك على معنييه
٣٦٦	المسألة: جمع المشترك باعتبار معنييه
٣٦٩	المسألة: حمل اللفظ على حقيقته ومجازه
٣٧٤	المسألة: حمل اللفظ على مجازيه
٣٧٦	المسألة: الحقيقة
٣٧٩	المسألة: الحقيقة الشرعية
٣٨٢	المسألة: المجاز
٣٨٥	المسألة: وقوع المجاز
٣٨٧	المسألة: أسباب العدول للمجاز
٣٩٠	المسألة: المجاز ليس غالباً على اللغات
٣٩٢	المسألة: اعتماد المجاز إذا استحالت الحقيقة
٣٩٥	المسألة: المجاز والنقل خلاف الأصل
٣٩٨	المسألة: المجاز والنقل أولى من الاشتراك
٤٠٢	المسألة: علاقات المجاز
٤٠٦	المسألة: المجاز في الإسناد
٤٠٨	المسألة: المجاز في الأفعال والحروف
٤١١	المسألة: لا يراد المجاز في الأعلام

- (٨٣) المسألة: ما يُعرَف به المَجَازُ..... ٤١٣
- (٨٤) المسألة: اشتراطُ السَّمْعِ في نوعِ المَجَازِ..... ٤١٦
- (٨٥) المسألة: المُعَرَّبُ..... ٤١٩
- (٨٦) المسألة: أقسامُ اللفظِ باعتبارِ الحقيقةِ والمَجَازِ..... ٤٢٢
- (٨٧) المسألة: مَحْمُولُ اللفظِ..... ٤٢٥
- (٨٨) المسألة: تعارُضُ المَجَازِ الراجحِ، والحَقِيقَةِ المَرْجُوحَةِ..... ٤٣٠
- (٨٩) المسألة: ثبوتُ حُكْمٍ يُمكنُ كَوْنُهُ مرادًا من خطابٍ مَجَازًا،..... ٤٣٣
- هل يَمْنَعُ الحَقِيقَةُ؟..... ٤٣٣
- (٩٠) المسألة: الكِنَايَةُ..... ٤٣٦
- (٩١) المسألة: التعريضُ..... ٤٣٩
- فهرس المحتويات..... ٤٤٣

تم - بحمد الله - الجزء الأول
وبإياديه - بإذن الله تعالى - الجزء الثاني